

A 3D illustration of a large, irregularly shaped puzzle made of white pieces. Several colorful human figures (red, blue, green, yellow) are standing on different pieces of the puzzle, symbolizing teamwork and collaboration.

عنوان الكتاب : شروح المعنى

المؤلف : مجموعة من الكتاب

الإيداع القانوني : 2025MO6105

ردمك : 978-9920-546-48-5

©INPPLC : الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

البريد الإلكتروني : contact@inpplc.ma

شروط المعنى

كتابات ضد الفساد

الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها

INPPLC

٥٧٥٥٥٥ ٥٥٥٥٥٥ ٥٥٥٥٥٥ ٥٥٥٥٥٥
٥٥٥٥٥٥ ٥٥٥٥٥٥ ٥٥٥٥٥٥ ٥٥٥٥٥٥ ٥٥٥٥٥٥ ٥٥٥٥٥٥



المحتويات

الإطار العام للكتاب	07
محمد بنعليلو - الإصغاء لصوت الفكر في تفكيك الفساد	11
عبد القادر الشاوي - ما كان قَلِيلُهُ فاسداً فَكَثِيرُهُ أَفْسَدَ	17
موليم العروسي - الرشوة والطبيعة البشرية	21
محمد نورالدين أفاية - حِينَ تَبْقَى مقتضيات الدستور مُعَلَّقَةً بخصوص النزاهة والضبط	25
فريد الزاهي - الفساد كورم السرطان	29
سعيد بنيس - من الفساد الاجتماعي إلى الفساد المجتمعي ومن مجتمع الوساطة إلى مجتمع الوسطاء	33
محمد أقضاض - في مواجهة الفساد	37
عبد الكريم جويطي - حين يربح الإنسان العالم ويخسر نفسه	47
أحمد الكييري - الفساد قاتل الأحلام	51
ثريا ماجدولين - الفساد وإعادة تشكيل الوعي الجمعي ...	55
عبد الجليل الوزاني التهامي - الفساد في المغرب بين الرفض الصادق والتواطؤ المقتنع	59
العربي بنجلون - السِّلَاحُ النَّاعِمُ مُكَافِحَةُ الفسادِ	63
يحيى بن الوليد - الفضاء العام لترشيد السياسة وتحقيق مصلحة المجتمع	67
محمد مشبال - الجامعة والفساد	73
الحبيب الدائم ري - فساد قد يحميه المثقفون	77
عبد السلام المساوي - الفساد الثقافي، نهشٌ في القيم وتسميمٌ للسياسة... ..	81
أحمد العمراوي - الفسادُ مسألة ثقافية	87

91	 محمد أمنصور - الفساد الثقافي
95	 البشير الدامون - فساد صغير
99	 حبيب مزيني - سنْفُسد يوما في حَيِّنا
	عبد العزيز كوكاس - الفساد كعصب درامي ومرآة سياسية ومقاومته
103	 التزام أخلاقي وجمالي
107	 عبد الجواد الخنيفي - الحقيقة والحوار

مساهمات باللغات الأجنبية

<i>Mohamed El Morabet</i> - Una derrota íntima	11
<i>Moha Souag</i> - Le couffin du cadi	07
<i>Rita El Khayat</i> - La Notion Redoutable De La Corruption	03

الإطار العام للكتاب

هل تنظر جميع الفئات المجتمعية، على اختلاف اهتماماتها وميولها، بنفس العين إلى ظاهرة الفساد، على تنوع أشكالها وتعدد مظهراتها، التي ما فتئت المؤشرات الدولية والوطنية تُجمع على استفحالها، والتنبيه إلى آثارها الوخيمة على مسارات التقدم وأسس التنمية؟

لا يختلف اثنان داخل المجتمع، على تعدد مكوناته، حول خطورة الفساد وضرورة التصدي له. إلا أن كل فاعل مجتمعي ينطلق، بحكم موقعه ووظيفته الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، من زاوية نظر خاصة، تُملي عليه فهمًا معينًا لحجم الظاهرة ونوع أثرها، وتوجهه نحو مقاربة علاجية محددة. وهكذا، قد تتخذ هذه الزاوية طابعًا سياسيًا، أو اقتصاديًا، أو حقوقيًا، أو سوسيولوجيًا، أو غير ذلك، بحسب منظور الفاعل المعني ومجاله التأطيري.

فالفاعل السياسي، الذي يسعى إلى تدبير الشأن العام من موقع المسؤولية الحكومية أو التمثيلية، يبني برنامجه الانتخابي على مجموعة من الالتزامات التي تشكل تعاقداً أخلاقياً وسياسياً مع المواطنين. وفي السياقات التي يحتل فيها الفساد مرتبة متقدمة ضمن انشغالات الرأي العام، يحرص هذا البرنامج عادة على إدراج تعهدات صريحة بمحاربة الفساد وتقديم حلول ملموسة لحد من انتشاره، إدراكاً منه لكون النجاح في هذا المجال يعكس صدقية الأداء السياسي وجديته في الإصلاح.

وفي السياق ذاته، ينظر الصحفي، من موقعه كمؤتمن على تدفق المعلومات ذات الصلة بالشأن العام وتدبير المال العمومي، إلى الفساد كموضوع جوهري يتقاطع مع وظيفة الإعلام في ترسيخ الشفافية ومساءلة السلطة. وتُعتبر الصحافة الاستقصائية في هذا المجال أداة حاسمة في كشف الاختلالات والانزلاقات، شريطة التزامها بالموضوعية والمهنية، والابتعاد عن منطق التصفية أو خدمة أجندات سياسية أو شخصية، بما يضمن مصداقية المعلومة واستقلالية الخط التحريري.

أما المواطنون، فهم في غالب الأحيان، ضحايا مباشرين أو غير مباشرين للفساد، سواء كانوا مرتفقين يقصدون الإدارات العمومية للحصول على خدمات يفترض أن تُقدّم لهم كحقوق قانونية مضمونة، أو فاعلين اقتصاديين يسعون إلى المساهمة في إنتاج الثروة والتمتع بتوزيعها العادل. ومن هذا المنطلق، فإنهم يعيشون انعكاسات الفساد بشكل يومي، حيث يُقوّض فرصهم في العيش الكريم، ويُضعف مبدأ تكافؤ الفرص، وينسف قاعدة المساواة أمام القانون. وبالتالي، يصبح المواطن ذاته معنيًا بمكافحة الفساد من موقعه، سواء عبر الانخراط في ثقافة التبليغ عن الأفعال المشبوهة التي يطلع عليها، أو من خلال المطالبة بضمانات المحاسبة الفعلية وعدم الإفلات من العقاب، تعزيزًا للثقة في دولة القانون.

وفي هذا الصدد، يضطلع المجتمع المدني بأدوار مركزية تتراوح بين التوعية والتحسيس، والمراقبة والمرافعة، حيث يعمل على تنبيه الرأي العام والسلطات العمومية إلى مخاطر الفساد وانعكاساته السلبية على الأفراد والجماعات، وعلى التنمية، كما يساهم في صياغة مقترحات إصلاحية وتقديم توصيات عملية تساهم في تجفيف منابع الفساد، سواء عبر تتبع السياسات العمومية أو المرافعة من أجل تقوية آليات الشفافية والحكمة.

ومن المسلمّ به أن الكتاب والمثقفين، بحكم انتمائهم المتنوع إلى مختلف فئات المجتمع ومشاربه، سواء كانوا مستقلين في ممارستهم المهنية، أو منخرطين داخل مؤسسات الدولة، أو ناشطين ضمن الأحزاب السياسية، أو منظمات المجتمع المدني، أو وسائل الإعلام، أو غيرها من الفضاءات العامة، يتمتعون بموقع فريد يتيح لهم زاوية نظر متميزة في تناول قضايا الشأن العام. ويكتسب هذا الموقع خصوصيته من التعدد في تجاربهم ومواقع الفعل لديهم، ما يمنحهم قدرة أعمق على تحليل مشاريع بناء الدولة وتشكيل الوعي الجماعي، بنظرة أكثر تركيبيًا واستيعابًا لتعقيدات الواقع وتشابك مستوياته. ذلك أن مقارباتهم الفكرية لا تنفصل عن تجاربهم العملية في الحقل السياسي أو المدني أو الاقتصادي، ولا عن رصيدهم الإبداعي، الثقافي والفكري والأدبي، الذي يثري رؤيتهم ويمنحها بعدًا تأمليًا يتجاوز ردود الفعل الظرفية أو المقاربات التقنية الجافة.

وتشمل رؤيتهم تلك، بطبيعة الحال، السياسات العمومية، بما تحمله من مضامين وتوجهات، خاصة تلك التي ترتبط مباشرة بانشغالات المواطنين اليومية، وعلى رأسها ظاهرة الفساد وآليات مكافحته، بالنظر إلى ما يخلفه من آثار مدمرة على جودة الحياة والتمتع بالحقوق الأساسية، وعلى مسار التنمية العادلة. وهي انشغالات باتت، وفقاً للمقاربات الحديثة للتنمية المستدامة، مترابطة ومتشابكة، تستدعي تفكيراً معرفياً متكاملًا يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحقوقية للظاهرة.

وفي هذا السياق، وبالتوازي مع ما تقوم به الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من دراسات وأبحاث ميدانية، وفقاً لما ينص عليه القانون رقم 46.19، والتي تهدف، إضافة إلى تشخيص وضعية الفساد وتحديد نطاقه، إلى بلورة حلول عملية ومواكبة المؤسسات المعنية بتنفيذها، ارتأت الهيئة فتح آفاق جديدة للتفكير الجماعي، من خلال الانفتاح على فئة الكتاب والمبدعين، باعتبارهم من صناع الوعي والمعنى. وقد دعتهم إلى المساهمة في مشروع جماعي لا يقوم على التقريرية، ولا على الشهادات الذاتية أو سطحية الخطاب الشعارتي، بل يسعى إلى بناء تصور جماعي عميق، متجذر في التجربة الشخصية للمساهمين، ومنبثق من خلفياتهم الفكرية والثقافية، بما يضيف على هذا العمل طابعاً تأملياً نقدياً يتجاوز المعالجة النمطية لقضية باتت من أبرز تحديات المرحلة: الفساد والمعوقات التي يضعها أمام تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية.

وتعتبر الهيئة هذه المبادرة مساهمة فكرية مواطنة، تأتي من قلب الحقل الثقافي، لتغني النقاش العمومي حول ظاهرة بنوية لا يمكن مواجهتها فقط عبر الإجراءات التقنية، بل تفتضي أيضاً تعبئة الوعي الجماعي، وتفعيل دور الثقافة في بناء الإنسان المواطن.

ومن هذا المنطلق، تطمح الهيئة إلى أن يشكّل هذا الكتاب وثيقة فكرية مرجعية، تُضيء جوانب مغفلة من ظاهرة الفساد، وتكشف عن زوايا تحليلية غير مألوفة، بما يعزز النقاش المجتمعي حول الظاهرة، ويفتح أفقاً جديداً لتقاطع المقاربات القانونية، والإجرائية، مع الرؤى الفكرية والنقدية، في أفق

بناء مجتمع أكثر تشبّعاً بقيم النزاهة، وأكثر عدلاً وإنصافاً.

ويتوخى هذا الكتاب تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

- إشراك الكُتّاب والمفكرين المغاربة في النقاش العمومي حول ظاهرة الفساد، انطلاقاً من دورهم الحيوي في بلورة الوعي الجماعي وتحفيز التفكير النقدي، كرافعة من روافع بناء مجتمع النزاهة والعدالة.
- تعزيز الوعي المجتمعي بخطورة الفساد وآثاره الممتدة، من خلال مقاربات فكرية وأدبية متنوعة تطرح الظاهرة في سياقاتها المتشابهة.
- تنويع زوايا النظر إلى الفساد، عبر إبراز التعدد في الخلفيات والتجارب، حيث يقارب كل مساهم الظاهرة انطلاقاً من موقعه المعرفي أو المهني أو الاجتماعي.
- توسيع النقاش العمومي بين مختلف الفاعلين، وتغذيته بمعطيات وتحليلات فكرية رصينة، بما يساهم في تقوية الجبهة الوطنية لمكافحة الفساد، وتوجيه الجهود الجماعية نحو مجتمع أكثر نزاهة وكرامة وإنصافاً.

الإصغاء لصوت الفكر في تفكيك الفساد



محمد بنعليو

في لحظة فارقة يتعاضم فيها الوعي الجمعي بمخاطر الفساد، ويتقاطع فيها انشغال الأفراد والمؤسسات بآثاره المعطلة لممكنات التقدم، يأتي هذا العمل الجماعي ليسهم في صياغة نظرة مركبة، متعددة الزوايا، متحررة من النمطية، تجاه واحدة من أعتى الظواهر التي تنخر جسد الدولة والمجتمع؛ يأتي هذا العمل، ونحن واعون تماما بأن ثمة قضايا لا تسعها التقارير، ولا تختزلها الإحصائيات، ولا تكفي في مواجهتها الإجراءات وحدها؛ بل تحتاج إلى أن يصغي العقل الجماعي إلى صوته العميق، إلى ذلك الذي لا يرى، ولا يقاس، ولكنه يحركنا جميعا.

لذا، لم يكن هدفنا، في الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أن نضيف تقريرا آخر إلى الأرفف، ولا أن نستنسخ لغة المؤشرات الجافة أو الأدبيات المعيارية المعهودة، بقدر ما سعينا، من خلال هذا الكتاب، إلى فتح نوافذ الفكر على واقع الفساد، وإلى إشراك نخبة من الكاتبات والكتاب المغاربة في مهمة نبيلة غايتها تفكيك هذه الظاهرة من مواقعهم المختلفة، وبأدواتهم التأملية، والبلاغية، والنقدية، التي تجمع بين التجربة الحياتية والرؤية الثقافية، بين الكتابة الحرة والانخراط المواطن.

ولأن النزاهة ليست مجرد قيمة أخلاقية نعلقها على جدران المؤسسات، بل هي شرط تأسيس لإمكانية العيش المشترك، ولمعقولية الفعل العمومي،

ولعدالة المعنى في المجتمع، فإن الفساد، في المقابل، أكثر من مجرد خلل في التدبير، بل علامة على اختلالات أعمق، تتقاطع فيها السياسة بالاقتصاد، والأخلاق بالمصلحة، والسلطة بالمعرفة. ومن ثمة كانت الحاجة إلى الاستعانة بقوة الكتابة وعمق الفكرة وثراء التجربة، لأن مكافحة الفساد ليست شأنًا تقنيًا صرفًا، بل مشروعًا مجتمعيًا يتطلب تعبئة العقول قبل حشد الأدوات، وتنقية الضمائر قبل تسطير الإجراءات.

إن الكتابة في عملنا هذا ضرورة، لا مجرد ترف فكري، لأن الفساد أكثر من مجرد جريمة تحرر بشأنها المحاضر وتعدّد بخصوصها المحاكمات وتنبج بوقائعها الأحكام، بل هو سؤال وجودي عن العدالة، والحق، والمساواة، والثقة ... وهو سؤال سياسي عن توزيع السلطة، وهو سؤال اقتصادي عن إنتاج الثروة وتفاصيلها، وهو سؤال ثقافي عن معنى العيش المشترك في مجتمع عادل. إنه نمط وجود، وأسلوب في ممارسة السلطة، ومزاج ثقافي يستبطنه الناس، أحيانًا، من حيث لا يشعرون.

لذلك، اعتقدنا دائمًا أن القراءة الفكرية للفساد هي جزء لا يتجزأ من محاربته، وهي التي تسبق وتؤسس لسياسات مكافحة، وتمنحها مشروعيتها ومصادقيتها واستدامتها.

لقد ارتأت الهيئة الوطنية للنزاهة، وهي تدرك أن المعركة ضد الفساد لا تخاض فقط في النصوص القانونية والمراسيم التنظيمية، ولا في أروقة المحاكم وحدها، أن تنفتح على مجال الوعي العميق للمجتمع، حيث تشتغل الكتابة، ويفكر الكتاب، ويعيد الفكر ترتيب الأشياء في وجدان الناس.

ذلك أن الكاتب ليس شاهدًا محايدًا، بل هو جزء من نسيج اجتماعي يتألم، ويتألم، ويحلم. وكل مساهمة فكرية في هذا الكتاب، أيا كانت زاويتها أو أبعادها إلا وتجسد مقاومة من نوع آخر، مقاومة تمارس بالكلمة، بالتحليل، بالاستعارة، وبالفكرة، مقاومة تحرص صراحة أو مجازًا على نزع الغطاء الرمزي الذي يتخفى تحته الفساد، عبر مساءلة المألوف الذي يبرره، وتفكيك الحياد الزائف الذي يشرعنه.

هذه الدعوة لم تكن بحثاً عن أصوات تؤكد ما نعرفه سلفاً، بل كانت رهاناً على أن ينظر الكاتب إلى الظاهرة من خلال تجربته، وقيمه، وحقيقته الشخصية، وأن يعبر عن قلقه أو رؤيته دون وصاية، أو مقاربة جاهزة. فكل نص هنا ليس توسيعاً لخطاب رسمي، بل هو نص يذهب أبعد من المتوقع، لأن الحاجة ليست فقط إلى التشخيص، بل إلى إحداث شرخ في المألوف، في لغة التطبيق، وفي هندسة الصمت حيال مظاهر الفساد.

لقد جاء هذا العمل الجماعي في لحظة مشحونة بالتحولات والتحديات، ليعيد طرح السؤال الجوهرى: كيف نكافح الفساد، لا فقط عبر القوانين والعقوبات، بل أيضاً من خلال بناء وعي جديد، وثقافة سياسية ومدنية تشكل أرضية لنزاهة مستدامة؟

في هذه اللحظة بالذات ولد هذا المؤلف في حضن قناعة عميقة لدى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، مفادها أن الفساد انحراف في منظومة القيم، وأن إصلاح المنظومات لا يتم فقط عبر سن القوانين، والخطب الرنانة وطقوس التشريع، بل عبر تغيير النسق الثقافي والاجتماعي الذي يسمح للفساد بالبقاء، ويبرره، ويمنحه شرعية خفية.

لذلك، فإن هذا الكتاب الجماعي ليس إضافة كمية لرصيدنا الإبداعي، على أهمية حمولاته وأبعاده، بل هو إشارة نوعية إلى أن الفاعل المؤسساتي يمكن أن يتحول إلى منصة للنقاش العميق، وإلى أن السياسة العمومية النزاهة لا تبنى دون حوار دائم مع الفكر الحي، والضمير الثقافي، والتعبير المتعدد عن رؤية المجتمع لذاته.

نعم، نحن في حاجة إلى فقه جديد لمكافحة الفساد، لا يقوم فقط على العقاب، بل على إعادة تشكيل المعنى العام للسلطة، للمصلحة، للمال العام، للوظيفة العمومية، للعدالة، وحتى للمواطنة. وهذه مهمة لا تقوى عليها المراسيم، بل تنهض بها الكلمة، حين تكون مشروطة بالمسؤولية، ومحركة للوعي، وخالية من الخوف والوجل.

لقد حاولنا في الهيئة، عبر هذه المبادرة، أن ننصت لا فقط لما تقوله المؤشرات، بل أيضا لما يختمر في وعي المفكرين والمتقنين، إيماننا منا بأن المعركة ضد الفساد لا تخاض في دهاليز المؤسسات فقط، بل في رحاب الوعي العام، وفي الفضاء الذي يتشكل فيه رأي الناس وإحساسهم بما هو عادل، وما هو ممكن.

لذلك، فإننا لا نقدم من خلال هذا العمل «كتابا عن الفساد»، بل كتابا يقرأه الفساد، ليكتشف أن المجتمع لم يعد صامتا؛ كتابا يسائل، يربك، يوقظ، ويحرض، لأنه يرى في الفساد ليس فقط خصما للمجتمع، بل عدوا مشتركا للكرامة الإنسانية، ولإمكانية الحياة المتوازنة في هذا الوطن.

هذا الكتاب، إذن، ليس مجرد تجميع لمقالات أو مقاربات، بل هو سفر فكري متعدد الأصوات، يأخذنا في اتجاهات شتى لفهم الفساد كأثر، وكسبب، وكمعطى مركب. وفي ذلك دعوة صريحة إلى أن نعيد بناء سردياتنا الجماعية حول الشفافية والمساءلة والنزاهة، لأن مقاومة الفساد تبدأ من قوة المعنى، ومن قدرة المجتمع على مقاومة التبرير، والتطبيع، والاستسلام.

لقد أسهم في هذا العمل كاتبات وكتاب من مشارب فكرية وتجريبية متنوعة، لم يوحدتهم سوى الإيمان بأن من واجبه إبداعيا وأخلاقيا أن يشاركوا في هذا الجهد الجماعي الذي لا يدعي امتلاك الحقيقة، لكنه يسعى إلى توسيع سؤالها.

إن الهيئة الوطنية للنزاهة، وهي تشكرهم على هذا العطاء الفكري والأدبي الرصين، وعلى هذه المساهمة المواطنة، تعتبر هذا المؤلف لبنة في مسار بناء خطاب جديد حول النزاهة، خطاب لا يخاطب فقط السلطات، بل يخاطب المجتمع، وضمير المواطن، ومسؤولية النخب، ويتطلع إلى أن يكون مرجعا محفزا لمزيد من الإنتاج الفكري حول هذه الظاهرة المعقدة.

«من واجبنا، في هذا الزمن الذي تعمقت فيه ظلال الشك، أن نمنح الأمل أداة للتعبير، والكلمة، حين تكون من القلب والعقل معا، قد تكون أداة أمل ومقاومة معا».

فلنجعل من هذا الكتاب أداة للتفكير الجماعي، لا للطمأننة الزائفة. ولنقل من خلاله إن الفساد ليس قدرا، بل خيارا يصنع حين يصمت المجتمع، ويهزم حين ينهض الفكر.

ختاما، أجدد بالغ شكري وامتناني لكل من آمن بهذا المشروع وانخرط فيه بروح مدنية عالية، وجعل من قلمه امتدادا لضمير الوطن، وسلاحا ناعما ضد ما يضعف شروط الحياة الكريمة. كما أؤكد أن الهيئة الوطنية للنزاهة تضع هذا المؤلف رهن إشارة العموم، ليس فقط للقراءة، بل للنقاش، ولتغذية الذاكرة الجماعية، ولتحفيز الفعل الجماعي ضد الفساد. «إن من لا يتأمل في أسباب الفساد، قد يظل حبيس نتائجه، ومن لا ينصت لما يكتبه عقل الوطن، قد يعجز عن تغييره».

ما كان قَلِيلُهُ فاسداً فَكَثِيرُهُ أَفْسَدَ



عبد القادر الشاوي

هناك سُلَّمٌ أوجدته منظمة الشفافية الدولية لمائة وثمانين بلداً، رسمت فيه، بعد المعاينة والبحث والتقصي في الغالب، ثلاث خانات تضع فيها كل سنة أمام اسم كل بلد: النتيجة من حيث النقط المحصل عليها، والرتبة من حيث المستوى على الصعيد العالمي بين مجموع الدول، وتصنيف النتيجة، سلباً وإيجابياً، على مستوى النقط في الترتيب. وعمل هذه المنظمة، من خلال ذلك، يتمثل في تنقيط البلدان والأقاليم على أساس درجة الفساد الموجود في قطاعها العام. وسواء اعترفنا بتلك المنظمة أم لم نعترف، سلمنا بصحة أو خطئ تقاريرها المنشورة سنوياً، اعتماداً على القواعد التي تحددها لذلك، أم لم نسلم، فلعلها، بحكم المؤشر الذي تعتمد في التقييم، أصبحت بالتأكيد المرجح سلطة «دولية» تتجاوز الحدود الوطنية والشعور القومي والخصوصيات المختلفة التي تصلح عادة كذرائع تبريرية لمختلف الممارسات السلبية في مختلف المجالات وعلى كثير من الأصعدة.

أما وأن هذه السلطة تتحول تدريجياً إلى معيار يحدد التقدم والتخلف، الصعود والهبوط، النمو والركود إلخ، فهذا مما أصبح له على صعيد الدول، ديموقراطية واستبدادية على السواء، منعكسات أبرزها قيام المعارضة المختلفة بالطعن في الاختيارات المرسومة والسياسات المتبعة، والتشهير

كاتب روائي ومفكر وناقد. عرف بتجربته النضالية التي أثرت أعماله السردية، وأصدر روايات ودراسات نقدية وفكرية تناولت قضايا الحرية والهوية. من إصداراته «كان وأخواتها»، و«دليل العنفوان» و«مربع الغرباء» و«الوعي المغاربي وأزمة الديمقراطية» و«الأنوار والكواكب». كما حصل على عدة جوائز أدبية.

بالأوضاع السائدة على صعيد المجتمع، والعمل من خلال ذلك على بناء استراتيجية تكون المطالبة بالتغيير الشامل من بين أهدافها، وقد تكون الثورة أسلوبها وبديلها من خلال المحاربة التي هي عمادها والوعي الذي يصبح مرشدها. ومن المفهوم، تبعاً لذلك، أن الفساد في كثير من البلدان كان وبالا على أنظمتها وبنى مجتمعاتها ومعاش ساكنيها.

ويمكن النظر إلى تلك المنعكسات في المغرب من ناحيتين على الأقل: من خلال التقارير المحلية التي تصدر عن (الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها)، وكذا من خلال الخطابات التي تعممها مختلف القوى السياسية، وغير السياسية، للحديث عن الفساد والطعن، المصحوب عادة بالتعبير، في الاختيارات السائدة، إلى جانب المطالبة بالإصلاح الشامل، الذي غالباً ما تكون دوافعه الإرادية المبنية على أهداف معينة قوامها السعي إلى (محاربة الفساد)، أو الدعوة إلى التخفيف من حدته، أو العمل في سبيل «توعية» المفسدين وغير المفسدين بالأخطار التي يتسبب فيها الفساد في تدمير (المصلحة الوطنية الشاملة) التي عادة ما تعتبر قاعدة سياسية وأخلاقية (الحكمة) للتطور الوطني وعماد فلسفة التقدم وبناء الحياة الديمقراطية على أساس مكين يضمن التوزيع العادل للخيرات الوطنية.

مرادي أن أبني على هذا القول فكرة عامة مفادها أن الفساد في المجتمع لا «يتبلور» بصورة متنامية إلا لأنه يحقق للأفراد وللجماعات ما يُمكنهم ويضمن لهم، باختلاف أوضاعهم المعاشية ودرجة تطورهم الفكري ونوازعهم الأخلاقية أو شعورهم الديني، تحقيق منفعته بأيسر الطرق وأسرع الأوقات وفي سرية مضمونة، وذلك ضداً على جميع القوانين والشرائع الناهية عنه والأوضاع المانعة لحدوثه. ولذلك فإن التقدير الحقيقي لمفهوم الفساد اعتماداً على الوعي النقدي، لا يكون إلا من خلال الوعي الديمقراطي الذي يراه ممارسة وسلوكاً، منذراً بالتخريب الشامل لُبّي المجتمع ولفحوى القوانين الضامنة للاستقرار وللتطور ولمرامي تنمية المجتمع في سبيل ازدهاره، بل ولنظم السياسية القائمة نفسها.

ولتشخيص هذه المستويات جميعها وتطبيقها على المغرب يمكن القول، وخصوصا إذا اعتمدنا على المؤشر المنشور في التقرير الأخير (2024) الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية، إن حالته الخاصة بسبب انتشار الفساد، مع وجود نُظُم ومواقف ومؤسسات ليس لها من هدف معلن، في الظاهر، إلا توعية الناس بالآفة التي أصبح عليها الفساد مفهوما وسلوكا وممارسة، تضعه في المركز 99 في درجة سلم الترتيب، وأنه تراجع بنقطة عن سنة 2023، وأن نتيجته ليست إلا 37 على 100 في السلم الموضوع لقياس الفساد في المجتمع برمته. وهذا وحده، من بين مؤشرات أخرى، أكبر دال على أن الفساد في المغرب، أصبح شبه معمم، وعلى درجة واضحة من الشمول في مختلف القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، يعترف به العارفون، ويتوجس خطورته المصلحون، يندد الناس بسلوكه رغم ممارسة قطاعات كبيرة منهم لحاجته وإغراءاته «السكيزوفرينية» المقيتة.

وأضيف إلى هذا أنه رغم الوعي بخطورة الفساد على التنمية والتطور، فضلا عن إفساد السلوك وقتل مختلف المعاملات الخاضعة لآفته، فإن إنشاء مؤسسات الحكامة، التي تعمل على محاربة الرشوة والتوعية بمخاطرها واقتراح الحلول الممكنة للتغلب عليها، لم ينفذ في شيء كثير بحكم المقاومات المختلفة الآتية من طبيعة المعاملات الاقتصادية، وغير الاقتصادية، المرتبطة بالسوق والمنافسة والمصالح المتفاوتة التي تتركب مختلف الأساليب الضامنة للترقية الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية أو غيرها.

ومن التقدير الواعي للوضع القائمة أن يقول المحلل إن الفساد يتحول، في ظل النظم التي تقمع الحريات، وتضيّق الخناق على المواطن في معاشه وحياته، إلى أسلوب مبرر، بأقوى ما يمكن أن يكون عليه التبرير، لقضاء المصلحة وجني المنفعة والوصول إلى المراد حتى ولو كان وقتيا وسريعا، بل ويصبح تبرير الفساد أخلاقيا ودينيا من أساليب التأويل التي تزيه بطريقة برغماتية، تتوافق مع الرغبات الذاتية التي يعلنها ويعمل بها الأفراد، أو المؤسسات، في الميادين المتصلة بالمصالح والأغراض.

ورغم أن الدستور المغربي (2011) ينص في أكثر من بند على دعم الوسائل والآليات القمينة بترسيخ قيم الشفافية وتعزيز النزاهة والإنصاف والحكمة الجيدة، ومكافحة كل مظاهر الفساد من خلال ربط المسؤولية بالمحاسبة إلخ، إلا أن المظاهر العامة لوجوده على صعيد المجتمع برمته فضلا عن مؤسسات الدولة ما زالت قائمة على الرشوة واقتصاد الريع المنتشر بين الموظفين في القطاع العمومي (الصحة، والأمن، والسلطة المحلية) وفي قطاع الصفقات العمومية كذلك، هذا مع العلم بأنه يكلف الكثير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ولا أرى لحد الآن أن (الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد)، التي انطلقت رسميا في شهر ماي 2016، وهي حيلة دراسة اهتمت بتقييم كل البرامج الحكومية السابقة وخلصات التقارير الوطنية والدولية، قد حققت شيئا مما رصدته وتوجهت للتغلب عليه، وهو ما يدفعني إلى القول إن الإقرار باستشراء الفساد والعمل في سبيل الحد منه تمهيدا للقضاء عليه، ولو في الحدود «المشروعة» إن كانت، لا يمكن أن يتم، فيما يبدو إلا من خلال مقارنة شمولية عمادها الاحتكام إلى القانون العادل، وإلى القضاء النزيه، وإلى الحكامة الرشيدة.

ومبدأ التوازن، المبني على فصل السلط، والتسليم بالحريات العامة، والتوزيع العادل للخيرات الوطنية، يقوم على ذلك ويرتهن به أيضا. وما عداه هو الذي يكرس الاستبداد ويجعله من أسباب وجود الفساد وحياته واستشرائه المخيف، بل ويحوّله إلى أسلوب في التحكم، إلى سلطة سرية غير مقننة على المجتمع وعلى دولته بمختلف أجهزتها. وفي هذا المستوى يمكن للمحلل أن يدرك تماما كيف أن السلطة هي أهم وسيلة للتحكم في الفساد وإدامته لأنه يُشرعُ سيادتها.

الرشوة والطبيعة البشرية



موليم العروسي

تُعد الرشوة ظاهرة متجذرة في المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، وهي ليست فقط سلوكًا مخالفًا للقانون، بل تعبيرًا عن جوانب عميقة من الطبيعة البشرية. فكلما وُجد نظام اجتماعي أو توزيع غير متكافئ للموارد، نشأت فرص لاستعمال الوسائل الملتوية، ومنها الرشوة، كوسيلة للنفاذ إلى الامتيازات أو لتجاوز العراقيل. هذا السلوك لا يُفهم بمعزل عن الدوافع النفسية والظروف الاجتماعية التي تسمح له بالانتشار.

من هنا يمكن النظر إلى الرشوة كترجمة لرغبات بشرية مرتبطة بتأكيد الذات، وبالسعي إلى السيطرة، وبنزعة التملك. هذه الرغبات، التي تبدو طبيعية في ظروف معينة، قد تأخذ طابعًا منحرفًا عندما تغيب أو تنعدم الضوابط الأخلاقية أو تُنتهك القواعد القانونية.

وفي غياب القانون يستعيد الإنسان ميله إلى طبيعته الشبه حيوانية التي تنزع إلى إثبات الوجود وفرض السيطرة في المجتمع. وهكذا ففي المجتمعات التي تُعتبر فيها القوانين غير منصفة، أو حيث يشعر الأفراد بالتهميش، يُصبح سلوك الرشوة أداة تعويضية تُستعمل للحصول على الاعتراف أو لانتزاع موقع اجتماعي معين. فبدل الاعتماد على الكفاءة أو الجدارة، قد يلجأ الناس إلى طرق ملتوية لضمان التقدير والنجاح. في حالات كهذه ينخفض منسوب

مفكر وكاتب. دكتوراه فلسفة من السوربون في الأسطيقا والإتيقا والسياسة. له عدة أعمال نقدية وإبداعية باللغتين العربية والفرنسية من بينها «الفن التشكيلي في المملكة المغربية» وروايات من بينها «مدراج الليلة الموعودة» و«مدارج الليلة البيضاء» و«ملائكة السراب».

الوازع الأخلاقي أو الواجب الإنساني ليفتح المجال أما الغرائز لتحقيق مصالح أنية، حتى وإن كانت بوسائل غير أخلاقية. وفي هذا الإطار تُظهر العلاقة المرتبطة بالرشوة نوعاً من الهيمنة الرمزية؛ فالمرتشي، سواء كان مانحاً أو متلقياً، يسعى لترسيخ تفوقه أو سلطته على الطرف الآخر. وهكذا لا تكون الرشوة وسيلة مادية فقط، بل أيضاً أداة لإثبات النفوذ.

من جانب آخر يمثل الجشع أحد المحركات الأساسية التي تقف خلف سلوك الرشوة. فبعد التاريخ، ارتبطت الرغبة في تكديس الثروات بالنجاح أو القوة، مما ولد سباقاً محمومًا نحو التملك، أحياناً على حساب القيم الأخلاقية أو الضوابط القانونية. من الأكيد أن الميل إلى تخزين الموارد لبقاء الإنسان الأول كان ضرورياً فيما مضى لكن هذه الغريزة لا تزال تعمل في المجتمعات الحديثة، وتُترجم في أشكال جديدة من التملك، مثل السعي وراء النفوذ أو الثروة، دون اعتبار للطريقة المستخدمة. في بيئة تسود فيها القيم المادية، تصبح الرشوة أداة فعالة لتجاوز الحدود وتحقيق مكاسب سريعة. والخطر أن الرشوة عندما تصبح ممارسة منتشرة في مجتمع ما يتحلل الأفراد من الرقابة الذاتية والوازع الأخلاقي أو الديني أو القانوني خصوصاً عندما يشعرون أن هذا السلوك أصبح شائعاً ومقبولاً في المجتمع؛ بمعنى آخر، تتحول الرشوة إلى «سلوك مبرر» إذا اعتُبرت جزءاً من الثقافة السائدة.

يميل الأشخاص إلى تبني سلوكيات منحرفة أو فاسدة عندما يشعرون بأن هذه السلوكيات مقبولة في البيئة المحيطة بهم. الميل إلى تبني السلوك الجمعي يعود إلى الانصياع لضغط المجتمع الذي قد يتجاوز الوعي الفردي بالقيم الأخلاقية، مما يفسر كيف أن الرشوة أو السلوك غير الأخلاقي يمكن أن يتحول من سلوك فردي إلى ظاهرة جماعية تُمارَس بدون شعور بالذنب. وكم من ممارسات لأخلاقية تمارس تحت يافطة إذا ابتليت فاستتروا.

من هذا المنظور، ليست الرشوة فقط وسيلة لتجاوز العقوبات، بل استراتيجية للتمكين، سواء في المؤسسات أو في المجال السياسي. تظهر هذه الاستراتيجية في ظواهر مثل الزبونية، حيث تُمنح الامتيازات مقابل الولاء. وتتحوّل العلاقة هنا إلى نوع من التبعية المصلحية، حيث لا يُعتمد في الترقية أو النفوذ على

الجدارة، بل على درجة الانخراط في شبكة المصالح الفاسدة. لن نستغرب عندما نكتشف أن عددا من الهيئات السياسية تقدم رشاًوى للمواطنين على شكل مساعدات أو هبات في المناسبات الدينية وتخص بها الفقراء. وعلى الرغم من أن هذه العمليات التي تتضوي، أو هكذا يريد لها أصحابها، تحت مسمى الإحسان ليست في الواقع إلا شراء للولاء والضمائر.

أظهرت تجارب في علم نفس السلطة، أن الأفراد، حين يُمنحون سلطة مطلقة في بيئة دون رقيب، يميلون إلى إساءة استخدامها. وهذا يجعلنا نفهم أن تملك السلطة مع غياب المساءلة يؤدي إلى ترسيخ ممارسات الرشوة كأداة لإخضاع الآخرين وتعزيز السيطرة عليهم.

وفي هذا الإطار لا يمكن فصل البُعد الفردي للرشوة عن السياق المجتمعي والمؤسسي الذي يسمح بتفشيها. ذلك أنه في سياقات تعاني من ضعف الرقابة، وغموض المعايير، وغياب الشفافية، تصبح الرشوة جزءاً من آلية العمل اليومية. فتنتفي الحدود بين المشروع وغير المشروع، ويتعود الأفراد على تجاوز القوانين.

يتحول بذلك الفساد إلى ما يشبه «العادة الجماعية»، تغذيها مؤسسات مُنْهارة، ونُخب سياسية واقتصادية توظف الرشوة كوسيلة لضبط المجتمع وإعادة إنتاج السيطرة. إنها عملية معقدة يتواطأ فيها الجميع، من الموظف البسيط إلى المسؤول الأعلى، ضمن نظام يُكافئ الفساد أكثر مما يُعاقبه.

وهكذا فإن الرشوة ليست مجرد انحراف قانوني أو خلل مؤسسي، بل تعبير مركب عن ميكانيزمات نفسية واجتماعية متشابكة. إنها نتاج طبيعي لصراع الإنسان بين رغباته الأساسية ومحدودية القواعد التي تنظم سلوكه. وحين تنتفي الرقابة، أو تنعدم العدالة، أو يغيب الفاعل النزيه بدل المُرتشي، تصبح الرشوة سلوكاً «عقلانياً» في بيئة غير عقلانية.

فهم الرشوة على هذا النحو يُعد خطوة أولى نحو مكافحتها بفعالية. فالمعركة ضد الرشوة لا تبدأ فقط بتشديد القوانين، بل بإعادة بناء المعايير الأخلاقية، وتعزيز ثقافة الشفافية، وإعادة الاعتبار لقيمة الاستحقاق والكفاءة. عندها فقط يمكن تقليص جاذبية الرشوة بوصفها طريقاً مختصراً لتحقيق الذات أو الهيمنة أو الثراء. كما يجب التنويه هنا إلى أن القضاء النهائي على الرشوة يعتبر حلماً صعب المنال إذ من الواجب أن يتوفر المجتمع على آليات للرقابة والمتابعة دون كلل. فحتى المجتمعات التي ينخفض فيها منسوب الرشوة لا تتوقف عن وضع الآليات لمحاربتها وملاحقة مرتكبيها.

حينَ تبقى مقتضيات الدستور مُعلَّقة بخصوص النزاهة والضبط



محمد نورالدين أفاية

تحتل السياسة أكثر من معنى، وتُوظَّف ضمن أكثر من تصور من أجل تحقيق غايات المصلحة العامة. تتمثل السياسة في تدبير شؤون الناس، وفي الكيفية التي بها يتم إشراكهم في الشأن العام، أو استبعادهم منه. وهي تعبر عن الطرق المختلفة لضمان المصالح الفردية والجماعية في ارتباطها بالمرجعيات المعيارية المُحدَّدة لممارسة الفعل السياسي، وفي احترامها لمقتضيات القانون. ومن أجل ذلك ترفع الشعارات وكلمات الأمر، وتجتهد العقول في التأويل والتبرير والمحاسبة، أو في الاحتجاج من أجل الإصلاح والتغيير.

ولما كانت الديمقراطية تقوم على قاعدة المشاركة، وتقاسم السلطة، والتداول على الأجهزة التنفيذية، وعلى المحاسبة؛ وحين اختار المغرب في دستور 2011 وضع القواعد المعيارية والسياسية والاجتماعية الداعمة للمشروعية والمشاركة والمعارضة، فإن ترجمة مقتضياته طيلة السنوات التي مرت على اعتماده، بيَّنت مقاومات كبيرة في تطبيق روح الدستور في الممارسة وفي النتائج، وانحرافا في التطبيق للعديد من المقتضيات التي عمل العقل الجمعي الوطني على تثبيتها في النص ولا سيما ما يتعلق بالعدالة، والمساواة، والحرية، والأدوار المهمة التي منحت لهيئات الضبط، بما فيها «الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها».

كاتب ومفكر. أستاذ الفلسفة المعاصرة والجماليات بجامعة محمد الخامس بالرباط. عضو أكاديمية المملكة المغربية. له عدة أعمال فكرية ونقدية من بينها «النهضة المعلقة» و«في النقد الفلسفي المعاصر: مصادره الغربية وتجلياته العربية» «الزمن المنفلت: هل ما يزال المستقبل مرغوباً فيه؟»

لقد جرت تحولات كبرى في المجتمع منذ أكثر من نصف قرن، بما فيها الانتقال من العائلة الممتدة إلى الأسرة النووية، وتوسّع المدن اللامتوقف الذي كثيراً ما يتميز بفوضى -وهي فوضى نتائج سلسلات إفساد وفساد كبير- تُشوه المجال والسكن وأماكن عيش الناس. كما شهد المجتمع تنامي الأدوار الجديدة للمرأة، والتدفقات البشرية التي تجري بفعل الهجرة المتنوعة الأشكال والأهداف. ولكن لعل أهم عامل أحدث خلخلة كبرى في عادات المغاربة وقيّمهم، يتمثل في الزجّ بهم في نظام استهلاكي مفتوح، مما ساهم في انتشار الاعتبارات المادية التي فرضت سطوتها على النظر إلى الذات وإلى قيمة الآخر، وأنتجت مواقف وسلوكات تبرر الوصول إلى الغايات كيفما كانت الوسائل، وتحتفل بالحصول على مكتسبات وأموال سواء بالغش، والتحايل، أو التمويه، أو نهب المال العام حتى. هكذا ازدادت مظاهر الفساد استشرافاً وتوسعا وانتقل المغرب، حسب معطيات «الهيئة الوطنية»، «من الرتبة 73 ضمن 180 دولة سنة 2018 إلى الرتبة 97 سنة 2023 مترجعا ب 24 رتبة خلال السنوات الخمس الأخيرة».

لقد وجدت فئات واسعة نفسها مُحاصرة بضغوط مادية ومطالب لا حصر لها فرضها مجتمع الاستهلاك على الجميع من دون مقدمات ولا تحضير على قيم هذا النظام بالتربية المناسبة، لاكتساب الوعي الضروري بانعكاساته لتفادي السقوط المدوي في قيمه الضارة، وما ينجم عن ذلك من توترات، وصراعات، وأنماط هدر، واستخفاف بالآخر، وتعبيرات جديدة من العنف، وتفاوتات، وفساد، ومظاهر زيف وغش، وغيرها من الآفات التي يعاني منها المجتمع المغربي.

في مقابل ذلك، نواجه تضخما لفظيا عن النزاهة والفساد وعن القيم في بلادنا وعن أزمتها؛ ومن جميع الفئات والجهات والمراجع. وصدرت تقارير ودراسات عدة طيلة العقدین الأخيرین حول الفساد الذي أصبح له اقتصاد، وهو ما ترتبت عنه مسالك تداول، وصيغ تبادل، وأساليب تدبير وتغطية وتمويه، وتبرير. وهو الأمر الذي يدفع المرء إلى معاناة الفوارق الصارخة بين ما يحصل في الاقتصاد، والسياسة والمجتمع من تغيرات سلوكية واستهلاكية،

وبين الخطب الرائجة حول النزاهة والقيم. سواء دجبت هذه الخطب تحت عناوين وعظمية، أو دينية، أو تلك التي تحرص بعض هيئات الدولة على إشاعتها. والحال أن مؤسسات الدولة هي أكثر من يعرف ما يجري في أحشاء المجتمع من تعبيرات، أو تغيرات، أو فساد؛ مثلما يحصل ذلك في رذاهات المحاكم، وفي مصالح الشرطة، والدرك، والجمارك، والإدارات الترابية، وفي العديد من الهيئات التي تستقبل مشاكل المجتمع، وتنصت لمختلف مظهرات الفساد، والانحراف؛ وتعاين تصرفات من يقترفه، كما قد تنتبه للتغيرات التي تحصل عليها، وتحرص على الحد منها.

وفي ضوء ما يجري من وقائع، ومتابعات، وتجاوزات، سيكون من قبيل تحصيل الحاصل تكرار القول إن من واجبات الدولة، في كل مستويات القرار فيها، أن تحرص على ترجمة وتفعيل ما عمل «الضمير الجمعي» المغربي على بلورته وصياغته في تصدير الدستور من قيم، والمتمثلة في: «بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون،... وتوطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مركزياتها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة»، وقيم أخرى عديدة وردت في متن مواد الدستور ومقتضياته.

يتعلق الأمر بجُماع قيم تم تثبيتها في دستور البلاد، بما يتطلب ذلك من التزام مبدئي بها، ضمن التبني الصريح لحقوق الإنسان كافة، «كما هي متعارف عليها عالميا». وما بات مطلوباً من كل أجهزة الدولة هو «الوفاء» لهذه القيم من خلال القانون؛ وذلك من خلال ضخ هذه القيم في التربية، والمنظومة التعليمية، ولا سيما العمومية منها؛ وفي الإعلام العمومي، والخاص أيضاً بحكم التزامه في دفاتر التحملات بتقديم خدمة عمومية؛ فضلاً عن الحرص على مراعاة هذه القيم في المرافق العمومية، والمجال العام، وغيره من مستويات أماكن العيش.

ويظهر أن ثمة مشاكل كبرى لم يتمكن الفاعل السياسي في بلادنا من وضع السياسات المناسبة لحلها وتجاوزها، وهي مشاكل ناجمة عن نقص كبير في تفعيل القيم الواردة في الدستور. ومنها تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية، وهو ما يتنافى مع قيمة التضامن والعدالة الاجتماعية؛ واستشراء مظاهر الفساد، وهو ما يلغي قيمة النزاهة والكرامة؛ وتضارب المصالح، وهو ما يُعطل قيمتي المساواة وتكافؤ الفرص.

لقد غدا النظام الديمقراطي في الدستور المغربي ثابتاً من بين الثوابت الأساسية للدولة المغربية، غير أن تصريح هذا الاختيار ما تزال تعتوره عوائق ومقومات، ومنها ما يهم آليات التقويم، ومراقبة من يتصرف في المال العام، ومحاسبته، ومساءلة من هو مُكلف بتأمين المرافق العمومية، والحرص على المصلحة العامة. فإذا كانت ممارسة المراقبة مستويات وأشكال، فإن الجشع أنماط وأنواع؛ وتتمثل معضلة البناء الديمقراطي في تطوير المؤسسات المدنية، بدل محاربتها وإلغاء أدوارها، وذلك لمحاصرة التجاوزات السياسية والتدبيرية، وكشف بؤر الفساد، الكبيرة كما الصغيرة، التي لا يمكن الاستهانة بخطورة ما تقوم به من تشويه، وتحريف للحقائق، وتمتلك طرائق تعرف كيف تستثمرها وتوظفها لتوسيع دوائر الغش، والفساد والإفساد.

ولقد شهد أصحاب القرار، أكثر من مرة وفي أكثر من خطاب، على أن مظاهر الفوارق الاجتماعية والمجالية ازدادت واتسعت على الرغم من المجهودات المبذولة. وأما الفساد فقد استشرى على نطاق أكبر مما تعرضه التقارير والمعاينات، حيث استوطن في الأذهان، وطبّع معه الناس في جُل مستويات المعاملات والمؤسسات والمواقع، بما فيها الفساد الذي أصاب منظومة التربية والتعليم وما تعرضت له من تفكك، وتشتت، وتردي، وتفاوت؛ وما ينجم عنها من اهتزازات ثقافية نفسية؛ بل وما سينجم عن هذا التفاوت من عوامل تهديد للروابط الاجتماعية وللتماسك المجتمعي الذي من المفترض أن يكون من بين أهداف أي منظومة تعليمية. والحال أن ما تعرضت له هذه المنظومة من زلزال ومن إفساد بسبب الخوصصة المتنامية، والعجز عن تأهيل المدرسة العمومية يولد النتائج السلبية التي تؤكد كل التقارير الوطنية والدولية وستكون لذلك، من دون شك، انعكاسات غير مُرضية على الصُّعد كافة.

الفساد كورم السرطان



فريد الزاهي

نحن جيل عاش الفساد وعاشه وكأنه دم يسري في عروق المجتمع. وحين كنا نصادف شخصا في إدارة أو خادما للدولة يعاملنا بنزاهة ومن غير استغلال مشين لمنصبه، كان يبدو لنا أشبه بالملاك. كان كل شيء عصيا ولا يلين إلا بإدخال اليد في الجيب ومدها ليد الآخر منكمشة أو في الخفاء. وللحصول على أمور كبرى، غير وثيقة الازدیاد أو غيرها، كان من اللازم البحث عن وسيط متدخل يسهل الأمر ويلين امتداد الزمن... أتذكر أننا ونحن يافعون، حين ساندنا الاتحاد الاشتراكي وفاز بالأغلبية في مدينة فاس في انتخابات 1977، تحولت مقاطعة باب الفتوح إلى سوق يرتادها المواطنون ليحصلوا بسهولة على بطاقة الهوية الرمادية كما على وثائقهم المتعددة في الحين ومن غير انتظار... كان الأمر سابقة لم تعرفها المدينة قط...

وأنا أفكر في كلمة الفساد، بالتباسها وتعدد معانيها، ما يرد على ذهني لئلا هو فساد الطعام، برائحته النتنة ومذاقه المزيج من الحموضة والتعفن؛ ذلك المذاق الذي يجعل المرء يرغب في الغثيان. فالحياة في مجتمع ينخره الفساد (بجميع حمولاته، من رشوة ومحسوبية وزبونية وشطط في استعمال السلطة، وحماية للمضاربين وتجار المخدرات وبارونات، وتزييف للانتخابات وشراء للذمم...) تقلل فرص التمتع بالحياة والوجود في بساطتها وانسيابها، وتدعو إلى القرف من العيش في مجتمع تتحكم فيه كائنات جشعة كسولة

كاتب ومترجم وناقد فني. حصل على دكتوراه السلك الثالث ودكتوراه الدولة من جامعة السوربون وجامعة مكناس. أصدر دراسات وأبحاثا هامة في الجسد والصورة والفنون البصرية من بينها: «الجسد والصورة والمقدس في الإسلام»، و«الصورة والآخر» و«في ثنایا الصورة». كما ترجم عددا من الأعمال الفكرية والإبداعية المرجعية إلى العربية فلفاسفة وكتاب مغاربة وعالميين.

مصابة بالعنة الإنسانية والإحصاء الأخلاقياتي. إنه وضع يجعلك تفكر في الهجرة إلى بلدان تتمتع فيها العلاقات الاجتماعية والمؤسسية بالنزاهة والشفافية، أو تجعلك تندم على أنك تركتها لتعود إلى هذا البلد الذي احتضن صباك وبياعتك وشبابك...

لن أعود إلى إثارة حداثتنا المعطوبة، ولا إلى الطابع المركب لمجتمعنا لتفسير الطابع الصلب لهذه الظاهرة المتعددة، المتجذرة في كيان المجتمع. ولن أثير مسألة التربية الاجتماعية ولا ترسيخ قيم المواطنة والنزاهة، سأكتفي فقط بالقول، إن تحلل وتبدد هذه الظاهرة سيأخذ وقتا، بيد أنه لن يتلاشى إلا بممانعة المواطن وتطهير المؤسسات، بالمراقبة والردع، كما بالفضح أيضا... لا يكفي أن يكون المواطن نزيها كي لا يختار في لحظة يجد نفسه فيها في ورطة أو في ضيق أن ينصاع لترسانة الفساد. ففي نظري، يعيش هذا الأخير في دوائر من يملكون القرار، ويملكون الثروة، ويحولون مناصبهم إلى منجم ومعين مدرّ للذهب والصلب، ومن يمارسون السياسة لا للدفاع عن مبادئ معينة أو عن مواطني حيزهم أو مدينتهم أو بلدهم، وإنما عن طموحاتهم المصلحية الشخصية والعائلية. الفساد في هذه الحال عبارة عن مصدر وعن شبكة وأخطبوط يستشري في المجتمع لأن هذا الأخير يتعمى عنه ويتعايش معه كما لو كان ضرورة اجتماعية وأنطولوجية.

لهذا، أحترس كثيرا من شعارات تبناها مثقفون وباحثون ليحولوها إلى رايات لـ «هوية مغربية» مقترضة من قبيل «تمغريت». إنه شعار لا يمكنه أن يطرد بضربة ساحر من مكوناته ظاهرة الفساد بتعدد مكوناتها وبطابعها الأخطبوطي. وهذا الاحتراس يأتي طبعا من كون هذا البلد الذي اخترنا العيش فيه والاشتغال فيه (بالرغم من فرص العيش في بلدان أخرى توالى على مرّ العمر)، لا زال يحافظ على مكونات سلطة تعود لعهد الاستعمار، ويحابي ظواهر عديدة تدخل في مجال الفساد، بالرغم من خطوات التقدم الهائل التي لاحظناها في السنين الأخيرة.

لنكن واضحين مع أنفسنا ومع التاريخ، فالفساد، أكثر من ظواهر أخرى، بحاجة لمحاربته إلى مقومات متعددة ومختلفة، من قوانين زجرية، وتربية اجتماعية، ومراقبة مستمرة، وتحسين وضعية الأجراء المنتمين لمجال الإدارة والسلطة... كما إلى يقظة اجتماعية شاملة ومستمرة لا يغمض لها جفن. إنها حالة مستعصية لأن تاريخها يمتد إلى مئات السنين، في بلد مخزني يسعى إلى نفذ غبار السنين عنه بإيقاع متفاوت، ويطلق المبادرات الإصلاحية الواحدة تلو الأخرى، من غير أن تكون النتيجة المبتغاة في مستوى المال والطموح الذي يبذر فيها تبذيرا...

الفساد كورم السرطان، إن أنت اجتثته فيلزم ذلك أن يكون بعد دراسة وفحوص عميقة. ولا بد من الاحتراس من عودته للاستشراء في جسد المجتمع، لأنه قد يستعيد حركيته بسرعة خارقة. ومحاربته عنوان كبير للديمقراطية الفعلية والفاعلة التي تسري فيها المواطنة لا على المحكومين فقط بل على الحاكمين قبل كل شيء. لذا، لا يكفي التحديث الاقتصادي والاجتماعي والمشاريع الكبرى لكي يتم التخلص منه، بل عمل مستمر وذو نفس طويل يؤسس لعلاقة العام بالخاص بشكل تام وقار ومكتمل. هذا العمل يحدد علاقة الفرد بفرديته وحدود هذه الفردية في علاقتها بتدبير الشأن العام. فلا يتم الخلط من ثم بين الحدود الفردية والشأن العام. الفرد خادم مدبر للشأن العام لا ممتلك له، وليس عليه أن يتناول عليه أو يمس بسيره لأن المصالح المرتبطة بذلك الشأن تمس عموم الناس. مجاوزة هذه الحدود أمر يخلق البلبلة واللاتوازن ويفرز سلوكا وممارسات مطبوعة بالسرية والمناورة والغش تنخر بطابعها الموازي ذاك المصلحة العامة. إن ذلك الخلط بين الفردية والمؤسسة العامة أو المال العام يكون وراء انتفاء الشفافية والنزاهة والصدقية والمسؤولية باعتبارها شروطا أخلاقية لازمة لتدبير المال العام وصيانة المصلحة العامة...

يخلق الفساد أشخاصا متضخمي الأناء، تجاوز قيمتهم المفبركة قيمتهم الاجتماعية والفردية الفعلية. إنه ينتج كائنات مصابة بالانفصام العميق بين كينونتها الحقة وكينونتتها الجديدة التي تبنيها انطلاقا من ممارسات جديدة تشكل حربائيتها الاجتماعية. وهو أمر يخلق أيضا متخيلا اجتماعيا مرتبطا بهذه الممارسات، يساهم بشكل كبير في بلورة صورة «سوق الفساد» الذي يفرز سماسرته وبراحيه ووسطائه وشبكاتة...

من الفساد الاجتماعي إلى الفساد المجتمعي ومن مجتمع الوساطة إلى مجتمع الوسطاء



سعيد بنيس

تتمحور الفكرة الأساسية لهذه الورقة حول اقتراح مقارنة جديدة لمعضلة الفساد تحت مسمى «الفسادولوجيا» أو «علم الفساد» قياسا على «الكريمينولوجيا» أو «علم الجريمة» على أساس أن الجريمة والفساد هما ظاهرتان مستفصلتان في المجتمعات. تتوخى هذه المحاولة مقارنة ظاهرة الفساد من خلال فرضية مفادها أن المجتمع بصدد الانتقال من «مجتمع الوساطة» إلى «مجتمع الوسطاء» وكذلك عبر التحول من مقارنة سوسيولوجية إلى مقارنة ترايبية تساعد على نحت مفاهيم تُمكن من التداول في منطق وممارسات جديدة يمكن فهمها وتوصيفها من داخل منهجية نوعية وكيفية تحت مسمى «الفسادولوجيا». يمكن اعتبار هذه الأخيرة زاوية تميز بين نوعين من الفساد، «فساد اجتماعي» يهتم المجتمع في بنيته العامة وكجسم بعينه ويرتبط بالإشكالات الاقتصادية والتقنية و«فساد مجتمعي» يحيل على دينامية القيم والسلوكات الأخلاقية والممارسات المؤسساتية وطبيعة المعايير المجتمعية في علاقتها بدينامية الفساد وتنوعه وتعدد. وهذه الزاوية أي زاوية «الفسادولوجيا» تروم الإلمام بالنوع الثاني من الفساد أي «الفساد المجتمعي» من باب أنه انعكاس لأطراف وممارسات مجتمعية غير سليمة داخل الأسرة والمدرسة والمرافق العمومية والتي صارت تؤثت الفضاء العام وتوجه الفساد الاجتماعي، وتكاد تمثل عنصرا من عناصر «الذكاء الجمعي» السالب وفصلا من فصول «قصص النجاح» سهلة المتناول.

كاتب وأستاذ العلوم الاجتماعية بجامعة محمد الخامس بالرباط. يعرف على الخصوص باشتغاله على القيم المجتمعية والديناميات الهوياتية والممارسات الافتراضية. له إصدارات من بينها «من التعدد إلى التعددية... محاولة لفهم رهانات السياسة اللغوية بالمغرب»

وتبعاً لهذا الاستنتاج صارت الحاجة ماسة لبناء منهجية وإبداع منهج يُمكنان من تناول ظاهرة الفساد في سياقها وبيئتها المغربية تساهمان في استشراف مآلات الفساد المجتمعي واستباق الوقائع والأحداث واقتراح المخرجات والحلول. في هذا السياق، يمكن اعتبار الفساد الذي يمس بعض البنيات المجتمعية مثل الأسرة والمدرسة أو الجامعة والأحزاب والجمعيات المدنية والنوادي ودور الشباب ... والتي تعد من بين مواقع التنشئة وتشكل الموازنة محضاً للحفاظ على القيم وكذلك آلية للتمكين المواطنين، فساداً ينخر المجتمع عمودياً وأفقياً ويتسبب في زعزعة بعض مقومات العيش المشترك ومرتكزات الرابط الاجتماعي.

إن اختيار هذه المؤسسات المجتمعية السالفة الذكر كموقع للبحث الميداني من داخل مقاربة «الفسادولوجيا» يساعد على التمكين المنهجي في فهم تفصلات مجتمع الريع بمجتمع الاستحقاق لاسيما أن سؤال علاقة الريع بالاستحقاق يشكل سؤال الانطلاق لتوصيف وتبئية الأبحاث حول الفساد في المجتمع المغربي. أما فيما يمت لمجتمع البحث وعينة المبحوثين، فالارتكاز على الأطفال والشباب واليافعين سيساهم في تشخيص وضعية الفساد المجتمعي الناجمة عن حالة الاحتباس القيمي الذي قد يؤدي إلى رهن مستقبل الأجيال القادمة كما يرهن الاحتباس الحراري مستقبل الأرض.

من هذا المنطلق ستمكن هذه المقاربة المتخصصة، «الفسادولوجيا»، من ضبط إيقاع ثنائية مجتمع الوساطة ومجتمع الوسطاء وتدبير مآزق منظومة القيم في علاقتها بالنزوعات المجتمعية للفساد في أفق تحديد الممارسات الفضلى التي تساعد على رسم ملامح المواطنة الإيجابية. ومع انسحاب وتراجع الوساطة المجتمعية للأسرة والمدرسة والأحزاب والجمعيات المدنية والنوادي ودور الشباب ... من معترك تربية الأطفال وتأطير اليافعين وتوجيه الشباب، تولدت عن هذا الفراغ وهذا التراجع هويات تعويضية «متوحشة» وذوات مندفعة «جارحة» ترى في الفساد المجتمعي متنفساً للتعويض عن الحرمان والإقصاء والفشل.

كما أن الانهيار المتسارع لمنظومة القيم تسبب في توهج ثنائية تتقابل فيها مصفوفة القيم المنشودة (العيش الكريم وتكافؤ الفرص والعدالة المجالية...)، وتلاعبات الفساد التي تمتح من واقع التفقير القيمي الذي أفضى إلى عدوى الفساد المجتمعي من خلال مقولات «قَافِرْ» - «وَاعِزْ» - «مَسْمَارْ» - «بُرِيكَادْ» - «رَاجِلْ»... وتتأرجح هذه التمثلات القيمية بين المعنى العام والمعنى الحقيقي للقُدوة المجتمعية؛ فالقيم المنشودة تبنى على قاعدة متذبذبة وغير قارة تستمد قوتها من ازدواجية غير متجانسة. فمثلا مقولة «الْفُؤُوزِيَّة» تحيل على «ذكاء جمعي» يرتبط بألية تسلق مجتمعية تبدو «مثالية» وسهلة ولا تخضع لمسألة مصدر وحقيقة ومنطق «قصص» النجاح القابعة في الفساد المجتمعي.

لهذا فإن القيم الأخلاقية مثل العمل والجهد والصدق والنبيل والالتزام والمثابرة والكد والتميز... تستقيل أمام قيم من قبيل «بُرُو مَأكْس» و «هَارَبْ» و «نَاضي»... خصوصا مع بروز «ريبرتوار» جديد من الممارسات الرقمية التي أسفرت عن فساد ذي طبيعة مغايرة في صبغة «ريع ديجتالي» تستفيد منه بعض «الشخصيات الافتراضية» مثل «المؤثر» و «اليوتوبرز» و «الستريمز» و «التيكتوكر» التي صارت تمثل القدوة والنموذج... فتم الانتقال من قدوة مؤسسة على قيم رمزية ومجتمعية مثالية وفضلى إلى قدوة تركز على قيم مادية وافتراضية ربحية غير أخلاقية.

فهل يمكن في هذه الحالة للوساطة المجتمعية بجميع قنواتها ومحاضنها في خضم هذا السياق الهجين أن تضبط مسار القيم والممارسات والاتجاهات وتُجَنَّبَ المجتمع سطوة الوسطاء و«سמסرة النجاح» وتُفَرِّمَ تجارة «شَنَاقَة» الخطوة المجتمعية وتُعْطَلْ مفعول صناع الفساد المجتمعي؟

من هذا المنطلق، يبدو أن الاستراتيجيات التعويضية بالإضافة إلى السيولة الرقمية والشحن الافتراضي والقناعات العدوانية وأساليب التحريض الديجيتالي تصب جميعها في ممارسات الفساد المجتمعي. من المستعجل إذن الارتكاز على وساطة مجتمعية أساسها التحسيس بأهمية وعمق وجدوى «المواطنة الهادئة» للخروج من مأزق الفساد وتلاعبات الوسطاء والتفاوض حول نبذ

جميع مرجعيات ثقافة الريع سواء منها المحلي أو الجهوي أو الوطني أو الدولي. مما يستلزم النأي بعيدا عن جميع أصناف الانهزامية القيمية الفردية منها والجمعية والتشبث بالقيم اللامادية مثل النبل والصدق والتضامن والالتزام والممارسات الإيجابية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة يحتضنها المشترك المغربي وهي التي تحدد بروفایل القدوة المتعارف عليه لدى جميع المغاربة والتي يعبر عنها من خلال معجم وحقل دلالي يحيل على "وَلَدُ النَّاسِ" / «بنت الناس» / "مَعْقُول" / "مَرْبِي" / "عَنْدُو الْكَلْمَة" / "ولد الدار الكبيرة" ...

لهذا أضحت الحاجة ملحة لكي تعتمد المدرسة المغربية، باعتبارها مدخلا، على مرتكز "التربية" عوض مرتكز "التعليم" من خلال إحداث مواد ومسارات وورشات لتثبيت ركائز التربية الأخلاقية والتمرين على الممارسات القيمية بهدف تجنب المآزق القيمي الصاعد من الريبورتوار الديجيتالي المغربي. كما ستمكن هذه الآليات من استشراف إصلاح تربوي يستمد روحه وقوته من برامج "تربية قيمية مستدامة"، لتفادي بناء جيل يفتقر للحد الأدنى من القيم المُواطَنة ويكون ضحية سهلة للفساد المجتمعي. مما سيسفر على إحلال "إقلاع قيمي" و«عدالة قيمية» لمعالجة النقص والفراغ القيمي الذي تعاني منه بعض الفئات من الأطفال والتلاميذ واليا فعيين والشباب.

وفي الأخير من الضروري الإقرار بأن الفساد الذي تسلل إلى المحاضن الرمزية للتنشئة المجتمعية هو من أخطر أنواع الفساد لأنه قد يتحول من حالات فساد مجتمعي إلى حالات فساد مستدام، ومن خلل في التنشئة المواطنة إلى استدامة وضعية الكساد القيمي، ومن مجتمع الوساطة إلى مجتمع الوسطاء «الشَّنَاقَة». هذا الانتقال المجتمعي يُحْتَمُّ كذلك التفكير عميقا في مقاربة جديدة وحصرية لظاهرة الفساد المجتمعي تحت مسمى «الفسادولوجيا» أو علم الفساد.

وتتجلى تباعا خطورة هذا النوع من الفساد في كونه يفتت بطريقة تدريجية ومغلقة القيم غير المادية من قبيل الجهد والعمل والنبل والصدق والإخلاص والاستحقاق والتميز، ويمتد إلى ما قد يمثل إسمنت ومرتكزات التعايش داخل المجتمع ويفضي إلى إنتاج جيل مغترب افتراضيا وتائه هوياتيا وهجين قيميا.

في مواجهة الفساد



محمد أقضاض

تقديم: ليس الفساد ظاهرة عابرة في المجتمعات المعاصرة، وإنما هو مرض تأصل في كل بلدان العالم، خاصة بعد هيمنة الليبرالية الرأسمالية، التي يشكل الفساد عمقها.. فيراكم كثير من الأشخاص ثرواتهم ويؤسسون الشركات التي ستصبح متحكمة في الدول الرأسمالية وفي البلدان التابعة لها، ويشرّعون فسادهم بإصدار قوانين تحميه وتنميه... ورغم هذه الشرعنة فإن حكومات كثيرة تمارس هي نفسها الفساد خارج القوانين التي تسطرها... وهذا النوع من الفساد هو الذي تعمل البلدان والمنظمات الدولية على محاربته... وإذا حصرنا قراءتنا في العالم العربي وجدنا هذا الصنف الأخير هو أساس الحكم. بل يمثل العالم العربي أحد أهم المناطق في العالم التي تمارس وترعى كل أنواع الفساد، وأحيانا تركز عليها المنظمات الدولية في محاولة تخليصها من هذا الوباء المدمر.. بذلك غالبا ما يصبح الحكم في يد المفسدين. وإذا كانت الدول الحديثة يشكلها، في الغالب، الأثرياء/البرجوازيون، فإن الدول العربية تشكل أثرياءها، عبر سبل غير شرعية، ثم يكونون أنظمتها. فتصبح تنمية الفساد واقعا سائدا، ويضحى الفساد بنية أساسية في الحكم، وتتعمق الهوة بين قلة من الأغنياء ومساحة واسعة من الفقراء. لذلك يمثل الفساد جريمة تخرب المجتمعات...

كاتب وناقد، اشتغل استاذاً باحثاً في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. له عدة إصدارات من بينها «أوديسا العبيد، الهجرة في الرواية».

محاولة في التعريف: رغم انتشاره في كل القارات، وهيمنته في العالم العربي، إلا أن تعاريف الفساد كثيرة ومتنوعة، حسب طبيعة انتشاره في المجتمعات أو في بعض القطاعات منها... غير أن تلك التعريفات تتقاطع في كون الفساد هو مرادف لكل أنواع الغش، أنواع الإجرام، أنواع الشر، أنواع السرقة، أنواع الابتزاز، أنواع الرشوة... وفي مجتمعاتنا هو استغلال النفوذ في السلطة قصد الاغتناء أو تحقيق مآرب خاصة أو التدخل للغير على حساب الآخر.. وعبر نهب الميزانيات المخصصة لمشاريع ينتفع منها الشعب، أو أخذ الرشاوي بهدف تقديم خدمة غير مستحقة أو ابتزاز حق المواطن... وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بـ«اعتبار الفساد تقديم الوكلاء (الموظفين الحكوميين) لمصالحهم على مصالح الموكلين (المواطنين)، أو الإخلال بمعايير النزاهة والأمانة والاستقامة. لكن التقرير يتخذ وجهة مختلفة؛ أي التعامل مع الفساد بوصفه قضية قانونية في المقام الأول، وتعريفه من خلال علاقته بجملة من المخالفات النموذجية: الاختلاس، الإثراء اللامشروع، غسيل الأموال، الرشوة، الابتزاز، المتاجرة بالنفوذ، عرقلة سير العدالة وتضليلها»⁸.

نستخلص من هذا التعريف أن الفساد، في الدول والمجتمعات، تتعالق فيه كل الانحرافات المدمرة للقيم والعلاقات، فهو يجمع بين نهب الميزانيات التي تخصص لإنجاز البنيات التحتية والفوقية معا في المجتمع يستفيد منها المواطن، ويتم تركيز المعاملات على الرشوة إذ يقضي المواطن الحاجيات الإدارية المجانية بمقابل غير قانوني. ويتم هذا بشكل عام في الإدارات مع الأشخاص وأيضا مع المقاولات خلال عمليات الاستثمار حيث يفرض على المستثمر أن يتنازل عن نسبة من استثماره أو يؤدي عمولة ضخمة لصالح الحاكم دون أن يقدم له سوى تسليم تصريح. أو عبر الابتزاز المتكرر.. غير أن هناك عناصر فساد أخرى لم يشر إليها في التعريف، من مثل الريع الذي يجعل الحاكم يقرب إليه رجاله بتسليمهم ريعا مجانيا يغتنون به.. واحتكار تجار السلطة للمواد المطلوبة قصد رفع الأسعار، وتضارب المصالح بحيث يحكم الأثرياء فيستغلون مواقعهم للفوز بالصفقات والإعفاء من الضرائب أو

8 - مكافحة الفساد، أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مركز العمليات الانتخابية الدستورية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص. 24.

أخذ الدعم من الدولة... والتهرب الضريبي الذي يفقد الدول موارد مهمة جداً، وتقديم أموال الدولة للأصدقاء والمقربين للاستثمار في مقاولات وهمية ما يعني أن الأنظمة نفسها تنتظم عبر الفساد... ومن أنواع الفساد أيضاً سرقة المعادن الثمينة غالباً ما لا يعرف المواطنون مناجمها ولا وجهة بيعها ولا من يسرقها ويبيعها ويهرب أموالها... ومن ذلك تسليم الأراضي الفلاحية للمستثمرين، محليين وأجانب، ينتجون منها ما يريدون وتدعمهم الحكومات بالأموال والآلات، دون شروط ولا متابعة ولا محاسبة ولا تقويم.. ولكي يهيمن المفسدون يشاركون في الانتخابات ويعمدون إلى التزوير وإلى استعمال المال، مستغلين فقر السكان، وأحياناً، يوظفون تجهيزات الدولة في تلك الدعاية..

العوامل المشجعة للفساد: حين نراجع تاريخ البلدان العربية نجد أن الفساد ظاهرة تاريخية، تعود على الأقل إلى ما قبل الاستعمار ثم جاءت مرحلة الاستعمار زادت تاصيلها، فقد اعتمد الاستعمار في كل البلدان على الفساد كي يوسع مصالحه ويجعل تابعيه من الأهالي غارقين في جميع أنواع الفساد ليكشفهم بعد ذلك إن هم «خرجوا عن الطاعة»؛ وقد تم الاستقلال غالباً بشروط الاستعمار، فاستمرت نفس الممارسات الفاسدة.. لذلك من الصعب استئصال الفساد في هذه المجتمعات بشكل نهائي... ومن وجوه هذه التاريخية للفساد: استناده إلى ركيزتين أساسيتين، الأولى هي الاستبداد الذي يعمق قمع الشعوب، وتسكت عنه الدول الكبرى ما دامت تستفيد منه، فيتحكم الحاكم وحكومته في كل شيء ويخلقان محيطاً واسعاً من الانتهازيين والنفعيين... والثانية هي الانخراط العميق في العولمة، من منطلق الضعف، وتعتبر عولمة الليبرالية الجديدة آلية للاغتناء والاستهلاك:

فنجد في الركيزة الأولى:

1- ضعف مسؤولية الحكام والحكومات والإدارات، إذ تتحاشى فرض التصريح بالمتلكات، خاصة وأن جل المالكين المشتغلين في الإدارات المرنة يعملون على تنمية ممتلكاتهم بكل الطرق شبه المشروعة أو غير المشروعة.

وتكون تلك الحكومات مصدرا للفساد سواء بسكوتهما أو بتورطها أو باستعمال الميزانيات في غير مجالاتها، أو برفضها تسطير قوانين محاربة الفساد، أو بامتناعها عن تنفيذها الأحكام القضائية عليها أو على محيطها، أو بعملها غير المعلن أثناء إنجاز خطوات برامج المخططات التنموية، دون شفافية ولا مراجعة ولا مراقبة للمنفذين، فينتهي ذلك الإنجاز إلى عكس ما خطط له برنامج تلك التنمية، وتمر الأمور عادية أو يعلن فيها عن فشل البرنامج التنموي بعد خمس أو عشر سنوات...

2- قلة أو غياب المتابعة القضائية للمفسدين، فيتم غض الطرف أو تتالي الجلسات إلى أن تنسى القضية أو تحكم بأحكام سجنية خفيفة ثم يخرج المتهم ويستثمر ما نهب... خاصة حين تكون السلط التنفيذية والتشريعية والقضائية متداخلة. بل تتحكم الحكومات في السلط الأخرى، إلى جانب تقلص اهتمام الأحزاب والنقابات وباقي المجتمع المدني. كل ذلك يعتبر ما يحدث أمرا عاديا.. نضيف إلى هذا ضعف أو تواطؤ الإعلام خاصة الصحافة المكتوبة، أما الإعلام السمعي البصري فيكون تحت تصرف تلك الحكومات، بل يقف القمع بالمرصاد ضد كل صوت يتجرأ على تعرية بعض مواقع الفساد... ما يعني غياب إرادة سياسية وإدارية لمحاربة الفساد...

3- ومع غياب الديمقراطية تتم مصادرة حرية التعبير وحرية التفكير وتبقى الشفافية غارقة في دهاليز الظلام. بل يتخذ الاستبداد حيلة أخرى من أجل تنمية الفساد، حيث تختزل الديمقراطية في الانتخابات ليبقى هذا الاختزال أداة لسيادة التحكم في كل شيء...

أما في الركيزة الثانية: فإن الدول الغربية التي تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسيات، تحمي الأنظمة الفاسدة والفاستدين، لأن ذلك يسمح لها بمزيد من النهب وبالتلاعب في الأسواق سواء أثناء الاستيراد أو التصدير أو أثناء الاستثمار بشروطها الخاصة، التي لا تسمح للبلدان بالتصنيع المستقل.. وحين تضعف موارد الدولة الضعيفة تقدم البنوك الدولية قروضها بشروط لا تختلف عن شروط الاستعمار التقليدي... إذ «يستوطن الفساد في أخلاق السوق، حيث تؤثر قواعد وذهنيات الرأسمال على المؤسسات العامة. فتصبح

المصالح الخاصة، مع انحراف السلوك، مؤسسة على أخلاق السوق التي تؤدي بمصير الدولة نفسها. ويتم نفس الشيء في الاقتصاد فتخضع الصفقات المالية وأساليب الإنتاج واستراتيجية الاستهلاك الجماهيري للتضارب بين البلدان، ويشكل مواز تتم عملية عولمة الفساد، حيث كل سوق جديد مرتبط بتنظيم الدولة يجر معه طرق الفساد.. وقد غزت هذه الظاهرة كل أرجاء العالم خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

توجه البيروقراطيات الخاصة الكبرى، التي تشكلها الشركات المتعددة الجنسيات، تساعد التكنولوجيا الجديدة، هذه الاستراتيجية المعولمة للسوق فتسهل شمولية الأسواق على المستوى الكوني، وباسم العولمة، تفرض على الدولة إزالة كل ما يمكن أن يعرقل السوق. وفي نفس الوقت الذي يفرض فيه ذلك على الدول والحكومات، تتحول البيروقراطيات المحلية إلى ما يشبه دودة زائدة للبيروقراطيات الخاصة الكبرى، وتمر زيت كل مرة في هذه الآلية وهي الفساد.. ثم يُكشف كثير من السياسيين يتلقون أجرة منتفخة حين يبيعون وطنهم وما تبقى من كرامتهم لهذه البيروقراطيات الخاصة الكبرى.⁹... وإذا كانت العولمة تنطوي على الحرية والحقوق في الدول التي تحكمت فيها، فإنها في البلدان الضعيفة، خاصة العربية، فرضت هذه العولمة لأخلاقية السوق فتحكمت في الأنظمة وحكوماتها وفي رغبات شعوبها...

وتتهم الشركات المتعددة الجنسيات على العالم العربي، مستخدمة القوة السياسية والعسكرية لدولها قصد إخضاع الأنظمة، وقد وجدت هذه البيروقراطيات شركاء في الحكومات كما في المجتمع ينفذون ما تبتغيه، سواء كان ذلك على مستوى الاستهلاك، استهلاك السلع اليومية والتكنولوجيا الجديدة بكل أنواعها، أم استهلاك المواد الغذائية المصنعة والجاهزة، أم استهلاك الأسلحة بكثافة شديدة لتتقاتل تلك الأنظمة فيما بينها أو لتوجهها ضد شعوبها، وباتت الأراضي تحت رحمة الشركات الفلاحية وأساطيل الجيش وكأنها أراضي ملحق بها...

9 - Julián Alberto Comacho García, Es posible eliminar la corrupción? En Revista Derecho y realidad, Núm. 24, II semestre de 2014, Colombia, p. 161.

أثر الفساد على المجتمع: ويبقى أثر الفساد على المجتمعات العربية كارثيا، فهو يعمل على جعل المؤسسات ضعيفة وهشة في عملها، إذ أحيانا لا يهتم المسؤولون سوى بأغراضهم الخاصة، ويجعل الإدارة العمومية ضعيفة الموارد وغير مؤهلة لخدمة المجتمع. وهو لا يهتم بالقانون، خاصة إذا تحكمت الحكومات في القضاء فيقلص من أمكانيات العدالة وفعاليتها.. يقلص من فعالية مؤسسات الصحة التي غالبا ما تكون قليلة التجهيز والموارد البشرية من أطباء وممرضين... ويجعل التعليم مبتذلا يذل موظفيه ويفسد برامجه ومناهجه ويختزل ميزانياته، لأن التعليم الحقيقي قادر على محاربة الفساد.. ويوسع من حجم البطالة مقلصا فرص العمل. ويجعل جغرافية الفقر شاسعة... وهو يدمر كل محاولات الديمقراطية لأن الديمقراطية هي عدوة الفساد.. يعرقل النمو الاقتصادي، يكون اقتصاد هذه البلدان تابعا للشركات العالمية، فهي تستثمر في البلدان العربية بشروطها الخاصة، سواء كان هذا الاستثمار في الصناعة أم في الزراعة، وغالبا ما تمنع الحكومات الفاسدة احتجاجات العمال بتدخل أجهزة الأمن المحلية، أحيانا تدمج مع المستثمرين الأجانب بعض الأثرياء المحليين من النخب الحاكمة.. وتنهب الموارد المعدنية المختلفة خاصة الثمينة والنادرة، دون أن تعرف الحكومات حجم الاستخراج، ولا حجم المبيعات ولا حجم الأرباح، وأحيانا يتم استخراج المعادن بطرق سرية، يتبع تلك الشركات الكبرى أشخاص محليون يوفرون اليد العاملة الفقيرة ويمثلون الواسطة بين تلك الحكومات وهذه الشركات. ولا تأخذ هذه الحكومات سوى الندرة التي غالبا ما يتم تقسيمها بين المتنفذين من أتباعها. لذلك نلاحظ دائما ضعف الميزانيات وقلة استفادة الشعوب من خيرات بلدانها، وفي نفس الوقت تغطي فئة قليلة غنى فاحشا إلى درجة حرمان باقي الشعب من أهم الضروريات الحياتية... في الخلاصة «يشكل الفساد عائقا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم. إذ تبتلع الرشوة في كل عام 1000 مليار دولار سنويا، بينما 2600 مليار دولار أي أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي تم تحويله. ويقدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن أموالا طائلة في البلدان النامية [ضمنها العالم العربي] يتم تحويلها عن وجهتها بسبب الفساد، وهي 10 مرات أعلى من أموال الدعم للمساعدة الإنمائية الرسمية. لكن الفساد لا

يقف عند سرقة الميزانيات هنا فقط حيث تكون هذه الميزانيات ضرورية؛ وهو أيضا يمثل سببا في عجز الحكومات التي يمكن بدورها أن تشجع شبكة الجرائم المنظمة وتعمل على انتهاك القوانين في مثل معاملة السكان، تهريب الأسلحة وتهريب البشر والتزوير وتهريب الكائنات المهددة بالانقراض.¹⁰ وتهريب العملة وتبييض أموال الفساد. يشكل العالم العربي مركز هذا العالم الفاسد...

علاج المعضلة: حسب العوامل الرئيسية للفساد في العالم العربي، تصبح محاربة الفساد معضلة معقدة جدا، لا يمكن القضاء على الفساد بمجرد تحريك البرلمان أو خلق مؤسسات تابعة للدولة لمتابعته أو بعقد الندوات الفكرية والسياسية رغم أن كل ذلك ضروري... إذ إن المعضلة لصيقة بأساليب الحكم لذلك ما يمكن فعله هو العمل على تقليصه، وتقليصه يحتاج إلى التغيير في الأنظمة، كما أن هذا التقليص يحتاج إلى تقليص ثان هو العمل على الاستقلال التدريجي عن التحكم العولمي بليبيريته الجديدة القائمة على الفساد والمشجعة له، رغم أن الليبرالية لها فوائدها. فقد بات الحكم في يد الوسطاء مع الشركات البيروقراطية العالمية المتحكمة حتى في دولها الكبرى، وينفذ هؤلاء الوسطاء تعليمات تلك الشركات تحت ضغط دولها، وكلما كثر الفساد المالي تضطر الحكومات إلى القروض من البنوك الدولية، وكلما كثر القروض خضعت تلك الأنظمة أكثر، وأصبحت مجرد مكاتب تابعة لتلك البنوك إلى جانب تبعيتها للشركات الكبرى..

ومن المعروف أن الفساد في البلدان العربية هو صنو الاستبداد، فيبدأ العلاج من محاربة الاستبداد، لفرض الديمقراطية، ولا يمكن اعتبار تنظيم الانتخابات عملا ديمقراطيا. بل يبدأ النضال ضد الاستبداد من فرض حقوق الإنسان: حق الإنسان العربي في العيش الكريم، حقه في العمل، حقه في ثروة البلاد التي تنهب أمامه عبر الفساد، حقه في التعليم الحقيقي، حقه في العلاج إذا مرض، حقه في التفكير والنقد، حقه في التعبير بحرية، حقه في المعلومة والشفافية وتقليص ما يعرف بـ«أسرار الدولة» خاصة حين يدخل بعض الفساد ضمن

10 - Corruption et développement, Rompez la chaine de la corruption (ONUDC) Office de Nations Unies contre la drogue et le crime. P. 1. www.anticorruptionday.org

حقه في أن يرى بلده ينتج ما يستهلك ليحقق أمنه الغذائي وأمنه المائي وأمنه الصناعي كما فعلت كثير من بلدان آسيا وجنوب أمريكا وبعض البلدان في أفريقيا، وبعد ذلك حقه في اختيار من يحكمه عبر انتخابات، حين يندمج الناس في المواطنة ويضمنون حقوقهم ويؤدون جميعا واجباتهم يستطيعون أن يختاروا ممثلهم بنزاهة وحرية... وعلى الهيئات السياسية والنقابية أن تعيد تنظيم هياكلها، وأن تتعامل بصدق مع الشعوب وتتبنى قضاياها، وألا تخادعها في الانتخابات خاصة بتقديم برامج مثيرة وجذابة، وحين تتمكن من السلطة تلغي برامجها الانتخابية وتسهم هي أيضا في الفساد... بهذا النضال والصدق يستطيع الشعب أن يحمي نفسه وإدارته ووطنه من الفساد ويكون محميا أيضا فيستطيع التبليغ على من يتاجر في الأصوات وعلى عموم الفساد...

ضرورة معالجة التعليم والعمل على فرض التقدير لنسائه ورجاله ليكونوا قدوة ويؤدوا عملهم بوعي وحرية ونشاط، إذ كلما تقدم وانتشر التعليم الحقيقي يستطيع المتعلمون وعي مخاطر الفساد ويسهمون في محاربته... يعرفون أن كل مؤسسات الدولة عليها أن تشتغل بنزاهة ويؤكدون على ممارسة السلطة التشريعية لما أنيط بها... يناضلون من أجل استقلال القضاء ويضغطون في اتجاه أن يكون القضاء أحد أهم الأدوات المحاربة للفساد عبر ما تقدمه الهيئات، بما فيها البرلمان الذي تشكل لمثل مواجهة ملفات الفاسدين، وعلى القضاء أن يطبق القوانين بعد البحث والتمحيص، ويصدر الأحكام في وقتها، بما في ذلك الحكم باسترجاع ما نهب...

ومن نوافذ مواجهة الفساد تصريح المسؤولين بممتلكاتهم وممتلكات أقاربهم، ومتابعة تلك الممتلكات بطرق سلسلة، خاصة بعد انتهاء مسؤولياتهم. والعمل على منع تجار الإدارات، ومحاربة تضارب المصالح حين يستفيد الحاكم أو الإداري من الصفقات بدون حق مستغلا سلطته... والدفع نحو منع الإعفاء من الضرائب مهما كانت سلطة المسؤول أو المستثمر... وتمكين الهيئات الوطنية لمحاربة الفساد، بما فيها المجلس الأعلى للحسابات والهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة، من استقلالية حقيقية عن السلطة التنفيذية على الأقل في المستوى المادي وأن تكون مرتبطة بالقضاء مباشرة...

ورغم كل هذه الوسائل العلاجية، لا يمكن القضاء على الفساد ما دام يشكل جزءاً من أنظمة الحكم في العالم العربي ومن النظام العالمي المهيمن، لأن القضاء على الفساد في هذه المرحلة الغربية الأمريكية والأنظمة المندمجة فيها، يعني قيام الشعوب الواعية بانتفاضات قد تكون عنيفة أحياناً، ونحن لا ندعو إلى العنف وإنما ندعو إلى نضال ضاغط كي يعرف الفاسدون أنهم مكشوفون وأن الشعوب تعرفهم وترفضهم في كل أنواع التسيير والتدبير.. أما العنف فسيؤدي إلى كوارث خطيرة.

لذلك تبقى الوسيلة الأساسية هي وعي الشعوب وتحرك الوسائل المشروعة لتقليص الفساد من مثل السلطة التشريعية والسلطة القضائية... والهيئات الموازية من مثل المجلس الأعلى للحسابات والهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة وغيرها... في جو ديمقراطي بل وفي هذا الجو لا يتجرأ كثير من المسؤولين على التعامل بالفساد...

حين يربح الإنسان العالم ويخسر نفسه



عبد الكريم جويطي

واجهت أُمي دوماً فساد العالم من حولها بالقول إن الناس أُفسدوا ولم يَفسدوا، وأن كل ما نراه من خسة دبر تدبيراً لقتل البراءة في صدور الناس. وإلا من يقتنعها كيف أن الملاليات حين كن يضعن خاتماً أو قرطاً أو دملجاً من حليهن الذهبية، يجدنه في مقر حزب الاستقلال؟! كانت البساتين بلا أبواب ولا أسيجة، وكان بائعو الخضر ليلة السوق يضعون أكوامهم منها وينصرفون لحالهم حتى الغد. كانت أبواب الدور مفتوحة طيلة النهار يدخلها الجار متى شاء. وحين تحصل سرقة في يوم السوق، يجري كل من في السوق وراء السارق، وحين يمسكونه، يضربونه، ويتنازعون ثيابه، ويحتاج لمعجزة ليبقى حياً. كان الناس يحكمون شرع اليد لتسوية أمر السرقات الصغيرة التي تحدث هنا وهناك، يفعلون ذلك بقسوة، بل بتوحش، لكي لا يفكر أحد في أن يكون لصاً. هذا العالم الذي لا يعرف السرقة، إلا نادراً، سيذوب ويختفي أمام أنظار أُمي، ستكبر المدينة، شيئاً فشيئاً، وستنشأ دواوير أكواخ وصفيح، وستحدث جرائم لم تكن المدينة الصغيرة تعرف مثيلاً لها. وستبدأ أُمي في التحسر على الجنة التي كان فيها الناس ملائكة لا يشتهون ما في أيدي الآخرين، ولا ينتزعونه منهم بالحيلة أو بالقوة. لكن من جعل الملاك يتحول إلى شيطان؟ وفي أي ظروف؟..

كاتب روائي و مترجم. له عدة أعمال روائية مثل «كتيبة الخراب» و«المغاربة» وشرع في كتابة رابعة صدر منها عملان: «ثورة الأيام الأربعة» و«من يكمل وجه الجنرال؟». حاز على جائزة المغرب للكتاب.

في سنة 1976، وفي يوم عرفة، كنت مع الوالد في سوق الغنم، نمسك بستة خراف. لا أعرف من نصح الوالد بتعليقهم طيلة سنة في سطح المنزل، لتأمين مدخول إضافي يعينه على حاجياتنا الكثيرة. كانت تجربة مريرة، تحملنا فيها الرائحة، ووقع الحوافر التي تريد أن تثقب السطح، وحروب التناطح التي لا تنتهي، وتلك الشهية المريعة التي تجعلهم لا يتوقفون عن المضغ والاجترار. ورغم هذا نجحنا في عرض ستة خرفان، صردية ومثلثة وقوية ومليحة. جاء أحدهم بجلجلة، تتبعه حاشية. أعجبه أكبر خروف من بين الستة، وأشار له بأصبعه وهو يرمقنا بنظرة استعلاء كأنه يمين علينا باختياره. أكب واحد من الحاشية على أذن الوالد، وسمعه يقول له، بأنه كوميسير، ولا ينبغي إغضابه أو اللجاج معه. جروا الخروف ودسوا في يد والدي مبلغا، لم أعرف قدره، لكنني رأيت انكساره، وحزنه، وزوغان عينيه، ورعشة يده التي تفضح غضبا مكتوما. بعدها لم يدخل أبي هذه المشاريع الخاسرة التي يرفضك فيها الأقوياء، بل لم يفتح معي أبداً موضوعها حين صرت صديقا أثيرا له.

بعد سنة سنبنني طابقا آخر، فقد كبرنا وكبرت احتياجاتنا. كان على البناء أن يبني ركيزة إسمنتية صلبة، تُثَبَّت فيها حديدة تتحمل أسلاك الكهرباء. فعل ذلك من الجهة الأقرب لعمود الإنارة الحديدي الذي كان بالقرب من باب المنزل. بعد أن انتهى من ذلك، فوجئنا بالقائد وهو يخطب الباب بعنف، وحين خرج الوالد، أمره بأن يبني ركيزة أخرى بالقرب من جارة لنا، لتأخذ هي أيضا كهرباء منزلها منها. حاول الوالد أن يفسر له، بأنه مسؤول عن داره فقط، وليس عن دور الآخرين، وبيّن له بأن أمره تأخر كثيرا، وكان عليه أن يفعل ذلك قبل البدء في الأشغال وإتمامها. لم يناقش القائد الوالد، ذهب غاضبا. بعدها جاء عمال مصلحة الكهرباء وقطعوا الأسلاك التي توصل التيار الكهربائي للمنزل، وبقينا في الظلام. كنا في موقف صعب، إما أن نذعن ونهذر كرامتنا، وإما أن نرفض ونعيش في الظلام، واخترنا جماعيا الخيار الثاني، كنا نعرف بأن الجارة دفعت رشوة صغيرة، لتحرك القائد من مكتبه في يوم قانظ، لكننا سنواجه الظلم مهما كلفنا ذلك. سمع الوالد بأن ابن صديق له موظف كبير في مصلحة الكهرباء. بعد أيام من الظلام الفعلي والرمزي، والذهاب والعودة، أعاد الرجل التيار الكهربائي للمنزل، وانتصر

لنا في قضية الجارة التي اضطرت لبناء ركيزة خاصة بها. ما بقي في ذهني هو أن الوالد ومن فرط امتنانه للرجل الذي جاء للوقوف على تنفيذ الأمر، انحنى عليه وقبّله من جبهته.

لا أمي ولا أبي كانا راضيين عن العالم الذي كبرنا فيه. وفي أيام احتضاره، قال لي الوالد بذلك التسليم والرضا المبهرين أمام الرحيل الوشيك: « ستجد عشرات أخذوا مني مالا بغير حق، لكنك لن تجد واحدا يقول لك بأن والدك أخذ منه درهما ظلما، رغم أنني قضيت كل حياتي في السوق أبيع وأشتري...». وبعد إغفاء قصيرة، واصل: « سأموت مرتاحا لأن لا أنت ولا إخوتك اشتغلوا في مهن تفتح لهم باب المال الحرام، وأحمد الله على أنكم لم تأكلوا الحرام وتؤكلوه لي».

حين دخلت الحياة المهنية، أستاذًا، ثم مسؤولًا جهويا في وزارة الثقافة، وانخرطت في جمعيات ثقافية. بدأت أفتح عيني على ما يجري في المدينة. وكيف يأتيها بعض من المسؤولين، وكأنهم عينوا في إمارة بترول. إنها فرصتهم، وسط بدو سذج، ليراكموا ثروة لا يستهان بها. رأيت البساتين تداس، وغابات الزيتون تباد، وسمعت عن حقائب فلوس تُرسل إلى الرباط، بل إنني رأيت تصاميم تجزئات فيها مسجد وحمام وحديقة، وحين تمشي فيها بعد تشييد دورها لا تجد شيئا، سرت في طرقات لا تسع سيارتين متقابلتين، وفي إسفلت يتفتت، ومع كل شهقة يولد ثري كبير، كان بالأمس لا يملك قوت يومه.

لقد كنت شاهدا على الفساد المهول الذي ضرب المدينة، وخلف حكايات لا تصدق. وحاولت، كما حاول غيري، مواجهة مغول العقار لحماية ما يمكن حمايته من مساحات خضراء. خسرنا معارك كثيرة، لكننا ربحنا بعض المعارك. كان بإمكانني أن أنشئ، أنا أيضا، ودادية سكنية أو وداديات، وسأنعم بعد سنوات قليلة برصيد عقاري وبنكي يضمنان لي حياة مرفهة، لكن وفاء للبساتين التي كبرت فيها، ووفاء لجدي محمد، ووفاء لوالدي وسيرته النقية، لم أضع يدي أبداً في جثة المدينة. ليس من السهل في أوساط متعفنة، أضاعت القيم، واختارت عبادة العجل الذهبي، أن تكون نزيها، إنه عمل دؤوب على الذات، وصراع رهيب معها، كما هو تمرين شبه يومي على القناعة، وتقدير

النفس لا بما تملكه وتتهالك عليه، وإنما بما تتعفف عنه وتنفر منه. حين لا تمد يدك لمال غيرك، تكون يدك خالط يد والدك، وتكون تلك العادة الأصلية لأمك في وضع نقود تدبير أمور البيت حين يسافر الوالد أمام عينيك، ويمكنك أن تأخذ منها ما تشاء حين لا يراك أحد، لكنك لا تفعل. لأنه فعل ساقط، ولأنك تعرف بأنها نقودك، ونقود إخوتك، بها تستقيم أمور الدار. الفساد تربية والنزاهة تربية.

الفساد قاتل الأحلام



أحمد الكبيري

الفساد كمنظومة غالبًا ما يبدأ كشراة وينتهي كحريق مهول، يأتي على الأخضر واليابس. فحين تدخل مسجدا في بلد متدين كالمغرب، وتفاجئك عبارة: «ضع حذاءك أمامك» على أحد أعمدته، فذلك يدل على أن الفساد قد انتشر في البر والبحر، وتسرب إلى بيوت الله.

وحسب تجربتي المتواضعة في الإدارة والحياة، أرى أن شرارات الفساد الأولى متعددة، لكنني سأحصرها في ثلاث نقاط مركزية: الفساد بدافع الضرورة أو المصلحة، الفساد كعدوى، والفساد كنتيجة للإذعان والخوف. وسأسوق ثلاث حكايات قصيرة، عشتها بشكل شخصي.

الحكاية الأولى: الفساد بدافع الضرورة أو المصلحة

طرقت الباب طرْقًا خفيفًا، ينبئ بخوفها وترددتها. رفعت رأسي، فرأيتها من خلف زجاج مضرب، كصورة لامرأة بلا ملامح. أذنت لها بالدخول. كانت سيدة تجاوزت الخمسين من عمرها، مستخدمة مثلي في نفس الإدارة. تقدمت نحو مكتبي متعثرة في خطواتها، حائرة. كانت ترغب في وضع ملف للحصول على قرض للسكن من المصالح الاجتماعية لمؤسستنا، حيث كنت أشتغل كإطار مسؤول بذلك المكتب. نحن في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وكنت حينها في عنفوان الشباب، بالكاد تجاوزت الثلاثين، فدعوته للجلوس.

كاتب وروائي. له خمس روايات تُرجمت منها روايته «مقابر مشتعلة» إلى اللغة الصينية. آخر أعماله «أحلام ملتبسة».

عندما تسلمت ملفها وفحصت وثائقه، وجدته كاملاً لا ينقصه شيء. في تلك الأثناء، أخرجت من حقيبة يدها ظرفاً صغيراً أصفر اللون وسلمته لي. لما اطلعت على محتواه، لم يكن سوى أوراق نقدية كرشوة، فأرجعته لها في الحين، وعاتبتها بنبرة غاضبة. ردّت عليّ معذرة ومتأسفة بكلمات لم أنسها أبداً. قالت والدموع تترقرق في عينيها: «سامحني يا ابني... وصدقني إن قلت لك إنني، وبعد ثلاثين سنة من العمل الإداري، لم أصادف يوماً موظفاً يرفض مالا...» ثم أردفت مبررة فعلتها: «أقسم بالله، كل ورقة في ذلك الملف، إن كانت تتطلب مائة درهم، أديت للحصول عليها مائة أخرى أو مائتين... فاعذرنني وسامحني».

الحكاية الثانية: الفساد كعدوى

كنت أشتغل في محكمة ابتدائية كمجدد في إطار الخدمة المدنية، بالضبط في الكتابة الخاصة للسيد وكيل الملك. كان ذلك مباشرة بعد تخرجي من كلية الحقوق أواخر الثمانينيات. كنت مكلفاً بالشكايات والحالة المدنية وإعداد الملفات الجاهزة لجلسات السادة القضاة، وإطلاع السادة المحامين كل يوم أربعاء على مآل الملفات التي يرافعون فيها.

بعض الموظفين والموظفات، ممن تطبعوا مع الفساد أو كانوا مرتشين صغاراً، كانوا يعتبرون ذلك أمراً عادياً، وحاولوا توريطي معهم في بعض الأفعال الصغيرة. ربما كبداية للدخول معهم في قضايا أكبر، مستغلين وضعيتي المادية البائسة، إذ لم أكن أتقاضى أجرتي الشهرية بعد.

أذكر أنهم كانوا ينشلون طوابع التسجيل والتمبر من ملفات المتقاضين، ويعيدون بيعها لمتقاضين جدد، وكانوا يدبرون بئسها نفقات يومهم. ولما رفضت مشاركتهم في تلك الأفعال الخسيسة، بدأ بعضهم يكيد لي. فلم تمض سوى بضعة أسابيع حتى فوجئت ذات صباح بالسيد وكيل الملك يستدعيني إلى مكتبه ويوجه لي استفساراً شفوياً. خاطبني باحترام ولكن بنبرة صارمة:

«السي أحمد، لقد بلغني أنك تستقبل بعض المحامين من أصحابك خارج يوم الأربعاء، المبرمج لإطلاع المحامين على مستجدات ملفاتهم...».

بطبيعة الحال، دافعت عن نفسي بأدب، وأوضحت للسيد الوكيل أنني أحرص على احترام القانون والبرنامج الزمني، ولا أحابي في ذلك أحدًا، سواء من المحامين أو من العموم. فرد عليّ: «هذا، السي أحمد، مجرد تنبيه...».

بعد شهور قليلة، كان علي مغادرة المحكمة بصفة نهائية لألتحق بعملتي الجديد في الرباط. دخلت عند السيد وكيل الملك بمكتبه للسلام عليه وتوديعه، وطلبت منه نصيحة. فكان رده:

«ليس عندي السي أحمد ما أنصحك به... فقط كن ذنبًا كي لا تفترسك الذئاب...»، ثم أردف وهو يشد على يدي بحرارة: «أنت رجل مزيان... ما خافش عليك، وربّي يوفقك».

الحكاية الثالثة: الفساد كخوف وإذعان

في بداية الألفية الثالثة، كنت مسؤولاً على وكالة تجارية تابعة لإحدى شركات الاتصالات. فجاء مواطن مغربي، له شركة كبيرة ونفوذ، يرافقه شخص أجنبي من ألمانيا، يرغب في الحصول على بطاقة جوال. كان القانون واضحًا: «البطاقة الوطنية للمغاربة، وجواز السفر للأجانب، مع الحضور الفعلي للمعني بالأمر، أو لمن ينوب عنه إذا توفر على وكالة قانونية».

لكن الذي حدث هو أن صاحب الشركة، ولأسباب لم أفهمها، أراد الحصول على رقم جوال باسم الشخص الأجنبي، لكن ليس بجواز سفره أو ببطاقته، بل ببطاقة شخص آخر لم يكن حاضراً. وحين رفضت تلبية طلبه، وأوضحت له أن ما يطلبه يُعد تزويرًا يعاقب عليه القانون، غادر الوكالة غاضبًا، يكاد ينفجر، وهو يتوعدني:

«بان لي ما عارفش راسك مع من... ولكن دبا تشوف...».

لم تمض سوى ساعة أو ساعتين، حتى توصلت على الفاكس بنسخة من شكاية وجهها مباشرة إلى السيد الرئيس المدير العام للشركة، يطلب فيها التدخل للضرب بيد من حديد، على يدي كمسؤول وكالة لا يعرف كيف يحترم الناس ويتعامل مع زبناء مهمين يؤدون للشركة، مبالغ كبيرة شهريًا. وأضاف في شكايته بهتانًا كثيرًا.

بعد يومين أو ثلاثة، تلقيت استفساراً من الإدارة. فكان ردي قانونياً ومنطقياً وحقيقياً، مع الإشارة إلى احتفاظي بحقي في متابعة المعني بالأمر قضائياً، إذا اقتضى الأمر. فطوي الملف.

هذه الحكايات، رغم بساطتها وتنوعها، تكشف عن وجه واحد للفساد: أنه لا يقتصر على الإدارات أو فئة معينة، بل يشمل كل مناحي الحياة وجميع الطبقات. وكما يتغذى أحياناً على سلطة نافذة، شرهة وظالمة، فقد يتغذى أيضاً على هشاشة الناس وخوفهم وحاجاتهم البسيطة، بل يُفرض أحياناً على من يقاومونه، بالتحايل أو بالقوة.

والفساد، بهذا المعنى، ليس مجرد حالة معزولة أو تصرفاً فردياً، بل هو ثقافة سائدة، ومنظومة مكتملة، تقف من نفسها لتتكاثر وتنتج في الآن ذاته أدواتها الدفاعية.

ولهذا، فإن معركة اجتثاث الفساد من منابعه لا تقتصر على سن القوانين أو إنشاء المؤسسات، بل تتطلب أولاً وقبل كل شيء إرادة سياسية صادقة، وعزيمة حقيقية، واستراتيجية وطنية شاملة، وتربية مدنية جديدة تُعيد بناء العلاقة بين المواطن والدولة على أساس الثقة والشفافية والعدل.

محاربة الفساد معركة وجودية، ينبغي أن ينخرط فيها الجميع. على الدولة أن يتسع صدرها للنقد البناء الصادق، وعلى الشعب أن ينخرط بجدية في ترسيخ ثقافة وقيم تقطع مع الفساد والمفسدين. إما أن نكون، أو لا نكون.

وخلاصة القول: إن محاربة الفساد مسار شاق وطويل، ويتطلب شجاعة حقيقية عند التنزيل، وفي الميدان. وليس مجرد شعارات ومزايدات سياسية وإعلامية لتصفية الحسابات مع الخصوم. أما الاستسلام للأمر الواقع، والسماح للمفسدين بالإفلات من العقاب، تحت شعار «عفا الله عما سلف»، فهو قتل بطيء لما تبقى من أمل وثقة.

وكما قال باولو كويلو: «أكبر أشكال الفساد هو أن تقتل أحلام الناس باسم الواقعية».

الفساد وإعادة تشكيل الوعي الجمعي



د. ثريا ماجدولين

الفساد ليس مجرد خلل في منظومة القانون، بل بنية متغلغلة في تفاصيل الحياة اليومية، تتغذى على هشاشة المؤسسات، وتتمدد في المساحات الرمادية بين النصوص والوقائع، إنه ليس استثناءً، بل نظام خفي يُعاد إنتاجه بصمت القبول وتواطؤ الاعتياد. لا ينجو منه مجتمع ما دام التواطؤ الصامت يمنحه شرعيته. فكيف يمكننا تفكيك منظومة الفساد حين يصبح هو القاعدة التي نتعامل معها؟ وكيف نحول مواجهته من صراع خاسر إلى حركة تغيير تُعيد رسم المعادلة؟

نحن لا نواجه الفساد كوحش قادم من الخارج، بل كظلّ يتسلل إلى التفاصيل اليومية، حيث يتحول التحايل إلى ذكاء اجتماعي، والمحسوبية إلى عُرف، والغش إلى مهارة ضرورية للنجاح، والرشوة إلى خيار «عملي». إنه لا يستمر فقط بمن يمارسونه، بل بصمت من يتقبلونه، بتبريرات صغيرة تتحول مع الوقت إلى يقينيات راسخة، مثل «الجميع يفعل ذلك»، حتى يصبح الاستثناء هو القاعدة، والاعتراض ضرباً من السذاجة. وحين يُترجم هذا القبول إلى سلوك يومي، لا يبقى الفساد مجرد اختلال قانوني، بل يتحول إلى نسق ثقافي يُعاد إنتاجه باستمرار، متغلغل في الوعي الجمعي أكثر من أي تشريع يهدف إلى اجتثاثه.

كاتبة وشاعرة وروائية، أستاذة جامعية. تقلدت عدة مهام ثقافية وطنية ودولية. حصلت على جوائز تقديرية. عضو مؤسس لجمعية النساء المبدعات ببلدان البحر الأبيض المتوسط، وعضو الهيئة الاستشارية لمجلة «منارات» اللبنانية، (مجلة ثقافية تصدر في بيروت). لها عدة أعمال شعرية، وكتب نقدية، آخر إصداراتها: رواية «أثر الطير» (2025).

لا يُهزم الفساد إذن بالملاحقات القانونية وحدها، بل بتفكيك البنى الثقافية التي تمنحه شرعيته غير المعلنة، التي تُبرّره كأمر حتمي. فهو ليس مجرد ممارسة فردية، بل بنية متجذرة تُعيد إنتاج نفسها عبر القبول والتكيف، حيث يصبح التحايل على القانون مهارة والمحسوبية ضماناً، والنزاهة استثناءً. في ظل هذه العقلية، لا تفقد القوانين فعاليتها فحسب، بل تتحول إلى مجرد إجراء شكلي يُلتفت إليه بمهارة. لهذا، المواجهة الحقيقية ليست فقط مع من يخرق القوانين، بل مع التواطؤ الذي يجعل من الفساد عدوى تنتقلها الأجيال كضرورة، لا كاختيار.

الأخطر من الفساد ذاته هو التكيف معه، حين يُغرس في الوعي الجمعي كحتمية لا تُناقش، مما يجعل مقاومته فعلاً عبثياً. عندها لا يكون السؤال: لماذا يحدث؟ بل: كيف يمكن أن تبقى نزيهاً دون أن تدفع ثمنًا باهظاً؟ هنا، تصبح المواجهة معركة وعي، لا مجرد صراع قانوني، حيث لا يكفي الإصلاح المؤسسي ما لم يُرفق بثورة ذهنية تفكك القبول الصامت، وتعيد ترسيخ النزاهة كقيمة جوهرية، لا كالتزام قانوني مفروض.

وبناء هذا الوعي المضاد لا يحدث تلقائياً، بل يتأسس منذ الطفولة، حيث تساهم الأسرة والمدرسة إما في ترسيخ النزاهة أو تطبيع الانحراف. فحين يبرّر الغش كذكاء اجتماعي، فإن المنظومة القيمية تنشوه منذ البداية، ليصبح الفساد سلوكاً مألوفاً لا انحرافاً. وحين تُكرّس المدرسة هذه التصورات، سواء عبر ممارسات غير عادلة، أو مناهج تهتمّ بالأخلاق، يترسخ الخلل في بنية المجتمع. في المقابل، فإن التربية القائمة على الشفافية، تصنع مجتمعاً يجعل النزاهة التزاماً جماعياً، لا خياراً فردياً معزولاً.

لكن هذا التأسيس لا يكتمل بمعزل عن البيئة الأوسع، فالنزاهة التي تُزرع في الطفولة تحتاج إلى منظومة ثقافية تُغذيها، لا بيئة تُناقضها. فالطفل الذي يتعلم النزاهة في المنزل قد يجد نفسه في مواجهة ثقافة عامة تناقض ما تعلّمه، مما يجعل الصراع بين القيم الفردية والنسق الجمعي أكثر تعقيداً. من هنا، فإن محاربة الفساد ليست معركة إدارية، بل ثورة ثقافية تتجاوز الحلول الظرفية إلى إعادة هيكلة القيم المجتمعية. وقد أثبتت تجارب دول مثل السويد

وفنلندا وسنغافورة ورواندا أن الردع القانوني وحده لا يكفي، بل لا بد من منظومة تربوية وإعلامية تُفَعِّل النزاهة كهوية مجتمعية، لا كالتزام قانوني.

وإلى جانب الأسرة والتعليم، تلعب الثقافة الشعبية دورًا جوهريًا في ترسيخ أنماط السلوك. فحين يُمَجَّد التحايل كدهاء، ويُصَوَّر الفاسد على أنه الأكثر حنكة، تتحول الحيلة إلى فضيلة، والفساد إلى مهارة. وعلى النقيض، يمكن للفنون أن تعمل كقوة مضادة، تفكك تناقضات الفساد، وتُعيد تشكيل الوعي. مما يدعو لإنتاج ثقافة تحتفي بالجدارة، وتفضح زيف ربط الفساد بالذكاء، وتكشف جذوره في اختلالات البنية القيمية.

وكما تصنع الثقافة صورة الفاسد، فإن الخطاب الديني، حين يُختزل في المظاهر الطقوسية، يفقد بوصلته ودوره الأخلاقي، ويتحول من ضابط للسلوك إلى غطاء يُخفي الانحرافات. من هنا، فإن إصلاح الوعي الجمعي يتطلب تضافر الجهود الثقافية والدينية معًا، لتفكيك التصورات المبررة للفساد، واستعادة النزاهة كقيمة جوهريّة في النسيج الاجتماعي.

لكن إصلاح الخطاب الديني، رغم ضرورته، لا يكفي لمواجهة الفساد ما لم يكن جزءًا من تحول أوسع في البنية الفكرية والثقافية للمجتمع. تحوّل يعيد تعريف النجاح بالنزاهة لا بالتحايل. لأن الفساد لا يتآكل بالقوانين وحدها، بل بتفكيك السرديات التي تجعله يبدو وكأنه قدرٌ لا مفرّ منه، وبخلق نماذج مضادة تفرض الجدارة كقاعدة لا استثناء، وتجعل القانون درعًا للعدالة، لا جدارًا يمكن تجاوزه بالصمت أو التواطؤ.

وهنا، يصبح الإعلام أكثر من مجرد وسيط كاشف، بل أداة لإعادة تشكيل الوعي، لا عبر مطاردة الفضائح، بل بتقديم سرديات بديلة، حيث النزاهة ليست خيارًا مثاليًا، بل شرطًا بنويًا للنجاح. أن يُحتفى بمن نجحوا بلا محاباة، أن يُكسر وهم الفاسد الذكي، أن يتحول الرفض من موقف فردي إلى قناعة جمعية.

لكن هذا لا يتحقق بقرارات فوقية، بل بإصلاح جذري للمؤسسات التربوية والإعلامية، بحيث تتسرب القيم الأخلاقية إلى النسيج الذهني، لا كمواظ، بل

كبنية فكرية تتشكل منذ الطفولة. فمحاربة الفساد لا تبدأ من أعلى الهرم، بل من قاعدته: من التفاصيل الصغيرة التي تشكل التربة التي ينمو فيها. حين يصبح الغش في الامتحان «حنكة»، والواسطة «تسهيلاً»، والصمت «حكمة»، تكون المعركة قد خسرت قبل أن تبدأ. هنا لا يكفي ملاحقة الفاسدين، بل لا بدّ من تجفيف المناخ الذي يجعل الفساد عرفاً، والقانون قيداً شكلياً، لا قيمة متجذرة في ضمير المجتمع.

إن مقاومة الفساد ليست حرباً ضد ممارسات معزولة، بل معركة ثقافية لإعادة تشكيل الوعي الجمعي، حيث تصبح النزاهة قاعدة للبقاء، لا شعاراً أخلاقياً. والمجتمع الذي يعي خطورة الفساد، ويدمج العدل والمساءلة في نسيجه اليومي، لا يعود بحاجة إلى حراس على بواباته، بل يصبح كل فرد فيه رقيباً على نفسه، لأن النزاهة لم تعد واجباً قانونياً، بل شرطاً وجودياً لاستمراره. لكن، ماذا لو كان الصمت هو الفساد في صورته الأكثر خفاءً؟

الفساد في المغرب بين الرفض الصادق والتواطؤ المقتنع



عبد الجليل الزاني
التهامي

الفساد، بمفهومه العام، آفة تتقاسمها كل بلدان العالم، وإن كان ذلك بأشكال متفاوتة تتناسب مع طبيعة كل أمة وخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. ولم يكن المغرب في أي وقت من الأوقات استثناءً في هذا الموضوع، فقد شهد خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في بنياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن ظاهرة الفساد ظلت عصية على الانحسار، مستحقة في تفاصيل الحياة اليومية ومعركة لأي مشروع تنموي حقيقي. فالتقارير الدولية والمعطيات الوطنية تؤكد تنامي هذه الظاهرة واستفحالها وتنوع أشكالها، مما يجعلها واحدة من أكثر المعضلات استعصاءً على المعالجة¹⁵.

الفساد ليس مجرد سلوك منحرف عن القانون أو تجاوز إداري، بل هو بنية معقدة تشكلت عبر الزمن، حتى باتت كأنها «نظام داخل نظام». لا يُنظر إليه في المغرب كقضية قانونية فحسب، بل يُفهم أيضًا كظاهرة اجتماعية وسياسية تتشابك فيها المصالح، وتتنوع حولها المواقف بين مناهضين صادقين، ومستفيدين صامتين، ومترددون يحاولون النجاة وسط الغموض.

كاتب وروائي، من أعماله «الضفاف المتجددة» و«احتراق في زمن الصقيع» و«ليالي الظما» و«نساء البيت الخلفي» و«صدق أبريل وكذبت كل الشهور». حائز على جائزة الحسن الثاني للبيئة وجائزة كتارا للرواية العربية.

15 - يحتل المغرب المرتبة 99 من أصل 180 دولة، بحصوله على درجة 37 من 100 في تقييم مدى انتشار الفساد في القطاع العام وفقًا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2024 الصادر عن منظمة Transparence International.

قد يكون تناول هذه الظاهرة وتجلياتها وأسبابها وانعكاساتها السلبية أمرًا بديهيًا ومطلوبًا، غير أن الحديث عن جانب آخر لا يقل أهمية، وهو: كيف ينظر المجتمع المغربي بكل أطرافه إلى هذه الظاهرة؟ وكيف يتعامل معها كلٌّ من موقعه؟ فلا يمكن التصدي لهذه الآفة والحد من خطورتها دون معرفة موقف المواطنين منها وتمثلاتهم نحوها.

فالحديث عن الفساد في المغرب لا ينفصل عن حديث الناس اليومي، سواء في المقاهي، أو الإدارات، أو عبر منصات التواصل الاجتماعي. يتحدث عنه الجميع، لكن بدرجات متفاوتة من الجراءة، والصدق، والمصلحة الشخصية. في هذا المشهد، يتبلور موقفان رئيسيان متباينان، بينهما أطراف من التردد والصمت والحياد الانتهازى والسلبي.

الموقف الأول: الرافض المتضرر، هؤلاء هم الذين دفعوا ويدفعون ثمن الفساد من فرصهم الضائعة وحقوقهم المهضومة وكراماتهم المهذرة. قد يكون الرافض موظفًا نزيهًا أقصي لأنه لم يشارك في «اللعبة»، ولم يبيع ضميره. أو قد يكون شابًا حُرْم من وظيفة لأن منافسه كان أسبق إليها بورقة توصية أو مكالمة هاتفية من جهة نافذة، أو بسبب ظرف مالي مُنفخ. وقد يكون مقاولًا صاعدًا وجد الأبواب مغلقة في وجهه لأن «الولاء» لم يكن في جيبه. يرفض هؤلاء الفساد لأنه عقبة حقيقية في مسار حياتهم، ولأنه ينتهك شعورهم بالعدالة والانتماء لوطن، من المفروض أن يكون فيه كل أبنائه متساوين في الحقوق والواجبات. بالنسبة إليهم، الفساد ظلم صارخ وجريمة فادحة لا يسعهم تجاهها سوى الرفض، وقد يشعرون باليأس من أي أمل في التخلص من بشاعتها.

الموقف الثاني: المتواطئ والمبارك، وهو أكثر خطورة، لأنه لا يُظهر موقفًا معاديًا لهذه الآفة، ولا يراها فسادًا ما دام يخدم مصلحته. هذا النوع من القبول الضمني بالفساد يأتي من قناعة بأن «اللعبة» لا تُلعب إلا بهذه الطريقة، وأن من لا يتأقلم ويتكيف معها سيظل في المؤخرة. قد يكون هذا الشخص مواطنًا بسيطًا قضى حاجته بورقة نقدية للحصول على وثيقة إدارية، أو موظفًا يفتح الباب لمن يدفع، أو مقاولًا لا يرى بأسًا في تقديم «قهوة» لتسريع ملف ما. والأمثلة في هذا السياق كثيرة يصعب حصرها.

والحالة هذه؛ يعيش المجتمع المغربي نوعاً من التناقض الأخلاقي، فالفرد قد يكون في موقف الضحية حين لا تُقضى حاجته أو تُسلب حقوقه، وفي نفس الوقت في موقف المستفيد عندما ينجح في فتح باب مغلق بوسيلة غير قانونية.

المفارقة أن كثيراً من الناس يرفضون الفساد نظرياً، لكنهم يتعاملون معه عملياً. يشكون منه في العلن، ويستعملونه في السر. يصفونه بالوباء، ويستسلمون له كأنه قدر محتوم. فلا غرابة أن يلجأ متدين ورع إلى دفع رشوة ليُدرج اسمه ضمن المستفيدين من قرعة الحج، على حساب من يستحق ذلك فعلاً! يصبح الخطر الحقيقي ليس في وجود الفساد فقط، بل في «تطبيع» وجعله سلوكاً عادياً ومقبولاً، بل وضرورياً للنجاح.

من جهة أخرى، تُطرح تساؤلات عن مسؤولية الدولة والمؤسسات. لماذا لا يُحاسب الفاسدون الكبار بينما يُعاقب الصغار؟ هل المشكلة في القوانين أم في الإرادة السياسية؟ كل هذه الأسئلة تعزز شعوراً عاماً بأن مكافحة الفساد ليست أولوية حقيقية، بل مجرد شعار للاستهلاك الإعلامي وذر الرماد في العيون.

الموقف الثالث: يتعلق بفئة صامتة لكن واعية، تحلم بتغيير حقيقي وتؤمن بأن الإصلاح ممكن إذا توافرت شروطه كاستقلال القضاء، حماية المبلغين، تفعيل الرقابة، وإرساء ثقافة جديدة تعيد تعريف «التفوق والنجاح». ليس بالتحايل على القانون، بل باحترامه. ولعل التغيير الحقيقي لا يبدأ من الأعلى فقط، بل من كل فرد يرفض أن يكون جزءاً من دائرة الفساد مهما كان صغيراً.

إن الإصلاح لا يُختزل في سنّ القوانين أو تغيير الوجوه، بل يجب أن يبدأ من الجذور، من الناشئة تحديداً، تربيةً وتعليماً. فالتربية السليمة على المواطنة وقيم النزاهة والمسؤولية هي الحصن الأول ضد الفساد وأرضية كل تنمية حقيقية.

ولذلك، فإن تخليق الحياة العامة يجب أن يُصبح جزءاً من مشروع وطني شامل، تنطلق أولى خطواته من المناهج المدرسية ومقرراتها، حيث تُغرس

القيم لا بالشعارات، بل بالممارسة الملموسة، وبتمكين الطفل من فهم معنى العدالة، والحق، والواجب، والنزاهة منذ نعومة أظفاره.

فالمدرسة ليست مجرد فضاء للتحصيل المعرفي، بل هي مؤسسة لبناء الإنسان المواطن، الإنسان الذي يرفض الرشوة، ولا يساوم في الحق، ويحترم القانون منذ الصغر، ليس خوفًا من العقاب، بل التزامًا نابعا من الإيمان بقيمة العيش المشترك والمصلحة العامة.

إنها معركة طويلة، لكنها ضرورية، لأن الاستسلام للفساد — مهما بدا مريحًا، هو في النهاية تدمير بطيء لكل ما نبنيه، وكل ما نحلم به من وطن يستحق أن نحى فيه بكرامة.



العربي بنجلون

السَّلاحُ النَّاعِمُ لمكافحة الفسادِ

عندما يستشري الفسادُ في أي بلدٍ، فالقضاءُ عليه يصبح من سابع المستحيلات، مثل السرطان، الذي ينتشر في الجسم كله، يستحيل علاجهُ بالمرة. والبعض يصف الفسادَ بالفيروس الذي يُضعِف الاقتصادَ، وأنظمةَ العدالة والقانون، وتسييرَ وتدبيرَ شؤون المواطنين!... فالفسادُ، سواءً كان شبيهاً بالسرطان أو بالفيروس، يؤثر على المجتمعات والاقتصادات، ويُقوِّض الثقةَ في المؤسسات الإدارية، ويُفسد الأخلاقَ، ويقضي على المساواة، ويرسخ التمييز، وبالتالي، يعوقُ تحقيقَ التنميةِ المستقبليةِ الشاملةِ، مما يؤثر على النمو وفرص الشغل!

لا أريد أن أرسم لوحةً سوداءَ قاتمةً، تُفشِل إرادتنا في مواجهة الفساد، لكنني أنبه إلى المآل الخطير الذي ينتظرنا، إذا لم نتصدَّ لهذه العاهة، فنشمر عن سواعدنا منذ اللحظة لعلاجها لدرءِ الخطر عنا!

لقد أحس الأدباءُ بهذا الخطر الداهم، وليس لهم إلا (القلمُ) لمكافحة، فهو سلاحُهُم النَّاعِمُ، الذي وإن كان يؤدي رسالتهُ النظيفةَ كاملةً، إلا أنه ليس في مستوى (السلطة الرابعة) أي وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، أو في مستوى ذوي المسؤولية والنفوذ، الذين بأيديهم الحلُّ والعقد، وبالتالي، فإنَّ أثرَ مساهمةِ الأدباء بكتاباتهم المتنوعة، سيكون، بلا شك، محدوداً، على قدر عزائهم، رغم أنَّ هذه القضية تُهمُّهم بالدرجة

كاتب وناقد. عرف على الخصوص بكتاباته للأطفال. وله في هذا المجال عدة إصدارات. نال جوائز دولية مثل جائزة اليونسكو وجوائز أدب الطفل.

الأولى، وتعتبر في تفكيرهم أم القضايا، بل عكسوها في كتاباتهم بأوضح الصور، ووضعوا لها حلولاً ناجعة!

وغالباً ما يلجأ الكثيرون من الأدباء إلى أكبر سلاح، وأخطر عتاد، يمكن أن يتصدى لعدو الرقي والتطور والتنمية، والاستقرار والأمان والسلم الذي يتجلى في (الفساد)!.. لكن هذا السلاح، يتطلب صبراً أيوب، إذ لا يحقق المبتغى إلا على المدى الطويل، وأعني به (الكتابة الأدبية) و (التربية والتعليم)!.. هذا السلاح الذي ما زال العالم الثالث لم يكتشفه، ولم يدرك جدواه، ولا يعي دوره الفاعل في تنمية وتطوير الدول!

وبطبيعة الحال، فإن الأدباء يضعون في اعتبارهم الحلول الآنية الأخرى، وتتمثل في الأساليب الكفيلة بالحد من موجة الفساد العارمة، التي لا غنى عنها في البداية، كاستخدام العقوبات والجزاءات، اعتماداً على التدقيق في أنشطة المسؤولين، وآليات الإفصاح عن أصولهم المالية، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كوسيلة لتمكين المواطنين من المعلومات المتعلقة بالخدمات الحكومية، والمشتريات!..

ولعل القضاء على الفوارق الاجتماعية، يشكل خطوة أساسية للحد من آفة الفساد، ففي مسرحية «الظل والشخصية» يغدو النصب والاحتيال، وسيلتين وحيدتين للإثراء، إذ يُقدّم (الظل) حارس الدارة الفقير على تقمص (شخصية) مالكها الغني، قصد ابتزاز ظل آخر، يدعي أنه (طبيب) وهو أيضاً، يحاول ابتزاز الظل الأول، ظلًا منه أنه (غني) وهكذا يغدو مواطنو البلد الواحد يرتعون في مستنقع الاحتيال، كل منهم ينصب الفخ للآخر.

والقضية نفسها، نجدها في مسرحية «المفتش العام» إذ نرى مديري ورؤساء عدد من المؤسسات الإدارية، مثل البلدية والشرطة والخيرية... يهَيِّئون أنفسهم وأحوالهم لاستقبال (المفتش) قصد التغطية على تصرفاتهم الخارجة عن القانون، و(المفتش) المزعوم، ليس إلا شخصاً محتالاً، يتظاهر بشخصية المفتش لبيتز المسؤولين، وبالفعل، ينجح في هذه العملية، ليظهر الكاتب أننا إذا لم نحارب الفساد من جذوره، فإنه سيعم المجتمع كله، ويسود كل فئاته الاجتماعية!..

ويُضاف إلى هؤلاء المسؤولين، بعضُ المنتخبين الذين يضع المواطنون ثقتهم فيهم، ليقدموا مصالحَ البلدِ العامة، وما أن يُحقّقوا مُبتغاهم، حتى يتنكّروا لهم، وينقلبوا عليهم. وهذا ما تعكسه قصّة «الانتحار» في المجموعة القصصية «الخفية»!

وليس المقصودُ (الانتحار المادي) إنما (المعنوي) وما (كان) يُعلِنُ عنه (المُنْتَحِر) ويَعِدُّ به مُنْتَحِبِيهِ من قِيمِ عليا ومبادئٍ وطنية. وهو يعترف بعُظمَةِ لسانه، وبثقةٍ في نفسه، بأنه تخلّى عن هذه (القيم والمبادئ) النبيلة، كتلك الصخرة التي تدرجت من أعلى القمة إلى أسفل السّفْح. وبذلك، انتحر فيه الإنسانُ الذي كان يشعر بالآلامِ ومآسي الآخرين، ولم يَعُدْ يؤمن إلا بمصالحه الخاصة، والباقي إلى الجحيم! مثل هذه النماذج البشرية لا يُعوّل عليها في بناء البلد اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وإنسانيا...!

وحتى في الكتاباتِ الموجهة للأطفال، نلاحظ الأدباء يتطرقون إلى القضايا نفسها التي تنخر مجتمعتهم، لا تختلف عنها إلا في الشكل الفني الذي تظهر فيه تلك القضايا، فضلا عن مستوى اللغة الذي يتماشى مع مرحلتهم العمرية!

ففي (سلسلة أبي الفنون) للأطفال، يعترض الطفلُ على إقدام أبيه لبناء منزل بدون (رخصة) وبلا (تصميم) لأنّ ذلك يخالف القانونَ أولاً، ولا يحترم شروطَ البناء ثانياً، مما يُعرّض حياةَ أسرته للخطر. فينفجر الأب ضحكا، ساخراً من ابنه، ويعلل ذلك بـ(المعلم) أو (الكتاب) الذي أفسد عقله بقصصه. لكنه سيكتشف بأنه على حق، عندما يخضع للمساءلة من طرف المسؤولين عل تجاوزاته. وبهذه المنهجية في الكتابة، يربي الأديب القراءَ الأطفالَ على احترام القانون الذي يخدم الحياة. والشيء نفسه، نراه في العديد من القصص الموجهة للأطفال، التي تحذر من الفساد بكل أنواعه، لأنه يسري في المجتمع سريانَ السُّمِّ في الجسد، فيؤخر تنميته، ويفقد الثقة بين مواطنيه، ليصبح (غولا) يهدد مستقبل البلد...!

مراجع

- الظل والشخصية (مسرحية): العربي بنجلون - مطبعة سلمى بالرباط 2005
- المفتش العام (مسرحية): نيقولاى غوغول - دار رادوغا بموسكو 1987
- الخلفية: العربي بنجلون - المطبعة السريعة بالقنيطرة 2012
- سلسلة أبي الفنون: العربي بنجلون - (مسرحيات) نشر دار المعرفة بالرباط 2011

الفضاء العام لترشيد السياسة وتحقيق مصلحة المجتمع



يحيى بن الوليد

في الحق لا نرغب للمثقف في أن يظل حبيس فضاءه الصغير الحميم وسواء كان هذا الفضاء في شكل بيت أو زاوية أو هامش، خصوصاً في المدار الذي يجعل هذا المثقف في شكل محار منغلِق على ذاته وعديم الصلة – بالتالي – بما يحدث في الخارج من وقائع ومستجدات، وخصوصاً – كذلك – إذا كان هذا المثقف من الصنف الذي يضاعف من عزلته؛ مما يجعل منه متصوّفاً وزاهداً يذيب المسافة بين ذاته والكلمة، ويرقى بهذه الأخيرة إلى أن تكون «مسكناً» له داخل فضاءه الصغير الذي يرقى به، ومن ناحية موازية، إلى مصاف الجغرافيا الروحية التي تحدّث عنها كبار المتصوفة.

كما أننا لا نرغب في أن يظل المثقف حبيس الفضاء نفسه، لكن، وهذه المرة، لاعتبار آخر غير الاعتبار أو الحافز الصوفي الذي يحفّز على التطلع إلى تلك «النقطة العليا» التي كان قد تحدّث عنها كبار المتصوفة. وحتى إن كان الاعتبار الأخير يفارق المنحى الصوفي فإنه بدوره لا يخلو من جنون هو قرين مرض بطل قصة باربوس «الجحيم» الذي كان يلجأ إلى غرفته في الفندق ليغلق بابها ويعيش ليراقب الآخرين من ثقب الحائط بدليل أنه، حسب باربوس نفسه، «يرى أكثر وأعمق مما يجب» حتى وإن كان «لا يرى إلا الفوضى». هذا بالإضافة إلى أن غرفة هذا الأخير هي حدود إدراكه

كاتب وناقد ثقافي. دكتوراه في الخطاب النقدي والفلسفي. له أعمال نقدية فكرية من بينها «الكتابة وتعارضات الهوية، في مرجعية إدمون عمران المليح»، «محمد شكري، طنجة والكتاب الأجنب»، «سردية فلسطين بين إدوارد سعيد ومحمود درويش»

كما يعلق كولن ولسون في كتابه «اللامنتمي» الذي كان قد خصّه، في خمسينيات القرن العشرين، لأمراض البشر النفسية في القرن نفسه، وبما في ذلك أمراض الكتاب والمثقفين.

فالمثقف، وبالنظر إلى مجمل المتغيرات، مطالب بالتأكيد على فهم آخر لعلاقته بالفضاء العام. أجل إنه لا يمكننا أن نطالبه بالنزول إلى الشوارع الخلفية والأمامية وإلى الأزقة المهجورة والهوامش الصعبة والمنعرجات الخطرة... حتى يقوم بأداء أدواره التقليدية المتمثلة في التبسيط والشرح والنقد والتعليق... بل والحشد والتجبيش. فالمثقف لم يخلق لهذا النوع من الأداء، إضافة إلى أنه لا يمكننا أن نتصور أنه خُلق لكي يحل المشاكل ذات البعد الاجتماعي والنفسي والأنثروبولوجي... إلخ. ولا ينبغي أن نقذف به إلى مثل هذه الدوائر التي تتعذر على الفهم بسبب من تعقيداتها الميدانية وبسبب من طبقات سوء الفهم التي تلازمها.

غير أن ما سلف لا يحول دون أن ينزل هذا المثقف إلى الفضاء العام لتأكيد حضوره العقلي والبدني، ذلك أن هذا الفضاء من بين العوامل التي تبرهن على «تمثّلات المثقف» تبعاً لعنوان أحد كتب الأكاديمي الأمريكي والمفكر الفلسطيني الأشهر إدوارد سعيد. ولا يمكن لهذا المثقف أن ينجز حريته أو سلوكه الإنساني، كما نعتة البعض، إلا من خلال الفضاء العام بمفاهيمه المركزية المتمثلة في حرية الرأي ومقولات الفكر وقيم الأخلاق. بل إن المثقف يكون، هنا، مطالباً، بالدفاع عن الشروط التي تضمن للفضاء العام «صعوده»؛ وبالتالي الحفاظ على «استمراريته». تلك الشروط التي يمكن حصرها، تبعاً لبعض دارسي الفضاء، في الديمقراطية والفصل بين السلط والمجتمع المدني وحرية الصحافة وحرية التعبير وحرية التفكير وحرية الاجتماع... إلخ.

وفي مثل هذا الفضاء يمكن للمثقف أن يبرهن على «ضرورة المثقف» وحاجتنا الماسة إليه، ولا سيما في مثل سياقنا الذي لا يولي للمثقف أهمية تذكر بل ويعمل على تحقيره بطرائق جلية. وفي مثل هذا الفضاء كذلك لا يبرهن المثقف على ضرورته فقط، بل يبرهن على أنه من بين الساهرين على تشكيل

هذا الفضاء. ذلك أن ما يتميز به المثقف، من ناحية الأداء والحضور معا، هو ما لا يتميز به آخرون ممن يتربصون بالفضاء العام من أجل تحقيق مآربهم، ولا سيما في ظل العديد من المتغيرات التي أخذت تحفز على استسهال العمل الثقافي والسياسي.

وليس من شك في أن الفضاء العام «مفهوم فلسفي مركَّب»، ومفهوم متداول على نطاق واسع في العلوم الإنسانية والاجتماعية. لذلك ليس غريبا أن تكون قد اعتنت به، درسا وتنظيرا، فلسفات مختلفة ونظريات كثيرة. وقد صار المفهوم نفسه أكثر استعمالا منذ أن خصّه يورغين هابرماس (أحد المدافعين عن ميراث التنوير) بأطروحته المعنونة بـ«الفضاء العام» (1963). غير أنه تجدر الملاحظة إلى أن المفهوم استعمل أول مرة من قبل الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (1724 – 1804). بعد ذلك استعملته، بشكل مدقق، حنا أرندت في كتابيها «شرط الإنسان الحديث» (1958) و«أزمة الثقافة» (1961).

ولا يهمنا أن نفصل في العناصر التكوينية للمفهوم والمتمثلة في «الرأي العام» (Opinion publique) و«المجال العام» (Domaine public)... وغير ذلك من المفاهيم الفرعية. ولا يهمنا أن نشير إلى الجاذبية التي يتسم بها استعمال المفهوم في العلوم المشار إليها من قبل. يهمنا، تعينا، أن نتوقف عند ما يمكن تسميته بـ«استعمال الفضاء» من قبل مثقفنا «الحدائي». وهو الاستعمال الذي لا يخلو، بالنظر إلى أشكال التغريض التي تطاوله، من لوثة أو «مس عصابي» هو قرين مرض آخر ينضاف إلى لائحة الأمراض التي تطاول المثقف. وعلى هذا المستوى فإن المثقف، وبدا من أن يعكس حضوره السوي في هذا الفضاء، فإذا به يكشف عن رغبة في التأكيد على «نجوميته» و«خواء شهرته».

غير أن الاصطلاح بدور «المثقف النجم» لا ينحصر في المثقفين المكرّسين، وإنما يمتد إلى أنصاف المثقفين وأشباه الكتاب ممن يبرزون أكثر في الندوات والمهرجانات والمعارض. فالكثير من هؤلاء يحلم بأن يكون موضع نظرات وكاميرات... وذلك كلّه ليس من باب التأكيد على فضيلة الانتماء للكتابة، وإنما من باب التأكيد على نوع من التوطن في المرض أو الهوس الداخلي.

هذا وإن كان هذا الهوس يقدّم خطابه المرئي وغير المرئي بطرائق ملتوية في أحيان وغير ملتوية في أحيان كثيرة. وذلك بدافع من الرغبة التراتبية القائلة بتمايز البشر وتفاوت الوضع... وكأن المثقف خلق لكي «يتعالى» وإن على نحو غير سوي.

ومثقف من هذا النوع لا يفكر في أن يكون النقاش والحوار مدخله إلى الفضاء العام، وذلك بدافع من الرغبة في الإسهام في الرأي العام وبدافع من الرغبة في تعضيد ما يسميه السوسيولوجي الفرنسي بيير بورديو بـ«القوة المحايثة» لـ«الحقل الثقافي» الذي يلتبس بهذا الفضاء. تلك القوة التي تجعل المثقف يؤكد دوره العام داخل الفضاء العام وبما يسعى إلى إشاعة قيم الفكر والأدب والجمال والأخلاق. ذلك أن الفضاء يفترض أو بالأحرى يرتكز على تصور مغاير للتواصل بحكم صلة هذا الفضاء بجمهور يغاير جمهور الكتاب أو الصحافة، وهو جمهور محدود مقارنة مع الجمهور الذي يتوافد على فضاءات تبدو الأكثر تعبيراً عن رحابة الفضاء العام.

ويكون المدخل، للفضاء العام، وفي الحال المرضية، ليس الاتصال ذاته، وعبر الأفكار التي تستلزم إدارتها وتصريفها لغة مخصوصة، وفي إطار من التفكير في مصلحة المجتمع. يكون المدخل، هنا، مغايراً وبما يغطي على سند الاتصال ويطمس بالتالي مرتكز الأفكار. وفي هذا السياق يمكن فهم تستر بعضهم، على ضعفهم المخجل، بالتأنيق الزائد الذي يبدأ باللباس المرتب لكي لا ينتهي بالابتسامة الوديعية أو «الابتسامة الآسيوية الصفرية»، وذلك في الإطار الذي لا يفارق مدارات التأنيق الأنيفة بدورها.

وفي الحق لا يمكن الاعتراض على التأنيق في حد ذاته وحتى كـ«هدف»، ولا يمكن الاعتراض على الوسامة وإلى ذلك الحد الذي جعل سارتر يغار من وسامة كامو، ذلك أنه لا أحد يرغب للمثقف في أن يتحول إلى «نعجة قذرة» تنبعث منها «روائح كريهة» (كما عبّر عن ذلك كاتب عربي) أو أنه لا أحد، ومن المهتمين بـ«شجون الثقافة»، هذه المرة، يرغب في التأكيد على مقولة «الفقراء الجدد» المتمثلين في فلول المثقفين وعلى نحو ما يناقش حتى في بلدان غربية متقدمة مثل فرنسا. فالاعتراض، هنا، على «التأنيق الفيتيشي»

أو «الصنمي» الذي هو قرين التأكيد على حالة مرضية تدعى، ومن خلال الزي بمفرده، الانتساب إلى عالم الثقافة الرحب والصعب. هذا بالإضافة إلى أن مثقفنا هذا، وبتعالیه هذا، ومن خلال لباسه ولباسه وفي لباسه، يسقط في نوع مما يسميه التحليل النفسي بـ«الاستعراء» (Exhibitionnisme) أو «الاستعراض الاستعرائي». فالثقافة، هنا، تتحول من «مخطط إلى العيش»، كما يتصور الأنثروبولوجيون، إلى مخطط لتجذير المرض و«خواء الشهرة» كما نعتها ساراماغو. وكما قيل «القضاء على «ثقافة المرض» أصعب، وبكثير، من القضاء على المرض».

والواقع أن حال الانقضاء على الفضاء العام قد تنطبق على «الصاعدين» مثلما تنطبق على «المكرّسين»، وخصوصا من الذين تشبعوا بالسجال الثقافي والنقد الإيديولوجي. وعلى هذا ما يجعل من الفضاء العام أشبه ما يكون بمعرض للأزياء من قبل البعض. و«المثقف النجم» يصعب التمييز بينه وبين عارض الأزياء. ولعل هذا ما يستلزم الإفادة من قراءة أخرى تتوسل بالنقد الثقافي وبنوع من الإفادة من الذين مهّدوا له أمثال الناقد الفرنسي رولان بارت الذي كان قد خصّ الموضوع بكتاب يدرس فيه «أنساق الموضة». غير أن اللباس في حال هؤلاء لا يتوخى التواصل ولا حتى التعبير الطبقي؛ بكلام آخر: إنه يتوخى التسويق الذاتي من أجل الانتساب الثقافي.

وقد يفاجأ الملاحظ والمحلل والمعلق، والمهتم بالشأن الثقافي العام بالمغرب، وبلاستناد إلى نظرة كمية لا غير، من انتشار البعض في الفضاء العام وبتداول أسمائهم في بورصات هذا الفضاء، بل وتحكمهم في هذا الفضاء. ويتحقق لهؤلاء ذلك مع أنهم «فارغون ثقافيا»، فارغون وبالمطلق، أو إنهم «البدون ثقافة». وكثير منهم لا يملك حتى قدرة الدفاع عن ذاته، لكي لا نشير إلى دفاعه أو كشفه عن عمق ثقافي. غير أنهم ينجحون في تسويق منتوجهم أو سلعتهم، وإن تطلب ذلك «الكتابة بأصابع الآخرين» أو «الرسم بذيل حمار».

وهؤلاء تجدهم في الصفوف الأمامية، وفي قلب المشهد... من الفضاء العام. ولا يستغرب أن يتصدّروا هذا الفضاء، طالما أنهم يجيدون المرور إليه لا من وسط «الجموع»، وحيث بعض المثقفين النقيدين، ومن الذين لا

يقرنون الثقافة بالتجارة، ومن الذين يصعب اختراقهم، وإنما يمرون أو بالأدق يتسللون من الجوانب... عبر المطاعم المصنفة والبيوت العتيقة في المدن العتيقة وعبر الشقق الفخمة... وذلك في إطار لا يكتفي بخلط الثقافة بالتجارة وإنما يتجاوز هذا الخلط نحو خلط آخر، وأفزع، حيث يصعب التمييز بين الثقافة والسمسرة والدعارة والزبالة. وفي مثل هذه «الهوامش المريحة» ترى هذا المثقف يتحدث في جميع الأشياء بدءاً من «البارصا» والتنس وأنواع النبيذ وأصناف الأسماك... وتراه يتحدث عن مرض السرطان دون وعي منه أنه أحد أسباب «سرطان المرحلة» ككل.

فالفضاء العام، بالنسبة لهؤلاء، لا يمكنه أن يكون وسيلة للإسهام في خدمة الرأي العام حتى يتحول إلى قوة سياسية اقتراحية مؤسّسة أو قوة سياسية فاعلة دالة تعمل على ترشيد السياسة وتحقيق مصلحة المجتمع. أمثال هؤلاء لا يفكرون في الانخراط في مسلسل بناء الفضاء العمومي ولا في انتقال المجتمع إلى السياسة... ولا في الارتقاء بالمثقفين من وهاد الجوقة نحو آفاق المجموعة... إلخ. وأمثال هؤلاء لا يؤمنون، كذلك، بالفضاء العام باعتباره فضاء يتفاعل فيه، وعبره، الفرد مع غيره من أفراد المجتمع من أجل تنشيط المجتمع المدني ومن أجل التأكيد على دور الثقافة في التصدي لأشكال التسلط والتأجيل والتنميط.

وأمثال هؤلاء هم الذين يكرّسون الخواء الثقافي، ومن ثم يزيّنون، وبذريعة الاستشارة وبيع الخبرة، ولـ«أباطرة السياسة والمال» ولوج الفضاء العام من أجل توجيه الحياة العامة وبالتالي التحكم في شؤونها. وليس غريباً أن نكون قد أخذنا نتعايش مع زعماء أحزاب ومثقفين نافذين وإعلاميين في الواجهة... مع أن محاضرات هؤلاء ومداخلاتهم وكتاباتهم غير مقنعة. وفي عهد العولمة، وكما قيل، «أصبح الفضاء العام يعاني من تغيرات تتعلق بالجواهر والشكل والفاعلين والخطاب والأهداف والمقاصد». إجمالاً لم يعد هذا الفضاء مقروناً بأي نوع من الفعل السياسي الذي اشترطته حنا أرندت في الفضاء العام، وإنما صار مجالاً للاستنثار العفن والانتهازية المقيتة.

الجامعة والفساد



محمد مشبال

يُفترض في الجامعة أنها الفضاء الذي يبذر القيم العليا ويرعاها وينشرها؛ ومتى تسلل إليها الفساد ونخر بنيانها، أذن ذلك بفساد المجتمع برمته، وبانهيار المشروع الحضاري لأي جماعة بشرية. فهي الرحم الذي تتولد منه النخب التي تشكل عصب أي مجتمع على كافة الأصعدة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وقانونيا وصحيا وتعليميا وفكريا وعلميا وثقافيا وإعلاميا. وما أقصده بالفساد في المؤسسة الجامعية، هو مجموعة من الانحرافات السلوكية التي تنجم عنها آثار سلبية مؤذية بشكل مباشر أحيانا وغير مباشر أحيانا أخرى؛ فافتقاد الجامعة لمصادقيتها العلمية والأخلاقية يترتب عليه افتقاد الشخص الحامل للشهادة الجامعية مصداقيته. وينجم عنه أيضا افتقاد المجتمع الذي ينتمي إليه هذا الشخص مقومات النماء والتطور، وبناء على هذا الفعل ننزل في منحدر من العواقب الوخيمة التي يفضي بعضها إلى بعض دون توقف.

والحق أن اقتران الفساد بالجامعة ينطوي -لأول وهلة- على مفارقة؛ لأن أصحابها والقائمين عليها هم من الفئة العالمية الجديرة بالثقة؛ فليس من المعقول نظريا أن يتصف العالم ومنتج المعرفة بالفساد واستغلال وضعه الاعتباري للمتاجرة في الشهادات، وإن كان من غير المستبعد أن يتورط

أستاذ البلاغة والنقد الأدبي بكلية الآداب جامعة عبد المالك السعدي بتطوان؛ ألف وترجم ونسق عدة كتب في بلاغة الخطابات الأدبية والتداولية، حصل بعضها على جوائز عربية؛ جائزة الشيخ زايد للكتاب (2018)، وجائزة كتارا للدراسات النقدية (2018)، وجائزة الملك فيصل العالمية (2021).

في الفساد بمعنى آخر، قد يتمثل في التساهل في تقييم الطلاب أو إجازتهم بمنحهم نقطا عالية لا يستحقونها، أو ميزة رفيعة دون قراءة فاحصة لرسائلهم وأطاريحهم، وذلك بتقديم مسوِّغات واهية من قبيل ادعائه التضامن مع أبناء الشعب الكادح أو خضوعا لرغبات الطلاب في الشهادة للترقية لتحسين ظروفهم المعيشية، وغيرها من المسوِّغات التي تحوّل الأستاذ إلى منقذ اجتماعي بدل أن يكون منتجا للمعرفة وصانعا للعقول، وأحيانا لا يخلو تساهله أو تخاذله من سعي إلى خدمة مصالحه الشخصية وترجيحها على المصلحة العامة؛ فبعض المسؤولين على الماسترات والمشرفين على رسائل الدكتوراه ممن لم يتورّطوا في قبول هدايا ثمينة مقابل تساهلهم مع طلابهم القادمين من دول الخليج أو ممن يتقلّدون مناصب مهمة في الدولة أو ممن ينتمون لعائلات ميسورة، يشاركون في الفساد بشكل ملطّف بشتى الطرق؛ فهؤلاء بتخاذلهم عن أداء رسالتهم على أحسن وجه، لا يخلو سلوكهم- في الحقيقة- من أن يرتبط بمصلحة ما؛ فبعضهم ممن يستهويهم أن يصنعوا لأنفسهم صورة علمية زائفة، لا يستنكفون من أن يستغلوا سلطتهم في إشراك مجموعة من الحاصلين على الدكتوراه في الفريق البيداغوجي للماستر ليس لكفاءتهم العلمية، ولكن لقابليتهم أن يكونوا بوق دعاية له بتكريمه أو خدمته خدمة ثقافية ماء، وغالبا ما يكون لهؤلاء حضور مكثّف في مواقع التواصل الاجتماعي أو انتماء إلى جمعيات ومراكز وهيئات. وقد استغل بعض الأساتذة المنتسبين للكلية غياب قوانين صارمة منظمة للماستر، ففتحوا قاعاتهم لمن هبّ ودبّ من كتاب أو نقاد أو شعراء يفرضونهم على طلابهم، وقد يكلفونهم بتقديم بحوث حول دواوين شعرية وروايات ومسرحيات عديمة القيمة الفنية، لا يبتغون من ذلك دراستها بتأطير دقيق منهم، ولكن لكي يرسلوا في النهاية نسخا من البحوث لأصحاب هذه الأعمال الإبداعية حتى يغدقوا عليهم الشكر وينوّهوا بخدمتهم للثقافة العربية ويشيدوا بجراتهم العلمية التي جعلتهم يهتمون بأدباء أحياء بدل الأموات. وبعض هؤلاء لا يقدم محاضرة واحدة في السنة، مع أنهم يصلون ويجولون في فضاء الكلية، وبعضهم الآخر يكتفي بحصة واحدة يوزع فيها العروض ويضرب موعدا معهم في آخر الفصل. وقد لا نفرغ من تعدد المظاهر الدالة على الفساد الذي شاع حتى أصبح طبيعيا

لا يُحمل على شبهة الفساد؛ فإذا كانت الجامعة بالنسبة إلى الأستاذ الباحث الحقيقي ميدانا للكدّ والجهد تدريسا وتأطيرا وبحثا، فإنها بالنسبة إلى هؤلاء فرصة للاستراحة واستغلال الوضع الاجتماعي الاعتباري لتحقيق مكاسب معنوية ومادية.

تبيّن لنا أن هناك نمطين من الفساد؛ أولهما فساد صريح وفاضح قائم على تحويل المؤسسة العلمية إلى وسيلة لكسب المال والمتاجرة غير المشروعة من خلال قبول الطالب غير المؤهل علميا بالماستر والدكتوراه ثم تسهيل الطريق له للحصول على الشهادة وأخيرا تمكينه من منصب أستاذ التعليم العالي. وثانيهما فساد خفي ملطّف وهو القائم على التساهل والتعاطف والتخاذل في أداء الواجب وأحيانا على الاكتفاء بمقابل معنوي لا يضمن ولا يغني من جوع. وواضح أن النمط الأول هو الغالب على مؤسسات جامعية مرتبطة بسوق الشغل أو بوظائف حيوية في المجتمع مثل كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية. أما النمط الثاني فيسود في مؤسسات علمية ذات صلة تكاد تكون منعدمة بسوق الشغل، إلا ما توفره للراغبين في مهنة التعليم مثل كلية الآداب والعلوم الإنسانية. وكلاهما فساد؛ لأن النتائج المترتبة عليهما واحدة بغض النظر عن اختلاف دوافع مرتكب الفساد والقيمة النفعية المادية للشهادة المحصل عليها. فتمكين طلاب غير مؤهلين من شهادات تحوّل لهم العمل في مهن تتعلق بالتشريع والقضاء وتطبيق القوانين والتربية والتعليم، يعني بناء مجتمع هش لا يملك مقومات النهوض.

لكن لماذا يحصل هذا الفساد بهذه الصورة المستفحلة؟

أول الأسباب وأهمها، غياب إرادة حقيقية في إصلاح الجامعة العمومية؛ إذ بدا أن الدولة في كل إصلاحاتها المتعاقبة، لم تكن جادة ولا مدركة للواقع التعليمي المرتبط بالجامعة العمومية ذات الاستقطاب المفتوح؛ ففرضت قوانين منظمة للماستر والدكتوراه بعيدة عن الواقع ومتعذرة التطبيق؛ وهو ما حدث فعليا، حيث ظلت هذه القوانين مجرد حبر على ورق. فقد حصل عدد كبير من الطلاب على شهادات الماستر والدكتوراه دون أن يخضعوا لهذه القوانين التي كان تطبيقها كفيلا بتقليص الأعداد الهائلة من الحاصلين على هذه

الشهادات العليا من دون استحقاق. والأخطر من هذا -في تقديري الخاص- أنه كان يجب على وزارة التعليم العالي، قبل أي إصلاح تعليمي، أن تفكر في إصلاح نظام أساتذة التعليم العالي إصلاحاً جذرياً ابتداءً من المرحلة المتمثلة في معايير تنظيم مباراة التحاق الأستاذ بالتعليم العالي، مروراً بسن قوانين صارمة في ترقيته في الدرجات، وحتى نهاية خدمته. لكن لم نر شيئاً من هذا؛ فقد تُركت مسؤولية توظيف أساتذة التعليم العالي في يد رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام الذين امتلكوا حرية مطلقة في التصرف في المناصب المالية التي خصصت لهم، فكان ذلك أول باب يُفتح في طريق الفساد الذي بدأت الجامعة المغربية تجني الآن نتائج الخطيرة، ولكن النتيجة الأخطر في نظري ستبرز بعد تقاعد آخر جيل من أجيال الأساتذة الذين ساهموا في صنع أمجاد هذه الجامعة.

لقد أهملت الدولة الجامعة العمومية وتركزت مركبها يغرق بحمل ثقيل من المشكلات العvisية على الحل، بينما كانت تعمل في الوقت نفسه على إنشاء معاهد ومدارس وجامعات خاصة تستقطب أجود الأساتذة وأجود الطلاب وترتبط بشرايين الحياة.

جملة القول، إن أخطر شيء في الفساد هو استعصاء نتائجه السلبية على العلاج؛ كيف نعالج طالبا حصل على شهادته بغير استحقاق؟ كيف نعالج أستاذاً ضعيفاً التحق بالتعليم العالي بغير استحقاق وترقى في الدرجات بغير استحقاق؟ كيف تستمر جامعة ينخرها الفساد في أداء مهمتها الجليلة المتمثلة في إنتاج المعرفة؟

فساد قد يحميه المثقفون



الحبيب الدائم ربي

لطالما شغل مفهوم الفساد فلاسفة ومفكرين ورجال دين، حتى أن البعض منهم اعتبره شرطاً جوهرياً لوجود الكينونة ذاتها. فبمجرد خروج الكون من سكونه إلى الوجود الفعلي، بدأت مسيرة الانجراف نحو الاختلال. في هذا السياق، يبدو «الصلاح» أو اللافساد، وهو النقيض الموضوعي للفساد، مجرد فرضية تفتقر إلى الإثبات ما دام مرتبطاً بالعدم. قد يكون هذا ما قصده أرسطو في «الكون والفساد» بقوله: «إن الشيء حين يكون يأتي من اللاوجود وحين يفسد يعود إلى اللاوجود أيضاً... لأن الكون هو فساد اللاوجود والفساد هو كون العدم». ورغم أن هذا الرأي يعكس تصوراً فلسفياً قديماً للكون كـ«استحالة» في مقابل الفساد كـ«إمكان»، إلا أنه يساعدنا على فهم الفساد كتحويل يطال جوهر الوجود ونقاءه. هذا يعني أن الفساد طبيعة فرضها الوجود نفسه. إنه، على الأقل، «صناعة إنسانية» بتعبير أرسطو، بل «خطيئة» حسب الاصطلاح الديني.

وبغض النظر عن تداخل مصطلحات الفساد، يظل مفهومه يشير إلى أي انحراف نوعي في السلوك البشري، سواء من منظور ديني أو فلسفي أو قانوني. إنه نزوع استحواذي ونفعي يتعارض مع الخير المطلق، وقد ظل صامداً في وجه كل التحصينات. حتى أن البعض يرى التاريخ البشري سلسلة من الانحدارات، أو بالأحرى فساداً وابتعاداً مستمراً عن نموذج «الصلاح»

روائي وناقد، دكتوراه في بنيات وأنساق الرواية العربية من جامعة محمد الخامس بالرباط. صدر له حوالي عشرين كتاباً في مجالات مختلفة شملت الرواية والقصة والت نقد الأدبي والدراسات الثقافية.

الذي يُفترض أنه تحقق في «الحقبة السعيدة»، حيث كانت الأجوبة جاهزة قبل طرح الأسئلة. إن طرح أي سؤال هو دليل على القلق الناتج عن الرغبة في فهم الشروخ بين الواقع والفكر، والفساد أحد هذه الشروخ. ومع ذلك، فإن حتمية الفساد لا تبرر وجوده.

وعندما يُطلب رأي «مُثقف» في الفساد وسبل مكافحته، يبدو الرد غالباً قاصراً عن المطلوب، بل أقرب إلى مصادرة لا تستقيم. فهذا يوحي بأن الفساد آفة لا تصيب إلا غير المثقفين، وأن المثقفين متعالون عن أي فساد. ولكن الفساد ظاهرة عامة تطال مختلف الفئات والشرائح بأشكال متنوعة. فلكل منا فساده الخاص، واقتراح خطوط دفاعية ضد الفساد، ما لم تلتزم بالنزاهة الفكرية والأخلاقية، هو محاولة لإبعاد الفساد عن الآخرين وتقريبه منا، بهدف احتكاره.

وبينما مفهوم المثقف غامض، لا يقل مفهوم الفساد غموضاً، لكن لا خلاف على مظاهره الجلية والخفية، من رشاوى ومحسوبيات واختلاسات ومصالح مشبوهة وغيرها من الاختلالات القانونية والأخلاقية والدينية. من السهل الزعم بأن الجميع ضد الفساد، وهذا صحيح بلا شك، ما داموا لا يستفيدون منه. لكن التبرؤ منه يتطلب اختباراً حقيقياً وأدلة ملموسة. فبمجرد امتلاك الفرد أو المؤسسة أو الدولة سلطة ونفوذاً، تستيقظ لديهم غريزة الفساد السلوكي وربما الفكري. حتى المثقفون قد يكون لهم نصيب من السلطة التي تمكنهم من التمتع ببعض فئات الفساد وريع المصلحة الشخصية. إضافة إلى ذلك، فإن التمييز بين السلطة والمثقفين مجرد وهم، فمعظم أهل السلطة والنافذين هم، أو جلهم، مثقفون أصلاً. والفساد ليس حكراً على فئة معينة؛ فمهما اختلفت درجاته في الكيفية، فإنه قد يتساوى من حيث المبدأ، ولا فرق بين فساد صغير وفساد كبير. هذا ليس اتهاماً بدون بينة، بل استدلالاً منطقياً مستنداً إلى حقيقة أن الطبيعة في جوهرها عدوانية، شريرة، واستحواذية، بل وأيلة إلى التحلل والفساد. والمصالح الأنانية شرط للوجود، وتتقدم على المصلحة العامة ما لم تردعها الروادع. إن البراءة المزعومة وهم أفلاطوني لم تبين مدنه بعد ولن تبني.

وإذا كانت الطبيعة هكذا، فالنفس البشرية بدورها لا تنجو من الفساد، لكن ليس لها حق فيه مهما تكن المبررات. لذلك، قد يدين المثقف الفساد صراحة، حتى لو كان في الواقع أحد ممارسيه، خاصة إذا كان ينظر إليه من زاوية محددة فقط. فقد يراه في الرشوة، لكن لا يراه في الاصطفاف ضد الحق أو الولاء المغشوش أو التملق لفساد. وقد يحصر الفساد في الخيانة الزوجية والرديلة، وهما فساد بالتأكيد، لكن لا يراه في امتداح الفاسدين الذين يأكلون السحت ويخونون المواثيق والعهود. صحيح أن الانتقال من مجتمع الطبيعة إلى مجتمع الثقافة كان نقلة نوعية تهدف إلى تقنين التعايش بين أفراد الجماعة وفق منظومة مرجعية تحقق توازناً مكملاً بين الفرد والفرد، وبين الفرد والجماعة. لكن هذا التوازن ظل هشاً وسيظل. لأن القانون، مهما حاول صون الحقوق وعدلها، لن يحكم بالحق كاملاً. ناهيك عن أن القانون، في أغلب الأحوال، فوق يَصون مصالح واضعيه ولا يحمي المغفلين. إذا كان الأمر بهذا المنطق الفاسد، فمن سيحميزهم إذن؟ لهذا الاعتبار وغيره، ستظل البشرية في حاجة إلى ابتكار أدوات تحصين لمكافحة الفساد في مختلف الميادين، من قبل الدولة وهيئات المجتمع المدني، بالإضافة إلى غرس القيم النبيلة وترسيخها في الناشئة من خلال النظم التعليمية الهادفة والتربية على المبادئ والقيم النبيلة، ليس على مستوى الخطاب فحسب، بل في التجسيّدات العملية التي تنتصر للمساواة والشفافية وتكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع.

نحن ندرك أن دور المثقفين المستقلين في التغيير يظل محدوداً مقارنة بنفوذ السياسيين وأصحاب المال والأعمال، الذين يمكنهم تسريع التغيير في المجتمع نحو آفاق قد لا تخلو من الفساد. ومع ذلك، فإن انخراط هؤلاء المثقفين في تصحيح المسارات والتنبية إلى مكامن الفساد يصبح ضرورة أخلاقية وتاريخية. إنه فرض عين أو يكاد. ولأن المثقفين والكتاب ليسوا كلهم من طينة واحدة، وخاصة أن بعضهم غارق في الفساد بصيغة أو أخرى، فإن هذا الانخراط تعترضه عوائق جمة، ما دام الواقع أكثر تعقيداً من أي تنظير. فمن قال إن المثقفين يكتفون بدور الشهود، أو الناصحين الأمناء؟ أليس منهم من هم في مواقع القوة والقرار التي قد تحتضن بؤراً للفساد ما لم تعمل على حمايتها وإعادة إنتاجها؟ إنها مبالغة مفيدة، على حد تعبير بيير

زيماء، أقرب إلى العدمية، لكنها لا تهدف إلى التعميم أو التشكيك في دور المثقفين وجدوى وقوفهم في وجه الفساد والإفساد. فهناك بلا شك مثقفون نزهاء، وآراؤهم في حماية المجتمع وتحصينه من آفة الفساد سديدة. لولا أن معظمهم، ولأسباب يطول شرحها، فضلوا الركون إلى الصمت أو استقالوا، تاركين المجال للمفسدين لملء الفراغ. وعليه، ألا يعتبر الانسحاب، في حد ذاته مظهراً من مظاهر الفساد؟! كلا، بلى. لهذا فإننا، والحال هذه، نقف في المسافة بين نعم ولا. نتهم الجميع ولا نتهم أحداً.

الفساد الثقافي، نهشٌ في القيم وتسميمٌ للسياسة



عبد السلام المساوي

في عالم تُقاس فيه قيمة الأمم برصيدها من المعرفة والإبداع، يبدو تسلل الفساد إلى المجال الثقافي خطراً وجودياً يتجاوز مسألة التمويل أو سوء التسيير. إنه خطر يمسّ جوهر الهوية، ويشوّه الوعي الجمعي، ويفتح الباب واسعاً أمام الانحدار القيمي والسياسي؛ فالثقافة، في أصلها، طاقة بناء وتحرير؛ لكن حين تُختزل في الشعارات، وتُحتكر من قبل دوائر النفوذ، وتُحوّل إلى وسيلة دعائية بدل أن تظلّ فضاءً حراً للنقد والابتكار، فإنها تفقد دورها الحيوي وتصبح أداة هدم ناعمة. ولعلّ أخطر ما يُصيب هذا القطاع هو شيوع المحسوبية والزبونية، حيث تُوزّع فرص النشر والظهور والتمويل بحسب الولاءات لا الكفاءات، ما يؤدي إلى تهميش الطاقات الحقيقية، ويفتح المجال أمام التفاهة المعلّبة تحت مسمى (الإبداع).

وتتجلى ملامح هذا الفساد أيضاً في تزوير الوعي، حين يُعاد تشكيل التاريخ على المقاس، وتُقصى روافد ثقافية وطنية لصالح أخرى ذات طابع تجميلي يخدم مصالح معيّنة. وفي ظلّ إعلام منحاز، يقصي الأصوات الحرة، ويُرَوِّج للأعمال الرديئة، ويخلق التجارب المستقلة؛ لكن الخطر لا يتوقف عند بوابة الثقافة، فالمجتمع، حين يتغذى على منتجات ثقافية فاسدة، يفقد قدرته على

شاعر وكاتب وباحث أكاديمي. أصدر مجموعة من الأعمال الشعرية من بينها: «سقوف المجاز»، و«لحن عسكري لأغنية عاطفية»، و«ظلال ضاحكة في شارع سوربالي». ونشر في السرد «عناكب من دم المكان»، و«الأشجار المحظورة». له في النقد الأدبي مجموعة من الدراسات. وحاز في الشعر على جوائز في المغرب وخارجه.

التميز، ويضعف حسّه النقدي، وتتحسر لديه قيم المواطنة الصادقة لصالح أنماط استهلاكية وسطحية. بذلك، يُهيأ المجال لمناخ سياسي مغشوش، تُصنع فيه القناعات الزائفة، وتُغيب فيه الرؤية الحقيقية للتغيير. إذ لا يمكن فصل ما هو ثقافي عما هو سياسي واجتماعي. فالفساد، حين يضرب الثقافة، لا يترك مجالاً للحوار، ولا يُبقي مساحة للاختلاف المنتج. ولهذا، فإن أولى خطوات الإصلاح الحقيقي تمرّ عبر تجفيف منابع الفساد في الثقافة، وإعادة الاعتبار للجدارة والإبداع الحر، وإطلاق العنان لعقول جديدة قادرة على قول "لا" حين تستدعي الحاجة.

ولا يتوقف الأمر عند الجانب المادي، بل يمتد ليشمل توجيه الإنتاج الثقافي لخدمة أجنداث سياسية ضيقة أو مصالح شخصية، مما يقوض حرية التعبير ويحول الثقافة إلى أداة للدعاية والتضليل. كما أن تزوير الحقائق التاريخية والتراث الثقافي يمثل وجهاً آخر من أوجه الفساد، حيث يتم تجميل الماضي أو طمس الحقائق خدمة لأهداف معينة، مما يؤدي إلى تشويه الذاكرة الجماعية وتعميق الانقسامات المجتمعية.

إن لتغلغل الفساد في المجال الثقافي آثاراً وخيمة على المجتمع. فهو يضعف الثقة في المؤسسات الثقافية ويقلل من إقبال الجمهور عليها، مما يؤدي إلى عزلة المثقفين وتراجع دورهم في التنوير والتوعية. كما أنه يشبط الإبداع ويقضي على روح المبادرة لدى الفنانين والمبدعين، الذين يجدون أنفسهم في بيئة لا تقدر جهودهم ولا تكافئ تميزهم. والأخطر من ذلك، أن الفساد الثقافي يقوض القيم الأخلاقية ويشجع على الانتهازية والمصلحة الذاتية، مما ينعكس سلباً على سلوك الأفراد والمجتمع ككل.

لقد عشنا بالأمس القديم - وأقصد السبعينيات والثمانينيات وحتى التسعينيات - أشكالاً واضحة من الإنتاج والصراع والتفاعل في المجال الثقافي، بحكم وجود خلفيات إيديولوجية مؤثرة في الواقع الثقافي المغربي، وارتباط هذا الواقع آنذاك بالمجال السياسي. وبحكم وضوح الصراع بين طرفين معروفين: طرف وارث للسلطة ووسائل الإنتاج من المستعمر ويجتهد في ضمان استمرار الوضع حفاظاً على المكاسب، وطرف آخر يسعى إلى

التغيير، مبشراً بقيم جديدة مستمدة من الأدبيات الكبرى للمد الاشتراكي وللقوى التقدمية الساعية إلى الديمقراطية وتحرير الإنسان من العقيلة التي تشده إلى الخضوع والإذعان.

وتبعاً لذلك، كانت الإنتاجات الثقافية من أدب وسينما وموسيقى، المواكبة لهذا الصراع - على قائلها وندرتها - تحظى باهتمام كبير، سواء من قبل المتتبعين أو من قبل السلطة التي كانت تعبّر عن "اهتمامها" بفرض الرقابة، أو المنع، أو الحظر أحياناً. ولا جدال في أن المنتج الثقافي لتلك المرحلة كان مهووساً بالمضمون أكثر من انشغاله بجماليات الشكل، إلا في حدود بعض الإنتاجات المحسوبة والنادرة؛ إذ كان الاهتمام بالشكل في نظرهم يجافي أولويات الواقع المغربي آنذاك. وبالرغم من ذلك، كان المثقف يحظى بقيمة معتبرة تساهم في نشر فكره وإبداعه الأمر الذي يضمن للعمل الثقافي مصداقية كبيرة، وبالتالي تكون مردوديته على المستويين الاجتماعي والسياسي ملموسة التأثير.

وبمقارنة ذلك بما يجري اليوم في المجال الثقافي، نجد أن الإنتاجات تضاعفت على المستوى الكمي، وتنوعت تنوعاً لافتاً، بفعل التحولات الكبرى على المستوى الديمقراطي والتعليمي، وبسبب الانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى، وهو ما زاد قوة بفضل ظهور التكنولوجيا الحديثة، حيث توسع البث التلفزيوني، وانتشرت المعلومات، وظهرت شبكات الإنترنت التي ألغت المسافات والحدود. هذا بالإضافة إلى الطفرة التي شهدتها مؤسسات المجتمع المدني، وتنامي عدد الجمعيات المهتمة بحقوق الإنسان والبيئة، والحاجة إلى إتاحة الثقافة الهادفة للمواطنين.

وهكذا، ارتفع منسوب الأنشطة الثقافية المنظمة على المستوى الوطني، وازدهر قطاع التأليف والنشر، حيث أظهرت بعض الإحصائيات الأعداد الضخمة للإصدارات من كتب وصحف ومجلات مقارنة بالمراحل السابقة. هذا علاوة على التطور الملموس في الإنتاجات السينمائية، وازدياد عدد المهرجانات الموسيقية والسينمائية والمواسم وغيرها. حتى أنه لا يمر يوم في المغرب إلا وفيه مهرجان صغير أو متوسط أو كبير، بالإضافة إلى وجود

معارض جهوية للكتاب، ومعرض دولي ينظم سنوياً بالدار البيضاء تشرف عليه وزارة الثقافة والشباب والرياضة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل هذا الكمّ دليل عافية يتمتع بها الواقع الثقافي المغربي وخلوه من مظاهر الفساد؟

وإذا كان الأمر كذلك، فما مدى الانعكاس الإيجابي لهذا التراكم الضخم من الإنتاجات الثقافية على سلوك الناس وعلى مردوديتهم في العمل والإنتاج؟

صحيح أن من يستثمر في الثقافة عليه أن يراهن على الأمد البعيد. فالثقافة، بكل تجلياتها وأنواعها، تمسّ الوجدان والعقل، ومن ثم فإن التغيير المنشود فيهما - أي في العقل والوجدان - نحو الأفضل، يتطلب وقتاً طويلاً وجهداً متأنياً. وهذا طبعاً يستلزم إتاحة الأجواء المناسبة، سواء منها المادية أو الاستراتيجية. ومنها مثلاً أن يتعاون المسؤول عن التدبير - وأقصد هنا الجهات الحكومية المعنية، والجهات المدنية من جمعيات وغيرها - مع المثقف المنتج من أجل طي صفحات الماضي السوداء التي كانت الطبقات الحاكمة، خلالها، تضيق الخناق على العمل الثقافي.

والكل يعلم أن اقتلاع المسامير الصدئة من المائدة أمر لم نفرغ منه بعد، فما يزال بعض المناوئين للعمل الثقافي الجاد يعيشون بيننا، ويمتلكون سلطة القرار التي تساعدهم على إعاقلة المحاولات الجادة في تثقيف الناس وتنويرهم. وتتخذ إعاقاتهم هذه أشكالاً مختلفة ومتنوعة بحسب مواقعهم؛ فمنهم مثلاً من يمنع باسم القانون بعض الأنشطة، وقد نجد من يمنعها من سلطات محلية تابعة لوزارة الداخلية. وهناك حالات تحدث فيها اختلالات في بعض المؤسسات، إذ تُخصّص فيها أسطر مالية للجانب الثقافي، لكن المشرف الذي لا يؤمن بالثقافة يعمل على حذف هذه الأسطر أو تخصيصها لجوانب أخرى لا علاقة لها بالعمل الثقافي.

لن نسهب في ضرب الأمثلة - هنا - لأنها كثيرة ومتعددة. كما أن هناك معوقات أخرى يتسبب فيها بعض من يُحسبون على المثقفين أنفسهم، ممن يتخذون العمل الثقافي ذريعة للوصول إلى مصالح مادية صرفة؛ فيؤسسون

الجمعيات، ويسلكون المساطر القانونية لطلب الدعم لبرامجهم، التي تظل في نهاية الأمر حبراً على ورق، أو تنظم أنشطة تفتقد لكل شروط العمل الثقافي الحقيقي الذي ينبغي أن يحدد أهدافاً واضحة لتحقيقها.

في ظل هذا الوضع الملتبس، الذي طغت فيه الفردانية ومصالحها، أصبح الإنتاج الثقافي غير ذي أهمية، وتحولت الأموال المصروفة على هذه المشاريع إلى أموال ضائعة. ولعل هذا الوضع هو ما يدفع بالمتقنين الحقيقيين إلى الانزواء بعيداً عن الواجهة السياسية التي تقود عملياً معيشة الناس واقتصادهم، ويصبح الشأن السياسي موكولاً للوبيات المال، ولمن يستغلون الدين في تحصيل المكاسب السياسية والدنيوية. الأمر الذي يجعل تأثير المنتج الثقافي باهتاً لا يكاد يُلمس إلا في حدود ضيقة، خصوصاً بعد تعمّد تعميم ثقافة التفاهة والتمميع في الوسائط السمعية والبصرية التي تنتشر بطريقة مرعبة، وتكريم أصحابها والمروجين لها، في مقابل تهميش قادة الفكر والمتقنين المتنورين.

إن انعكاس الفساد على المجال السياسي، بسبب الفساد الثقافي يمثل تهديداً حقيقياً للديمقراطية وتكافؤ الفرص. فعندما يتم تسييس الثقافة وتوجيهها لخدمة السلطة، فإنها تفقد قدرتها على النقد والتساؤل، وتتحول إلى أداة لتكريس الوضع القائم وقمع المعارضة. كما أن تزييف الوعي العام من خلال التلاعب بالثقافة والإعلام يؤدي إلى إضعاف قدرة المواطنين على اتخاذ قرارات مستنيرة والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية. من هنا نرى أن مكافحة الفساد في المجال الثقافي تتطلب إرادة حقيقية وإجراءات شفافة ونزيهة في إدارة الموارد الثقافية وتوزيع الدعم. كما تتطلب تعزيز استقلالية المؤسسات الثقافية وحماية حرية التعبير للمبدعين والفنانين وذلك من خلال تفعيل أكثر لمؤسسات الرقابة المستقلة، هذا فضلاً عن محاربة حقيقية للفساد عن طريق إعمال المساطر القانونية في حق المفسدين.

الفسادُ مسألة ثقافية



أحمد العمراوي

ما المقصود بالفساد؟ وما علاقته بالإنفساد؟ وكيف تُؤثر عُدواه على الأفراد والمجتمعات؟

الفسادُ في اللغة من الجذر فَسَدَ، وهو ضدّ الصلاح، وتحمل الكلمة دلالات واسعة تتعلق بالتلف، والاضطراب، والانحراف عن الفطرة أو النظام. ففي لسان ابن منظور « فَسَدَ الشيء يَفْسُدُ فَسادًا وفُسُودًا: نَقِضَ صَلَاحُهُ، فهو فاسد وفَسِيد. يُقال: فسَدَ الطعام: تَغَيَّرَ وأصبح غير صالح للأكل. فسَدَ الإنسان: انحرف سلوكه، وتَغَيَّرَ أخلاقه. والفساد في الأرض: يشير إلى الظلم، القتل، وقطع الطريق، وكل عمل يُخلّ بالأمن والنظام.

وفي المعجم الوسيط: « فَسَدَ: خَرَجَ عن الاعتدال والصلاح والفساد: التلف، أو الخروج عما ينبغي أن يكون عليه الشيء وأفسده: جعله غير صالح. ومنه فسَدَ الرأي: انحرف عن الصواب. فسَدَ الحكم: خالف العدل.

أما في تاج العروس (الزبيدي): فنقرأ « الفساد ضدّ الصلاح، وهو عام في الأمور: فسَدَ النفس: بالظلم أو الكبر، فسَدَ المال: بإتلافه أو تبذيره، فسَدَ الزمان: بكثرة الشرور.

وورد الفساد في عدة آيات من القرآن الكريم مثل قوله تعالى: «ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها» (الأعراف: 56) وقوله: «إن الله لا يحب المفسدين» (القصص، 77).

كاتب وشاعر. له عدة أعمال إبداعية بين الشعر وأدب الرحلة من بينها «رحلة 10 أيام في موسكو».

أما الإفساد: فجاء للدلالة على الفعل والسعي لنشر الفساد. وهو بهذا تهمة مباشرة لفعل مقصود ضد مصلحة الدولة أو الشعب، وسعي متعمد لنشر الشر أو الظلم، يُوجب عقوبات. وهو بذلك أشد خطورة من الفساد، لأنه يتعدى الفرد إلى الجماعة.

الفساد سلوك غير قانوني وغير نزيه، يرتبط بمن يمتلكون السلطة فيوجهونه لمصالحهم الشخصية ضد مصالح الشعب. والإفساد هو السلوك المؤدي للفساد، وهو فعل وسلوك غير «أخلاقي» يسعى لسلب حقوق الآخرين بالسلطة أو بالرشوة. وللفساد صور كثيرة من أهمها: الرشوة: وهي سلب حقوق الآخرين بالمال لتحقيق مآرب شخصية أو تعبير قرارات.

- استغلال النفوذ: الضغط على الآخرين لتحقيق مصالح خاصة وسلب الناس حقوقهم.

- الاختلاس: سرقة أموال عامة من طرف موظفين أو عمال أو مسؤولين في قطاع عام أو خاص.

- المحسوبية: استغلال علاقات شخصية لتحقيق مآرب وحرمان آخرين مستحقين لها.

الفساد إذن سلوك يعاش ويتم التعايش معه تبعاً لأنظمة البلد وثقافة المجتمع. والسلوك البشري يتأثر بالخارج من خلال ما يسمى بالقطيع والعدوى الاجتماعية. «ففي الواقع بالنسبة لعدد كبير من الحالات، يمكن للظروف التي تسرع وتيرة الانتشار الفيروسي لوباء - على عكس المتوقع - أن تعرقل انتشار السلوكيات»²². ولعل سطوة شبكات التواصل الاجتماعية عبر الإنترنت خير ما ينشر هذا السلوك أو يحد من آخر. وقد تكون هذه الوسائط هي وسيلة للإفساد الكبير في الكثير من الأحيان.

يتم التعايش مع الفساد لدرجة يصبح معها أحياناً هو السلوك العادي للناس، فيطبّعون معه ويتألفون. شراء أصوات الناخبين. تغيير قوانين لصالح فئة ضد أخرى. فساد إداري يتمثل في تنصيب من ليسوا أهلاً لمنصب من

22 دهبون ستولا، كيف ينتشر السلوك، عالم المعرفة ع: 499، أكتوبر 2022، ص: 17.

خلال المحسوبية واستغلال النفوذ. تلك أشكال من بين أخرى أصبحت معروفة ومألوفة في مجتمعاتنا الحديثة، والمغرب واحد منها. قد نضيف التهرب الضريبي وتزوير الوثائق وتلقي الرشاوى.

وهنا تظهر العلاقة الوطيدة بين الفساد وبين الديمقراطية، ومن ثم صَدَرنا العنوان بالعبارة التالية: الفساد مسألة ثقافية. فكلما ترسخت الديمقراطية بشكل صحيح تراعي مصالح الفرد بعيداً عن أي استغلال إلا وقلّ الفساد، نظراً لوجود المراقبة الذاتية أولاً، ثم لتوفر قوانين تطبق على الجميع بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي.

السلوك عدوى يتأثر بالآخرين ويؤثر فيهم. والعدوى لا تقتصر على تفشي الفيروسات بل قد تتعدى ذلك لتفشي الخير أو الشر أو الفساد. يتفشى الفساد نتيجة إفساد يقوم به أشخاص أو جماعات. «فالأفكار والمنتجات والرسائل والسلوكيات تنتشر مثلما تنتشر الفيروسات»²³ على حد تعبير مالكوم غلادول.

لقد عرفت الأمم عبر تاريخها مسألة الفساد والإفساد بشكل متفاوت. إذ كان الكهنة يسيطرون على موارد الدولة في مصر القديمة. وعانى الجهاز الإداري في أواخر العهد العباسي من الرشوة والمحسوبية مما أدى إلى انقسام الدولة وسقوط بغداد. وفي العصور الوسطى الأوروبية عُرف ما يسمى ببيع صكوك الغفران وفساد بعض البابوات، مما أدى إلى انقسام الكنيسة. فضائح مثل ووترغيت والفساد السياسي الغربي معروفة لدى الجميع مما تسبب في الربيع العربي ونتائجه المهولة.

ولأن الفساد مسألة ثقافية فقد انتشر لدى المثقفين بشكل أصبح معه تسلق المناصب وتقديم الطاعات من خلال الشيخ والمريد بشكل جديد إلى بلاء ما بعده بلاء. المثقف هو شخص يزعج السلطة في الأصل، وحين يتحوّل إلى سلطة مزعجة لأبناء جنسه فتلك مسألة فساد كبرى أثرت على الجميع.

ومحاربة الفساد من وجهة نظر ثقافية في العصر الحالي هي بمثابة محاربة لطواحين الهواء. محاربة دونكيشوتية يصارع فيها البطل، المتوهم

23 نفسه: 33.

نفسه مخلصًا، أشباحًا متمددين في كل جهة. ينتشرون ويبثون فسادهم ليصبح هو القاعدة. ونقد الواقع أو المطالبة بالتغيير أصبح سرابًا يرتبط بعوالم استهزائية.

والفساد الثقافي هو بمثابة انحراف للقيم والمعايير الثقافية عن أصلها بتزييف الوعي الجمعي ونشر السطحية والتخلف وغياب الرؤية الواضحة. يسود الجهل، وتضعف الهوية الوطنية، ويتدهور الذوق العام، مما يؤدي إلى سهولة السيطرة على القطيع. وقد تكون إعادة النظر في طرق التربية الأسرية وكذا أنماط التعليم السائدة خير وسيلة للحد من عدوى انتشار الفساد الذي عم البر والبحر بشكل تكاد تصعب محاربته بالوسائل التقليدية.

ثم إن سيطرة ثقافة الاستهلاك المادي وتسليع الناس واختزال الإنسان فيما يملكه فقط، تعزز من انتشار عدوى الفساد بشكل أسرع. ودون أن ننسى دور الإعلام في نشر نظام التفاهة للسيطرة الثقافية المعززة للفساد، لتغيب العقل النقدي المحتج على ما لا يصلح. وهذا تزييف للحقائق التاريخية يدق ناقوس الخطر قبل الانفجار الذي قد يعصف بالجميع.

الفساد الثقافي



محمد أمنصور

ما الفساد؟.. يفرض علينا هذا السؤال تحديد المقصود بهذا المصطلح. وبما أن السياق لا يسمح بالغوص في أسئلة الماهية، ارتأيت أن أخصص كلامي في مجال الفساد الثقافي.

لا يمكن تصور فساد ثقافي بمعزل عن فساد سياسي واقتصادي وسياسي.. إلخ. أيضا، لا فساد بدون مفسدين والمفسدون في الحقل الثقافي لهم أكثر من مظهر وموقع. وسواء أتعلق الأمر بالبنيات أو الأشخاص في مؤسسات الدولة أو المجتمع المدني، في الأحزاب والنقابات والجمعيات أو مختلف الفاعلين في محيط الجسم الثقافي فالفساد له أكثر من مظهر. المظهر الأول ناتج عن غياب الديمقراطية، فحيثما تنقشى الزبونية والشعبوية ومحاربة الكفاءة واجترار قيم الاستنزاق، يكون السبب هو غياب الديمقراطية. لن نخصص، لكن ليس من الصعب العثور على نماذج وأمثلة في سياسات وتجارب وزارة الثقافة عبر الحكومات المتوالية واتحاد كتاب المغرب وقطاع النشر... لا نستثنى من ذلك مختلف أنواع التسيير والتدبير التي تخضع لها مؤسسات التدريس والتكوين والتأطير في مجالات الثقافة والتربية والتعليم وما جاورها.

لقد نما الفساد الثقافي في مغرب الاستقلال عبر مراحل وبرزت مظاهره الأولى من خلال تفشي تسلط الحزبي على الثقافي في مغرب العهد السابق حيث ظهرت أولى مظاهر الفساد الثقافي في إرث الحركة الوطنية الذي تحول إلى ريع لأبطال مثقفي المسلسل الديمقراطي فعرف مغرب الثمانينات

كاتب وناقد وروائي. أستاذ الأدب الحديث والنقد بكلية الآداب بمكناس. أصدر أعمالاً سردية ونقدية من بينها «سيني-كلوب».

والتسعينات ثقافة ريعية إقصائية لأصوات المغاربة تنتفس في مربع الربع الحزبي وتحول أبناء تلك الأحزاب الديمقراطية إلى طغاة يحتكرون أدوار المثقفين بحيث لم يتحرر المغرب الثقافي من تلك الأشباح التي صنعها الفخ الإيديولوجي الريعى إلا بعد الانفجار التكنولوجي الكوني لوسائل الاتصال.

كان ذلك التحول بمثابة تحرير للصوت الثقافي المغربي من حصار «ثقافة الريع المصنوعة». وجاء الخلاص على يد عولمة لا تبقى ولا تذر، فأعيد تشكيل المشهد المحلي، والوطني في سياق كوني مختلف لتتراجع رموز وهمية إلى الخلف وتظهر أسماء جديدة وأجيال ظلت مجهولة. تغيرت قواعد اللعبة الثقافية فأعطيت الأسبقية لحرية المبادرة واستقلالياتها. للكفاءة والحقيقة بدل «لعبة المحاصصة» وسياسة توزيع الغنائم الرمزية. هكذا أسدل الستار على واحد من أفظع مشاهد الفساد الثقافي في العالم، ما أدى إلى ظهور مؤشرات جديدة لمشهد ثقافي مختلف.

ثم حل بالديار ما سمي بالإسلام السياسي الذي صنع دعاة شعوبيين نجحوا في حجب صوت المثقف المستنير والملتزم. أغرقوا الساحات الزرقاء بالشعبوية وبيع التدين الشعبي بدل ترسيخ السؤال الثقافي والأفق الحداثي للحياة، فما كان منهم إلا أن أفسدوا الحقل الثقافي بأصوات نشاز تخلط بين قيم الدنيا وقيم الآخرة. تسوق لكل ما هو مناقض للعقل والمستقبل والذنبوي. واستمر الوضع على ما هو عليه إلى أن أطلت علينا في الفترة الأخيرة طفرة الذكاء الاصطناعي وسط تسونامي الشعبوية. تم لأول مرة في تاريخ البشرية إنتاج جميع المعارف لكل أنواع البشر بالمجان دون أن يتمكن هذا الوافد الجديد من تخليصنا من قبضة الفساد الثقافي الذي تعنكب وتوغل في العقول قبل المؤسسات. لقد حل الذكاء الاصطناعي بيننا لكن بعد أن تحول الفساد إلى هوية وذهنية نمطية في التفكير والسلوك والفعل الفردي والجماعي. السؤال الآن هو:

كيف يمكن التصدي للفساد الثقافي في مختلف مظاهره؟

هل نبدأ من إنقاذ المدرسة والجامعة أم من انفراج سياسي؟.. بإقلاع قطار التنمية غير الفلكلورية أم بعودة الحياة السياسية؟.. بتفعيل الدستور وترجمة توجيهاته البراقة إلى ترسانة قانونية تحكمها روح الديمقراطية أم (...كل البدايات ممكنة لكن متى كان الخلاص من الفساد الثقافي ممكنا دون تخليص جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من الفساد الهيكلي؟ أليس الفساد في المغرب هيكلي مثل الجفاف؟

نعرف الآن أن مغرب الاستقلال سقط في فخ الفساد منذ اللحظة التي خسر فيها معركة الديمقراطية؟ منذ أن تم الفصل بين الثقافة والسياسة وتزويج المال بالسلطة؟ نعرف أن الخطوة الأولى في مستنقع الفساد كانت لحظة هدم صرح التعليم بكل أسلاكه وفتح نوافذ المجتمع وأبوابه لاستيراد قيم الغير دون القضاء على الأمية بجميع أشكالها؟ ونعرف أيضا وأيضا أن الفساد لن يتوقف إلا بعد أن نغير بروفايل المواطن غير المسيس غير المتعلم، كاره الوطن ومزدرى الثقافة. المواطن الجاهل بتاريخه، الفاقد لذاكرته الثقافية.

عندما يعاد الاعتبار لقيمة الثقافة ودورها في الحياة السياسية للمغاربة وعندما تفعل الديموقراطية في الحياة اليومية للقطيع، وعندما يشغل الحزب كحزب والجمعية كجمعية وينتج الكتاب ويروج له ويقرأ كمعرفة وتعود المدرسة إلى دورها المحوري في قلب المنظومة المجتمعية. آنذاك فقط نستطيع أن نتجاوز الفساد القائم في البلاد بين العباد. بقي أن نوضح: هل ما نقصده بالفساد الثقافي يعني أن هناك شكلا مخصوصا للفساد يحمل هذه الصفة؟ أليس هو نفسه ما نصطلح عليه بالفساد السياسي؟ والفساد الاقتصادي. إلى غير ذلك من التسميات؟

في ظني الفساد ملة واحدة غير أنني سمعت به في كل القطاعات إلا الثقافة فكان واجبا علي التنكير...!

فساد صغير



البشير الدامون

انتقل أخي حسن للعمل بمدينتنا بصفته رئيسا لمصلحة البناءات والتجهيز
بوزارة الخدمات المدنية. أصبحنا نلتقي وننتامر ونردش بدءا من أحوالنا
الخاصة وانتهاء بالأحوال الاجتماعية والسياسية وطينا ودوليا.

التقينا ذات مساء في المقهى وقبل أن ننغمس في الحديث كعادتنا، أو يحشر
كل واحد منا أنفه وعينه وعقله في الهاتف النقال ارتفع رنين هاتفه. انفع
وهو يقول لي إن المدير الجهوي ورئيسه المباشر في العاصمة ينادي عليه.
كان يجيب بكثير من التوقير والتقدير. فجأة نطق بصوت مرتفع بعض الشيء:
- اطمئن يا سيدي فإنني أجلس وحيدا في المقهى.

وهو يتكلم كان يكتفى بالنطق:

- سمعا وطاعة.. سمعا يا سيدي..

أنهى المكالمة وهو يبدي احتراما مبالغا فيه قبل أن يلتفت نحوي، ويخبرني
بأنه ينتظر مكالمة مهمة من مقاول كبير في هذه اللحظات.

بالفعل رن هاتف أخي وانشغل بمكالمة أخرى اكتفى فيها بالجواب
باقتضاب وبما يوحي أنه موافق، قبل أن يشكر المتصل بحرارة ويدخل في
صمت مريب.

كاتب وروائي وسيناريست. له عدة أعمال روائية من بينها «سرير الأسرار»، و«حكاية مغربية» و«أرض المدامع» و«هديل سيده
حرة» و«زهرة الجبال الصماء» و«في انتظار الأطباق الطائفة». كتب سيناريو في كتاب لسان الدين ابن الخطيب ذو القرين أو
خريف غرناطة. ومسرحية «بحيا النساء».

بفضول انتظرت أن يحدثني أخي عما يشغله، لكنه رنا نحو الصمت. في الغد وبعدما التقينا بناء على طلبه، بادرني بانفعال أن فرصة سانحة قد وائته ولا يجب أن يضيعها. وأنا أنظر نحوه بدهشة أكد لي أنه ربح سيارة وسيهدها لابنته ليلي.

حكى لي بالتفاصيل عن المكالمتين الهاتفيتين؛ كان المتصل الأول هو المدير الجهوي الذي أصدر قرارا لإصلاح وإعادة تجهيز الوكالات الإدارية في الإقليم بأثاث ومعدات مكتبية جديدة، والمتصل الثاني هو المقاول الذي سيشرف على العملية.

واصل موضحا أن العملية لن تخضع للشروط القانونية؛ أي إلى إعلان وطلب العروض ودراستها واختيار الأنسب، وأن المسألة يجب أن تتم بسرعة كون السيد المدير العام سيقوم بزيارة قريبة لمعاينة وكالات الإقليم. أضاف أنه بحكم منصبه كمسؤول عن مصلحة البناءات والتجهيز، فسيجأى بعد انتهاء الأشغال وموافقته وتوقيعه على محضر الاستلام بحصوله على سيارة كانت في ملكية المقاول.

شممت رائحة فساد في العملية. حاولت تنبيه حسن أن المسألة بها خروقات قانونية. استخف بالأمر. كان مندفعاً من أجل حصول ابنته التي يعزها كثيراً على السيارة، وأخبرني أن المدير الجهوي سيحصل على مبلغ من عشرات الملايين. نبهته إلى أن ما سيقوم به هو ارتشاء، وذكرت أنه كان مناضلاً في نقابة الإدارة التي يشتغل بها، فكيف له أن يساهم في الفساد. انفعل قبل أن يجيبني أن هذا فساد صغير، وصار يذكرني بالخبر الذي كان قد انتشر في السنة الفارطة عن مدير عام لمؤسسة اقتصادية ومالية كبيرة بالمغرب الذي أعلن عبر رسالة وجهها إلى مسؤولي الدولة ونشرها على صفحات جريدة ورقية وطنية يلتبس فيها تخفيض أجرته التي كانت تعد بعشرات من الملايين في الشهر. كنت قد قرأت تلك الرسالة التي كانت مفعمة بالرقعة والإنسانية والإحساس بالمواطنة. صار الموضوع حديث الناس لشهور، واعتبره المهتمون رمزا للنبل والمواطنة الحقة وبدأوا يطالبون أصحاب الأجور المرتفعة أن يحذوا حذو السيد المدير العام.

فجأة انفعلي أخي وهو يقول لي:

أظنك تتذكر الحادث جيدا، وتتذكر كيف تناولت الصحف الوطنية بعد ذلك اكتشاف أن المدير المذكور كان يقوم بأحاييل شيطانية تجعل المؤسسات السياحية والفندقية والشركات التابعة لإدارته تعلن إفلاسها، فيقوم هو بتفويتها بثمان بخس ومن دون إجراءات قانونية لأحد أقربائه. انظر كيف تنازل الرجل عن نصف راتبه الذي يعد بالملايين، واستولى على الملايير بطريقة شيطانية.

واصل حسن غاضبا:

هذا هو الفساد، الفساد الأكبر، أما ما أقوم به فهو فساد صغير.. صغير جدا.

حذرتني من أن يتم اعتقاله. أجابني شارحا أن العملية ليست ارتشاء بقدر ما هي علاوة وهدية له من المقاول! أضاف أن ابنته في حاجة إلى السيارة. بعد اكتمال أشغال الإصلاح أخبرني أخي بأنه لاحظ أن عملية الإصلاح سادها الكثير من الغش والتلاعب، سواء على مستوى الترميم والصباغة أو على مستوى التجهيز.

قلت له:

ألا تحس بالندم؟ ألا تحس بأنك شاركت في الفساد، وأنت من كنت تدعي محاربتك له؟

بان عليه التوتر، صمت قبل أن يتمتم:

إنه فساد صغير...

انتهت الأشغال ووقع المدير الجهوي وأخي رئيس مصلحة البناءات والتجهيز على محضر الاستلام، والتوقيع يعني أن كل الأشغال تمت حسب المعايير المطلوبة وبالجودة المطلوبة. حصل أخي على السيارة.

كانت السيارة صغيرة الحجم ومستعملة، ومن النوع الذي يستخدم جهاز تبديل السرعة أوتوماتيكيا. اشتكى لي أخي في البداية أن السيارة تتعرض لأعطاب مفاجئة، وأن جهاز التبديل غير منضبط، حيث أنه مرارا يمر بطريقة مفاجئة إلى السرعة القصوى. قال إن عرضها على ميكانيكيين لم يعط نتيجة.

نادى علي ذات صباح وهو يصرخ أن ابنته ليلي تعرضت لحادث سير وهي تقود السيارة حيث اصطدمت بقوة بحافلة أمامها. أسرعْتُ إلى المستشفى. كانت ليلي ابنة أخي، تخضع لعملية جراحية على ساقها.

خرج الطبيب الجراح وأخبرنا بحسرة وأسف أن ساق السائقة تعرضت لكسر مزدوج، وأن غضروف الركبة قد تعرض لتمزق كبير. علا وجه أخي اصفرار وبدأ عرق ينز من جبهته. جلس وهو يرتعش. سألت الطبيب بألم عن مدى خطورة الحادث. قال لي بصوت خفيض:

إن البنت ستضطر لتعيش بإعاقه صغيرة؛ ستستعين طيلة حياتها بعكاز طبي يساعدها على المشي.

سَنَفُسُد يوما في حَيِّنا..



حبيب مزيني

في البداية، برزت حفرة في مدخل حَيِّنا، في منتصف الطريق. أثارت الحفرة دردشات وتعليقات ورُودود فعل أجمعت كلها على عدم جدية من أصلحها سابقا، وهشاشة بنيان موقعها. شكلت الحفرة دوما موضوع نقاش اقتات منه زبائن المقاهي وأصحاب الآراء الوجيية. الحفرة ليست جديدة في المشهد المحلي؛ فقد سبق للساكنة، خاصة المُسِنَّة منها، أن عاشت بروزها بين الفينة والأخرى، غالبا مع سخاء السماء بمياه تعطشت لها الأفواه والأراضي. فرضت الحفرة نفسها؛ لأنها أخذت نصيبها من الضحايا، تقاضتها كضرائب مقابل عدم الاهتمام بها. في النهار، أذكت حماسة أطفال تبادلو التحدييات؛ منهم من قفز وسقط، ومنهم من مازح صديقا ورمى به داخلها. أما في الليل فكانت الحفرة تبتلع المفرطين في السرعة على متن دراجاتهم النارية ومستهلكي الخمور، في جل الأوضاع شملت الحوادث حالات كسر أعضاء أو عجلات سيارة أو دراجة.

بعد شهور معدودة أخذ المجلس البلدي بزمام الأمور، وقرر إصلاح الطريق. كل الأعضاء انتخبوا بنزاهة. إعلانهم عن الاجتماع أسعد الساكنة، تعدد كفاءتهم وإخلاصهم لمهمتهم كانا يوميا موضع نقاش حاد. كلهم متدينون ووطنيون، اختلط فيهم الاشتراكي المُتَقَف بالليبرالي الغني والمحافظ الغيور على تقاليد.

كاتب وروائي. دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة مونبلييه. من بين أعماله الإبداعية «أنا قلبي ليك ميال» و«لن نهرم سويا» و«الأم الموعودة». له كتابات في أدب الناشئة منها «في ضيافة أسد الأطلس» و«امي أين انت؟». حاصل على جائزة «الأطلس الكبير».

كعاداته، بدأ الاجتماع بكلمات فيروز الرقيقة التي أصبحت بمثابة طقس، تناولته المنتخبون لإظهار اهتمامهم بالشق الثقافي؛ ذلك اليتيم في كل الميزانيات.

سَنَفْسُدُ يوماً في حِينَا	ونغرق في عفونة أوساخنا
سنفسد مهما يمر الزمان	وتتأزم العلاقات ما بيننا
سُعَانِي خبرني الغراب	بأن الزبالين أحياء يرزقون
فيا قلب كم شردت حكمتهم	تعال نفسد هيا بنا

اجتمع المنتخبون أمام طاولة حضرت فيها كل أنواع المأكولات؛ من حلويات إلى لحوم، مروراً بالطاباس المتعددة والتي تُصطحب بمشروبات ذات أذواق وألوان مختلفة. لو حضر العنصر النسوي ولیمتهم في هذه اللحظات لكالت أسماءهم بدلالات رومانية. بعد أن امتلأت بطونهم، انشغلوا بالشأن العام، كل له حل لإنهاء مشكل الحفرة.

آيت بن لحلو هو من افتتح النقاش:
- الأعمال الجدية ستكلفنا ميزانية كبيرة.
- أكيد، لذا نحن مطالبون باختيار أحسن وسيلة.

كالعادة، كلام الرئيس يزكيه صديقه ولد آيت منو. الرجلان صديقان في السراء، تلك الفترة التي جعلتهما منفتحي العقل ومتسامحين. أما في الضراء فأصولهما العرقية هي بوصلتهما. مقاولتهما تباع أدوات البناء وتزدهر برياضة تضخيم الفاتورة، لذا كيّفا كلامهما بكلمات عقلانية تعبد الطريق من أجل ميزانية بناء تعد بأرباح سميكة.

- كفانا نفقات، لنكتفي بتغطية الحفرة بواسطة جسر للمشاة من مادة البلاستيك.
- أفضل استعمال البلاستيك لإنجاز شبه حائط يُطوق الحفرة.
- لتقليل الكلفة، علينا إحاطة المكان بأسلاك ومصابيح تنير من بعيد وتنذر الجميع.

اقتراحات بن آيت الطالب والمعوني وبن حدو، بائعو مثل هذه البضائع، يحركهم رقم معاملات تجارتهم. المقربون أولى بالصدقة ليس شعاراً عندهم، بل ممارسة أنفقوا من أجلها أموالاً طائلة مكنتهم من ولوج دائرة القرار.

- لنترك الحفرة، الأزبال ستقفلها مع الوقت..

تَدخُل السروالي الذي أدرك أن أطماع زملائه تعارض مصالحه. إنه يملك أسطولا من سيارات الإسعاف مجهزة بأحدث التقنيات، ازدهار مقاولته مرتبط بتعدد الحوادث. منذ بروزها، لم تبخل الحفرة بضحايا أذكت حركية تجارته.

- اليد العاملة متوفرة في بلادنا، هذه فرصة لتوظيفها لكي تسهر على تنبيه المارة والسائقين.

أبدى البارودي، الذي يطمح إلى كسب منصب نائب الحي، كل توظيف يؤمن له أصواتا في الانتخابات المقبلة.

ابتسم الكل تهكُّمًا من كلام البارودي المعروف بغياياته المتكررة. الرجل ليس له أي إمام بمشاكل محيطه؛ بل حضوره اليوم تُفسره رهانات مقبلة. لم يُجب أحدا على أقواله، وعمَّ الصمت. الجلسة خُصِّصت لإنهاء مشكل الحفرة، وكل الآراء صبت في اتجاه مصالح منتخبين.

- يجب تحسيس سائقي السيارات والدراجات النارية بخطر الحفرة وذلك بتقويم وسائل نقلهم بمنبه يُنذّرهم عند اقترابهم من الحفرة.

اندesh بعض المنتخبين عند سماع وجهة نظر المنصوري، المنعش العقاري الذي غزت بناياته تراب المدينة. مستواه المعيشي تحسن مع تدني جودة العيش في المنطقة التي اتخذت شكل غابة من العمارات، كل واحدة تُقلص أفق جارتها وتحرمها من أشعة الشمس. في الحقيقة، قليل هم من فوجئوا باقتراحه، الآخرون أدركوا بيت القصيد، تجارة ابنه حديثة العهد في حاجة إلى يد المساعدة. تقنياته المستوردة تطمح إلى حماية المواطن وممتلكاته. كاميرات وأدوات المراقبة والتجسس أو المضادة للسرقة، ضمّنها المنبه الذي تفاخر المنصوري بمزاياه، كلها تكنولوجيات تتنافس من أجل الحصول على أسواق. سبق لابن المنصوري أن زود المجلس بميكروفونات وكاميرات ظلت عاطلة إلى الآن، لتفادي أي تسجيل قد يؤذيهم في حالة تدقيق من لدن المؤسسة الوصية.

المنتخبون واعون بأن الحلول المقترحة استثنت مصالح الساكنة. أطماعهم حجبت أبصارهم وانشغلوا كلهم بتموين زجاجة إرضاعهم بسهولة تلطف مرارة الدهر. أخذت الحفرة تستقطب شهواتهم وتقود اختياراتهم. طال الاجتماع وتخللته

مساومات خضعت لعناصر اختلط فيها الإيديولوجي بالعرقى. ولتحقيق الوفاق، لم تسلم أصولهم من تكيف جعلتهم يمنحون مسقط رأسهم تأثيرات لم يسبق لأي مؤرخ أن أشار إليها. انتهى الاجتماع ولم يُسفر عن أية نتيجة، رغم تنازلات البعض وإرادتهم الملحة بتبني حل يرضي الجميع.

- نملاً الحفرة ونحيطها بحاجز وجسر وأسلاك ومصابيح ونخصص لها سيارة إسعاف ونُقنّ إجبارية المُنبه بالنسبة لكل السائقين. تذكروا قولة: كَبْرُهَا نُصْغَارُ.

عمّ الصمت، وبعد ثوانٍ معدودة همس محرر المحضر الذي نوّدي عليه لإضفاء الطابع الرسمي على الاجتماع.

- الحل يتناقض مع تقليص هدف الكلفة.

- لم نطلب رأيك..

- أنتم مقبلون على انتخابات جديدة تخص اللامركزية، منافسوكم سيهاجمونكم ويفقدونكم مصداقيتكم بسبب حفرة، تذكروا الكرامة التي أطاحت بوزير..

تغيرت ملامح المنتخبين لأنهم على علم بسخرية الشعب إثر حادثة الكرامة التي ألهمت الألسنة وأذكت المخيلات.

- ما العمل؟

- هل تسمحون لي باقتراح؟

تدخل المحرر الذي تجاهل موافقتهم، وزاد قائلاً:

- يرمجوا إصلاح الحفرة في الميزانية المقبلة؛ لكن بتوظيفها للحصول على ميزانية أضخم. الحفرة توجد في مكان في حاجة إلى تعبيد جديد، ورصيف، وأشجار، وعشب، وأضواء، وفضاء للاستراحة، ومراحيض..

استوقفهم فكرة المحرر، ليس فقط لأنها تعدّ بمداخل لا يُستهان بها؛ بل كذلك لأنها كشفت كفاءة انتهازية تليق بالمشهد السياسي المحلي. نفسياتهم أدركت مؤهلات المحرر؛ منها من توعدّ باستخدامه إذا اقتضى الحال، ومنها من قرر إبعاده لتفادي أية منافسة مستقبلية.

الفساد كعصب درامي ومرآة سياسية ومقاومته التزام أخلاقي وجمالي



عبد العزيز كوكاس

يُعتَبَر الفساد ظاهرة معقدة تتداخل فيها عدة عوامل، بما في ذلك دور الأفراد والمؤسسات في المجتمع، بالنسبة للكتاب المغاربة، فهم غالبًا ما يكونون في قلب النقاشات حول آفة الفساد، حيث يسهمون في تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال أعمالهم الأدبية والفكرية. وذلك عبر تسليط الضوء على المشكلات الاجتماعية والسياسية من خلال إبداعاتهم ومقالاتهم، ليكشفوا عن مظاهر الفساد وتبعاته على المجتمع، ساعين إلى تعزيز الوعي العام حيث يساعدون الجمهور على فهم أبعاد الفساد وتداعياته، مما يعزز من مطالبات الإصلاح والتغيير. وتقديم حلول ورؤى ويقترحون في أعمالهم الإبداعية سبلاً للتصدي للفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.

حظيت قضايا الفساد ولا زالت، بحضور لافت في الإبداع المغربي، فقد ظل الأدب والفن مرآة عاكسة لاختلالات المجتمع، بما فيها الفساد السياسي، الإداري والاقتصادي. وتنوعت أشكال المعالجة بين خيارات إبداعية متنوعة: الرواية، المسرح، الشعر، التشكيل، السينما، والكتابة الصحفية الإبداعية.. مع نزوع متزايد نحو السخرية، الرمزية، وأحياناً الواقعية الفجة..

كاتب وصحافي وروائي وناشر. بالإضافة إلى عمله الصحفي وإشرافه على عدد من المنابر الإعلامية الوطنية، أصدر عدة أعمال روائية ونقدية من بينها «ذاكرة الغياب» و«في حضرة الإمبراطور المعظم كوفيد التاسع عشر»، و«لو يخجل الموت قليلاً، أغنية للغائبين».

ظل الفساد من المواضيع التي شغلت اهتمام الكتاب المغاربة، الذين تناولوه من زوايا متعددة في أعمالهم الأدبية والفكرية. وهو ما يعكس وعيهم العميق بتأثيرات الفساد على المجتمع والسياسة والاقتصاد من جهة، وعلاقة الإبداع بالواقع من جهة أخرى خاصة وأن معظم الكتاب والمفكرين والمبدعين ظلوا قريبين من القوى الوطنية والديمقراطية التي كانت تطالب بالديمقراطية والتنمية، وترفع شعار الحداثة والتقدم والحرية، وترفض الفساد والاستبداد.

لقد أبرز الكتاب المغاربة التأثيرات العميقة للفساد على النسيج الاجتماعي والسياسي والقيمي. وأكدوا على اختلاف مقارباتهم، بين الأبحاث والدراسات وبين تناول الإبداع، أن الفساد يؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطنين والمؤسسات، ويعزز مشاعر الإحباط واليأس، مما يدفع البعض إلى الهجرة بحثاً عن فرص أفضل. وأن الفساد يساهم في تفشي المحسوبية والزبونية، مما يحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة. لم يقتصر تناول الفساد على الأدب والفن فقط، بل امتد إلى الدراسات الفكرية والنقدية. فقد ناقش الباحثون المغاربة في مقالاتهم الصحفية ودراساتهم وأبحاثهم الأكاديمية مفهوم الفساد وأنواعه، مشيرين إلى أن الفساد يتخذ أشكالاً متعددة، منها الإداري والمالي والاجتماعي والأخلاقي... كما ظلوا يشيرون إلى أن الفساد لا يقتصر على الأفراد فقط، بل يمكن أن يتسلل إلى المؤسسات الحكومية والأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والمدنية ذاتها، مما يعيق التنمية ويؤثر سلباً على صورة البلاد داخليا وخارجيا.

ولم يكن تناول الكتاب المغاربة للفساد مجرد رصد للواقع، بل دعوة للتغيير والإصلاح. إذ حثوا على ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة، وتطوير أنظمة الرقابة لمنع تفشي الفساد. كما شددوا على أهمية التربية والتعليم في بناء جيل واع بحقوقه وواجباته، قادر على مقاومة الفساد والمطالبة بتغييرات إيجابية. لأن محاربة الفساد لا تحده فقط تقوية التشريعات الوطنية ولا إنشاء جمعيات مهتمة بالشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، بل تقتضي التربية والتنشئة الاجتماعية.

من أكثر الأجناس الإبداعية التي تناولت الفساد، نذكر الكاريكاتور والرواية ثم المسرح والسينما، التي كانت من أكثر الأجناس التصاقًا بهذا الموضوع. نتذكر رسومات حمودة، الصبان، الدرقاوي، بو علي... وغيرهم كثيرون ممن عبروا في رسوماتهم بشكل فني عن إدانة الفساد وفضح المفسدين بطريقة ساخرة، فشيوع الكاريكاتور، وارتباطه بالصحافة الحزبية المكتوبة للقوى المعارضة، وبحكم اقتراب فن الكاريكاتور من الجمهور ووضوح خطابه، فقد ارتبطت الأسماء المذكورة أعلاها برسوماتها التي تناولت الفساد بشكل يومي في كبريات الجرائد المغربية.

وبحكم اتساع جنس الرواية وقابليته لأجناس عديدة، وباعتبار الرواية في الأصل هي منتوج المجتمع البورجوازي وتعقيدها وارتباطها بالمدينة وصعوبات العيش فيها، في مجتمع كان ثلثاه يعيش في المجال القروي، تناول الروائيون المغاربة قضايا الفساد بشكل أكثر تفصيلاً، فمحمد شكري في «الخُبز الحافي» قَدَمَ بؤس الإنسان المُستبعد، وهو وجه من أوجه الفساد البنيوي. ومبارك ربيع قَدَمَ تصدعات المدينة الحديثة وعجز مؤسسات الدولة عن محاربة المفسدين الذين توغلوا في أدراجها. واختراق الفساد لبنياتها في «الطيون» و«الريح الشتوية»، وصور عبد القادر الشاوي وشعيب حليفي مظاهر تواطؤ البيروقراطية والتعليم مع الفساد في صوره المختلفة.

كما عمد عبد الكريم جويطي في روايته «المغاربة»، إلى فضح النخب السياسية وممارسات الفساد داخل الدولة، بلغة فنية وبتقنية الميتاسرد. دون نسيان ما قام به محمد برادة وبنسالم حميش اللذان اشتغلا على نقد نخب سياسية هجينة، تزوج بين الريع والتسلط الثقافي.

وفي المسرح المغربي نجد نقداً لاذعاً للفساد بمختلف أنواعه عبر الكوميديا السوداء فالطيب الصديقي في العديد من أعماله استثمر التراث للسخرية اللاذعة من فساد الواقع السياسي.

وتزخر إبداعات المسرح الجامعي خاصة في التسعينيات، بنصوص إبداعية قوية لفضح الفساد بأساليب جريئة وعبثية، وقدم تيمد ومحمد مسكين وعبد

الكريم برشيد شخصيات فاسدة داخل الإدارة والتعليم والقضاء في نصوصهم المسرحية، تنتقد الفساد وتفضح المفسدين لكن عبر بناء فني ومسرحي باذخ، في احترام تام لجمالية النص المسرحي ولما يفترضه النص الإبداعي عامة، لكي لا يتحول إلى دعوة سياسية وخطاب تحريض مباشر وفج.

وأهم سمات معالجة الفساد بكافة تلويناته في إبداعات الكتاب المغاربة، نعث على السخرية المرّة كأداة مقاومة، شخصنة الفساد من خلال تصوير مسؤولين أو إدارات فاسدة. وربط الفساد بالاستبداد لا بالفرد فقط. والتقاطع بين الذاتي والجماعي... وفي مرحلة القمع وانحسار حرية التعبير، لجأ المبدعون المغاربة في تناولهم للفساد إلى استخدام الرمز والغوص في التراث وتناول قضايا في التاريخ ذات بعد إسقاطي على الحاضر، بدل المواجهة المباشرة أحياناً بسبب الرقابة.

واحتلت قضايا الفساد منزلة كبيرة في السينما والدراما التلفزيونية المغربية حيث اتخذ المبدعون السينمائيون من الصورة أداة فضح للفساد وبنياته العميقة في مختلف المؤسسات والمجالات، مثل أفلام «علي زاوا»، «السمفونية المغربية»، «كازانيغرا»، وغزيرة لنبيل عيوش وأفلام الدرقاوي وحسن بنجلون وغيرهم كثيرون التي عالجت أشكال الفساد الأخلاقي والاجتماعي والسياسي. لقد توجهت السينما المغربية الحديثة نحو تصوير فساد النخب، الريع، علاقات الزبونية، ومافيا العقار.

يُظهر الكتاب المغاربة رؤية نقدية عميقة لظاهرة الفساد، مؤكدين على ضرورة مواجهتها بروح جماعية وإرادة سياسية قوية، من أجل بناء مجتمع عادل ومزدهر. مؤمنين بدور المثقف الذي يُعدّ عنصراً فاعلاً في المجتمع، حيث يُسهم في تشكيل الوعي الجماعي وطرح القضايا الحساسة التي تهم المواطنين. ويُمارس دوره النقدي بوعي ومسؤولية، محاولاً كشف مكامن الخلل في المجتمع، بما في ذلك الفساد بأشكاله المختلفة، بطبيعة الحال دون التخلي عن المنحى الجمالي فيما يرتبط بالإبداع.

الحقيقة والحوار



عبد الجواد الخنفي

خطت بلادنا خطوات مهمة في سبيل إرساء الثقة بين المواطنين والمؤسسات، في أفق ترسيخ الشفافية وتعزيز النزاهة ومحاربة تغول آفة الفساد. وقد شكّل هذا التحدي أحد الرهانات التي واكبت دستور سنة 2011 وما عرفه من أفق تعاقدية وتصالحي يخص إرساء الأسس التشريعية والمؤسسية لمكافحة الفساد في الشؤون العامة لحياة المواطن.

لكن بعد كلّ هذا وذلك، تبقى الرهانات والتطلعات مرفوعة ومفتوحة على المزيد من توفير المناخ السياسي المناسب، خاصة أن الفساد مازال يضرب أطنابه في قطاعات مختلفة ويبرز علنا، عائقا أمام التنمية المنشودة ويشوّه كلّ المبادرات الخيرة التي تأتي من النزهاء ومن ذوي النيات الحسنة.

لقد مرت بلادنا بتغييرات تدريجية نحو التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات؛ وبالتالي كان الجميع يتطلع إلى مجابهة أوجه الفساد وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي استوطنت في المحسوبية وفي الرشوة وإعطاء الأفضلية ومحاباة المعارف والأقارب... ما أدّى إلى تآكل الثقة جراء هذه النشوئات ومن ثمّ التأثير السلبي على التنمية.

ويظهر أن المسار يظلّ في حاجة ملحة إلى تحسين جانب المساءلة والشفافية والنزاهة واستحضار قيم المواطنة واعتماد تشريعات تكون هي الفيصل في تجاوز كلّ الاختلالات، خاصة في المناطق النائية التي تبقى فريسة لكلّ من هبّ ودب من الفاسدين.

وحتى لا تنتسج الهوة على مصراعيها وجب التركيز على أهداف محدّدة تجمع بين الأفكار والاتجاهات والطموحات؛ ومنها:

- تعميق الوعي بأفة الفساد بين كلّ الأعمار ، حتى يصبح بمثابة جناية يستنكرها الجميع ويعمل جاهدا لمواجهتها.

- نشر ثقافة المساءلة والمحاسبة وقيم المواطنة بين الناس، وتبادل المعرفة بمكافحة الفساد.

- تكوين نخب أكاديمية وسياسية قادرة على تقديم حلول واقتراحات تحليلية حول السياسات العامة لمحاصرة آفة الفساد.

- الإخبار عن السلوكات الفاسدة عبر إجراء عملية تفاعلية فورية مع وسيط مؤسساتي وقانوني مخصص لهذا الغرض.

- تعزيز مشاركة المجتمع المدني والأفراد في مكافحة الفساد.

- التفكير في استغلال الوسائط التواصلية الجديدة لترسيخ قيم الشفافية بين الأجيال الصاعدة.

- اعتماد تشريعات واضحة لحماية المبلغين بالفساد.

تبقى هذه الاقتراحات البسيطة مجرد خطوات قد تعيش الصراع والتمزق أو تعيش الطموح والحلم في العلاقات الخفية التي تربط أوجه الواقع؛ لكنها تظل ببساطة عميقة الدلالات والأثر إذا ما أضحت مشتركا إنسانيا بكلّ تحدياتها الراهنة وامتداداتها المستقبلية، من أجل التصدي للفساد وتجاوز معيقاته خلال العشرية المقبلة بكل ثقة وتطلع، وجعل الحقيقة والحوار لا حياد فيهما ولا تطبيع مع الفساد.

مساهمات باللغات الأجنبية

exigente a lo prudente, desde lo ambiguo a lo preciso. Es el ambiente, un clima que se respira siendo niños, donde se fraguan las personas adultas que vamos a llegar a ser. Y si el niño que fui, se sintió en un momento dado, y por culpa de unas patatas, un derrotado, un fracasado, sólo significa que ya no era digno de que mi abuela confiara en mí. El amor que nos unía empezó poco a poco a ser carcomido. Porque mi autoconfianza estaba rota, quebrada, y yo estaba dispuesto, aun sin ser consciente de ello, a saltarme las reglas y buscar atajaos inmorales para no volver a cargar con el peso de la derrota.

Nada reprime la posibilidad d'un futuro mejor que una sociedad que asume y normaliza sus derrotas. La corrupción siembra el sentimiento de una derrota íntima. Y lo íntimo es nuestro espejo más fiel.

intrínseca a los vínculos que unen a dos personas que se aman sin intuir siquiera qué es el amor, me transmitía una voluntad, acaso una fortaleza también, que me permitiría afrontar en el futuro las obligaciones y el compromiso que la vida me estaba preparando.

Así que, a los doce años, mi abuela ya me mandaba al mercado semanal de Alhucemas. Esto suponía traspasar la frontera de nuestro barrio y hacerme cargo de una responsabilidad mayor. Nunca se me olvidará el día que compré cinco kilos de patatas a dos dirhams y medio el kilo. Salí del mercado contento y satisfecho de mi labor. De vuelta a casa, a mitad de camino, me encontré con un primo mío algo mayor que también venía del mercado. Nos pusimos a hablar y resultó que él también había comprado patatas en el mismo puesto de verduras donde las había comprado yo. Al preguntarme sobre el precio, le conté que me habían costado dos dirhams y medio. Se rio a carcajadas y, con un gesto de reprobación y lástima, me palmeó el hombro, al mismo tiempo que decía: «Te han timado, a mí me costaron sólo dos dirhams».

La frase de mi primo cayó sobre mí como una montaña. Me aplastó el ánimo. Cuando nos separamos en el trayecto de vuelta a casa, me sentí profundamente derrotado, frustrado y un auténtico fracasado. Había fallado. Había roto la confianza que mi abuela, con tanta delicadeza, había puesto en mí. Al llegar a casa, le tendí la compra, le devolví el cambio y le mentí. Le conté que las patatas habían costado dos dirhams y que me había comprado dos bolígrafos que necesitaba para el colegio.

Fue una mentira piadosa para ocultar mi vergüenza, la derrota y el fracaso que me revolvían por dentro.

Con esta pequeña anécdota quiero situar mi ingreso en el mundo de los adultos. Yo crucé el límite de la infancia, adentrándome en sociedad, derrotado y frustrado. Aquí sitúo la semilla de una derrota íntima que me persigue desde entonces y con quien batallo día sí y día no. Porque la corrupción, es decir el deterior de valores, no es cuestión de malos y buenos. Va más allá de los planteamientos binarios. Es una pocilga moral que lo abarca todo, desde lo insignificante a lo importante, desde lo



Una derrota íntima

Mohamed El Morabet

Apenas cumplí los doce años y ya me encargaba de la compra. Mi abuela, con quien viví hasta los dieciocho años en Alhucemas, me había adiestrado desde mi niñez haciéndome cómplice de pequeños recados. Básicamente, a los seis o siete años, me mandaba bien temprano, y casi a diario, a la tienda del barrio a comprar leche y pan. Así me preparaba el desayuno antes de ir al colegio. Para mí, era un auténtico placer. Además de sentirme de pronto mayor, como si hubiese cruzado el umbral que separa la infancia de la madurez, me albergaba una sensación de orgullo que no cabía en mi cuerpo. Mi abuela depositaba toda su confianza en mi juicio, me hacía responsable de las gestiones domésticas. Responsable de salir solo a la calle, responsable de administrar el dinero que me confiaba, responsable de volver luego con el deber cumplido. Mi abuela a menudo me daba cinco dírham para medio litro de leche y dos tortas de pan. Las dos cosas valían cuatro dírham y el dírham restante era mi recompensa. Me encantaba el momento cuando volvía con la bolsa de la compra y le devolvía el dírham que sobraba a mi abuela. Ella, con un sonrisa de amor eterno, me decía: «Es para ti, para el recreo, pero gástalo bien».

Con esta rutina, mi abuela me predisponía de manera sutil a avanzar en sociedad. Con su enseñanza, que hunde sus raíces en una bondad sutil e

من مواليد مدينة الحسيمة في سنة 1983 تابع دراسته في جامعة محمد بن عبد الله بوجدة، ثم انتقل في سنة 2002 إلى مدريد لمتابعة دراسته في الجامعة الوطنية للتعليم عن بعد UNED في شعبة العلوم السياسية. يكتب بشكل منتظم في الصحف والمجلات الإنسانية، وله ترجمات من العربية إلى الإسبانية. نشر روايته الأولى بالإسبانية في سنة 2018 «الأرض المهجورة»، والثانية التي نال عنها جائزة مالقة في دورتها الخامسة عشر «شتاء طائر الحسون»، (2022) وستصدر له قريبا رواية «أصداء في الثلج».

-J'en doute bien.

-C'est sa femme qui me l'a dit.

Barré prend le couffin et sort. Il avait trouvé la bonne solution pour se tirer d'affaire en la compliquant un peu plus. Mais qu'à cela ne tienne ! Il préfère traîner les commerçants des années pour payer que d'affronter le juge.

Il refait la même chose avec tous les autres commerçants du souk. Passe déposer le lourd couffin chez le cadî.

Barré retourne au bureau du juge et lui apprend la bonne nouvelle, le panier a été déposé à la maison et l'épouse était contente.

Le cadî prononça l'innocence de Barré bien qu'il fût innocent.

Barré est libre.

Quelques jours plus tard, certains commerçants ont osé dire au cadî qui se promenait au souk :

-Votre excellence, il y a quelques jours, votre domestique est passé faire des emplettes pour votre épouse mais nous n'avons pas été payés.

-Mais, non, je n'ai envoyé personne !" proteste le cadî.

-C'est votre épouse qui l'a envoyé."

-Je vais lui demander qui elle avait envoyée ! »

Comme ce couffin avait servi à résoudre plusieurs affaires, le cadî n'a pas pu savoir qui l'a roulé.

(Extrait d'un texte en cours.)

Après la lecture du dossier du plaignant, le juge dit que l'affaire était grave et qu'il faudrait payer une lourde amende. Le plaignant répond toujours :

-Je n'ai rien à vous donner monsieur le juge. Je n'ai pas travaillé depuis bien longtemps et mes champs ne me rapportent rien.

Le juge : Ce n'est pas grave ! Tu as de la famille, des amis, des parents riches qui pourraient payer pour toi.

-Non, votre excellence.

-Tu connais des marchands au souk qui pourraient te faire crédit d'une certaine somme d'argent ?

-Non, votre excellence.

-Tu ne veux pas aller en prison ?

-Non, votre excellence, je suis désolé je n'ai pas de temps pour y aller. Mes champs attendent que je les laboure.

-Tu fais bien crédit chez des bouchers, des épiciers pour te nourrir et nourrir ta famille ?

Le plaignant se trouve alors piégé.

-Oui, votre excellence.

-Prends alors le couffin et va me le remplir chez tes fournisseurs et dépose-le à la maison.

Barré prend le couffin et sort du bureau du cadî en pensant au moyen de se tirer d'affaire. Il ne voulait absolument pas remplir ce maudit couffin.

Barré pose le couffin sur le comptoir de l'épicier. Ce dernier lui dit :

-C'est le panier du cadî ?

-Oui, c'est bien lui...C'est son épouse qui m'a chargé de lui faire les courses.

-Et que veut-elle ?

Barré passe la commande et attend que le commerçant remplisse le couffin.

-Qui va payer ? demande alors le marchand.

-C'est le cadî.

le jeune cadi, fraîchement nommé au village, dans sa jelaba blanche, son fez rouge sur la tête, ses babouches jaunes et son visage bien frais ne parlait ni ne comprenait le langage des champs. Les erreurs judiciaires sont aussi dangereuses que les erreurs médicales.

Mbarek que tout le monde appelle Barré était debout devant le juge pour une affaire de haies. Son voisin l'accuse de grignoter la bordure de son champ pour agrandir le sien. Chaque fois Barré grignotait dix, vingt, trente centimètres tout le long du champ. Le voisin voyait sa terre diminuer chaque année.

Le voisin : Votre honneur, Barré supprime mon oussada....

Le juge stupéfié, sentant une affaire de mœurs sordides chez les paysans, regarda avec horreur le plaignant et le stoppa net d'un geste furieux :

-Comment ? Vous dormez ensemble ?

Les paysans interloqués regardèrent le juge avec des yeux qui exprimaient leur incompréhension de l'incompréhension du juge.

La bordure s'appelle « oussada » c'est-à-dire « oreiller » parce qu'elle était surélevée et plus haute de la surface des champs pour les délimiter.

Quelqu'un était intervenu pour expliquer à son excellence que la bordure du champ était appelée « Oussada » et que « hachich » voulait dire tout simplement une herbe quelconque ou bien toute ce qui était fauché avec une faucille ou une faux et que cela n'avait rien à voir avec la fumette.

Cela prêterait à rire si ce n'est que cela n'avait pas d'importance pour le juge car toutes les affaires étaient bonnes pour soutirer de l'argent aux plaignants qui voulaient gagner leur affaire envers et contre les preuves et la loi.

Tous les paysans connaissaient les décors et les dialogues de la pièce :

Derrière le fauteuil du juge, il y a un grand couffin en feuilles de palmiers tressées. On ne voit que lui car il n'avait vraiment aucune fonction juridique et encore moins décoratives dans les instances judiciaires.



Moha Souag

Le couffin du cadi

Ce texte aurait pu s'intituler, par exemple, « Corruption à crédit ». Ou bien, pour être plus moderne, « Le caddy du cadi », - un jeu de mot plus au moins assonancé. Néanmoins, comme il ne s'agissait pas de poésie mais de corruption, le beau disparaît pour laisser la place au laid. La bêtise humaine est un vaste océan, chacun y puise tant et comme il veut. Il y a ceux qui en ont pris une goutte, d'autres un verre tandis que d'autres s'y baignent allégrement. Et avec les prérogatives que donne le pouvoir de l'Etat, du savoir, de la religion ou de la violence, à certaines fonctions, leur détenteur en use et abuse sans discernement.

Les séances du tribunal de première instance se déroulaient encore dans la vieille bâtisse coloniale héritée par le ministère de la justice après le départ des Français. Le drapeau marocain flottait bien au-dessus d'un bâtiment que tant de villageois craignaient. Il s'agissait d'une peur diffuse. Elle ne concernait personne en particulier. Elle n'était pas teinte d'une idéologie quelconque ou d'une prise de position conceptualisée par un parti politique ou un mouvement conscient et réfléchi qui avait maille à partir avec qui que ce soit. Non. Mais qui dit tribunal, dit problèmes inextricables. A la campagne, les paysans n'ont pas de temps à perdre en paperasses, ils règlent leurs problèmes selon la coutume du pays quand les yalatifeux ne s'y mêlent pas. D'ailleurs,

Écrivain et romancier. Il est l'auteur de plusieurs romans et nouvelles tel que « Nos plus beaux jours » qui a eu le mérite du prix Grand Atlas.

Enfin, quand dans un milieu où la corruption est très fréquente, très ancrée dans les mœurs, pratiquée à large échelle et dans tous les domaines de la vie courante et dans toutes les relations interpersonnelles et même les plus intimes, dans les grands projets comme dans les actes qu'on peut qualifier de vils, les vols et y compris les moindres, alors, la corruption devient « normale », admise et pratiquée parce que, justement, elle règne sur une large échelle, prend diverses formes qui, toutes, se justifient par sa généralisation.

L'être humain devient tellement habitué à la corruption dans de tels milieux qu'il en devient (ma nature d'écrivain réapparaît) un prédateur, une loque, un avili, un débauché, un dénaturé ou dépravé, un frelaté, un homme immoral, une femme perverse, un personnage vendu, véreux, vilain, ... un « ripou », un dissolu, un être faisandé, impur, vil, un pourri selon les nuances de la décomposition en biologie ! c'est-à-dire avarié, décomposé, faisandé, gâté et putréfié.

Le problème c'est que les enfants peuvent baigner dans de tels miasmes, ils deviendront probablement, à leur tour, des corrompus ou des révoltés contre cette tendance tellement humaine et tellement révoltante. Il est donc impérieux, normal et absolument nécessaire d'éradiquer la corruption (ou de tenter au moins, comme par cet écrit !) sous toutes ses formes, même si elle est un des traits caractéristiques de l'homme, de son imperfection et de son avidité...

-Une sorte de manque d'harmonie et de discordance caractérise les individus qui commettent de la corruption (active ou passive) sont les sujets d'une dissonance les tirillant entre leurs actes et leurs valeurs ; ils sont amenés à justifier ou à tenter à donner sens à leurs comportements déviants, délinquants, illégaux.

-Dans la théorie du mimétisme, les corrompus peuvent apprendre des comportements de corruption, en observant et en imitant les autres corrompus, particulièrement ceux qui ont du pouvoir et de l'autorité sur les autres. (*Théorie du mimétisme : le « désir mimétique », est une théorie unitaire de René Girard exploitant un seul et même mécanisme, l'imitation (dans le processus d'apprentissage) pour expliquer un grand nombre de phénomènes humains ; les analyses du mimétisme investiguent dans plusieurs domaines, la psychologie, l'anthropologie, la sociologie, la culture, etc).*

-Sont corrompus les individus à personnalités pathologiques comme les grands extravertis, les psychopathes et les pervers, les personnes caractérisées par une tendance persistante à l'expérience d'émotions négatives (anxiété, colère, toxicomanies, dépression).

-Sont motivés à être corrompus ceux qui sont à la recherche du statut social, du pouvoir, de la sécurité, en somme ceux qui veulent dominer, posséder, écraser les autres auxquels ils arrachent prébendes, biens et richesses, terres et objets précieux, tout en exerçant des « droits » ou des méthodes comme le délit d'initié, les marchés frauduleux, l'extorsion, la prévarication, la concussion, le chantage, les menaces, les exactions, l'intimidation, etc. En fait, les phénomènes de la corruption résident dans tout cela à la fois...

Ces divers profils psychologiques et ces comportements et actions corrompus et corrupteurs, sont, hélas, très fréquents, partout dans le monde et ont existé de tous temps ; la corruption, existe sous nos yeux ébahis ou furieux ou désespérés, tandis que les corrompus sont répandus dans tous les systèmes comme « la misère sur le monde », selon la très vieille expression !

La corruption détourne une personne de son devoir, quand elle est soudoyée ou subornée ; en usant de la corruption, on veut parvenir à ses fins auxquelles on n'arrive pas de façon honnête et civile. Certains individus particuliers (ou tout un ensemble de personnes) recourent, sans scrupules, à la corruption. La corruption active de fonctionnaire est le délit consistant à en solliciter un acte contraire à son devoir, en faisant appel à ses intérêts propres ; la corruption électorale achète les suffrages lors d'élections, la corruption passive est le fait de se laisser détourner de son devoir par de l'argent ou tout autre moyen de subornation. On voit que le champ de la corruption est très large. A part les définitions, je me suis laissée fasciner par son analyse psychique et philosophique : c'est une notion intuitivement parlante et comprise, mais elle reste difficile à cerner.

Elle est cependant une réalité multiple et variée, étudiée par l'historien, le sociologue, le juriste et le philosophe, le psychanalyste et l'anthropologue. Le sens grec ancien de la corruption comme « lente dégradation des êtres et des choses » a progressivement disparu pour donner place aux sens modernes. Ces sens sont multidimensionnels mais on peut dire (je le pense) qu'elle fait partie des « travers » humains, de ce qui est distordu en l'homme, de ce qui est mal construit, pervers, en lui, et qui rejoint les catégories de l'infâme et du sordide, du repoussant et de l'immonde...

La corruption, en effet, est un comportement déviant manipulé par l'abus de pouvoir, l'exploitation des ressources et des positions pour des intérêts personnels, au détriment et en défaveur du bien commun et des normes éthiques conventionnelles.

La corruption, peut être motivée par des facteurs psychiques, par la recherche du gain personnel, la quête du pouvoir, la peur de perdre ou le besoin et la nécessité de compenser des sentiments et complexes d'infériorité.

Puisque je suis psychiatre et psychanalyste, je tenterais, ici, de proposer des explications se référant à mon domaine :



Rita El Khayat

La Notion Redoutable de la Corruption

« Les analphabètes et les troufions, les corrompus et les puissants détruisaient le ciment réel des peuples. L'effort, l'acquisition normale de connaissances et de biens, la création libre et l'exercice de la liberté et des libertés étaient impossibles, chaque élément du puzzle ne pouvant s'emboîter avec l'autre car les pièces étaient fausses, mal fabriquées et disjointes. Le système avait produit des tocards, des compradores et la majeure partie des gens grenouillait pour tirer simplement leur épingle du jeu et vivre, élever leurs enfants et assurer leur avenir. Mais quel avenir ! L'ennuyeux est qu'il faut offrir d'autres conditions à tous en l'absence de quoi on s'ouvre sur le pernicieux et la médiocrité dans tous ses états. En écrivant, j'ai mis des miroirs déformants car tous grossissants le peu de cas que je fais de la misère humaine avide d'argent, de la fausseté répugnante et de la méchanceté de ceux en même temps desquels j'ai vécu. Dans ces contes, rêves et textes. »

(Préambule, « Le sein », Recueil de Nouvelles, R.E.K., Ed. A. B. 2002, Casablanca)

Au 12^{ème} siècle, emprunté du latin classique, corruptio (altération, séduction), le mot veut dire aujourd'hui l'action de se corrompre, de corrompre l'autre ou de se laisser corrompre et, en fin de compte, c'est le résultat de cette action, avec le sens de s'altérer, de se décomposer physiquement ou de perdre sa pureté originelle, de se dépraver ou de s'avilir ; on peut parler par ailleurs de la corruption de la langue parlée ou de celle d'un texte.

Médecin, psychiatre, anthropologue, essayiste et auteure. Parmi ses publications figure son œuvre encyclopédique « Le Maroc des traditions et des coutumes ».

الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها

INPPLC

٥XO٥L ٥٥C%O | +*^XΣ
^ L٥O٥٢ OX %OX%HXO% ^ %OΘ^AΣ IIO



شيوخ المعنى

كتابات ضد الفساد

المساهمون في هذا الكتاب :

عبد القادر الشاوي - موليم العروسي - محمد نورالدين أفاية
- فريد الزاهي - سعيد بنيس - محمد أقضاض - عبد الكريم
جويطي - أحمد الكبيري - د. ثريا ماجدولين - عبد الجليل الوزاني
التهامي - العربي بنجلون - يحيى بن الوليد - محمد مشبال
- الحبيب الدائم ربي - عبد السلام المساوي - أحمد العمراوي -
محمد أمنصور - البشير الدامون - حبيب مزيني - عبد العزيز كوكاس
- عبد الجواد الخنيقي - محمد المرابط
- موحا صواك - غيثة الخياط.

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

شارع النخيل - عمارة هاي تيك - جناح ب - الطابق الثالث والرابع - حي الرياض - الرباط

الهاتف : 60 / 650 537 578 +212 - الفاكس : 673 711 537 +212

www.inpplc.ma